كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم التسيير التخصص: تسيير إستراتيجي

دور إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة

دراسة حالة : مؤسسة إينوف _وحدة مستغانم

مقدمة من طرف الطالبتين :

بنوخ نبية

قوطيش سهيلة

تحت إشراف الأستاذة :

بن نامة فاطمة الزهرة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	برجي شهرزاد	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مقررا	بن نامة فاطمة الزهرة	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مناقشا	بن علي عائشة	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2019 / 2020

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

نحمد الله عزوجل على منه وعونه لإتمام هذا البحث

إلى اللذان وهبنا كل ما يملكان حتى نحقق لهما أمالهما إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام إلى مدرستي الأولى في الحياة

الوالدين أطال الله في عمرهما

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع

و أهدي هذا العمل إلى كافة الإخوة و الأخوات سندنا في الحياة الذين تقاسموا معنا عبئ الحياة

كما أهدي هذا العمل إلى أزواجنا السند الأعلى في الحياة

و إلى الأستاذة الكريمة بن نامة فاطمة الزهرة التي كلما تظلمت الطريق أمامنا لجأنا إليها و لم تبخل علينا بمعرفة

إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير

و إلى جميع الأصدقاء و كل عمال مؤسسة إينوف و خاصة السيدة نعيمة و السيدة محمد و كل من ساهم و قدم يد العون و المساعدة في إنجاز هذه الأطروحة

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله

الحمد لله على إحسانه و الشكر و له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و سلم

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا بإتمام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا و شجعونا على الاستمرار في مسيرة العلم و النجاح

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على مذكرة بحثنا الأستاذة "بن نامة فاطمة الزهرة " التي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائها حقها و توجيهاتها العلمية التي لا تقدر بثمن

و إلى كل أساتذة قسم علوم التسيير كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا و على والدينا و أن نعمل صالحا ترضاه و أدخلنا برحمتك في عبادك الصالحن

الفهرس

الإهداء	الصفحة
الشكر و التقدير	
الفهرس	
مقدمة عامة	أ،ب،ج
الفصل الأول: الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد الفصل	06
الفصل الأول : الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية	07
المبحث الأول : مدخل عام	07
المطلب الأول : مفهوم الإستراتيجية	07
المطلب الثاني : التطور التاريخي	08
المطلب الثالث: أهداف الإستراتيجي	10
المبحث الثاني : مدخل للمؤسسة الاقتصادية	12
المطلب الأول : مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية	12
المطلب الثاني : خصائص المؤسسة الاقتصادية	14
المطلب الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية	15
المطلب الرابع : أنواع المؤسسات الاقتصادية	16
الفصل الثاني : التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد الفصل	19
المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة	20
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	20
المطلب الثاني : المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	23
المطلب الثالث: خصائص و أبعاد التنمية المستدامة	26
المطلب الرابع : الركائز الاقتصادية للتنمية المستدامة	35
المبحث الثاني : علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة	38
المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات	38
المطلب الثاني : نشأة و تطور المسؤولية الاجتماعية	40
المطلب الثالث : العلاقة الإرتباطية بين التنمية المستدامة	42
المطلب الرابع : أهمية المسؤولية الاجتماعية	45
المبحث الثالث : إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية في تطبيق الت. م	47

المطلب الأول : متطلبات تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	47
المطلب الثاني : امتيازات المؤسسة في تطبيق التنمية المستدامة	49
المطلب الثالث : المواصفات القياسية الدولية	58
خاتمة الفصل	62
الفصل الثالث : دور إستراتيجية مؤسسة إينوف مستغانم في ظل التنمية المستدامة	
تمهيد الفصل	64
المبحث الأول: دراسة عامة حول المؤسسة	65
المطلب الأول : نبذة تاريخية عن المؤسسة	65
المطلب الثاني : التعريف بمؤسسة إينوف وحدة مستغانم	66
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة	69
المبحث الثاني: عرض و تحليل البيانات الميدانية	72
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة و تحليلها و تفسيرها	72
المطلب الثاني: علاقة إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية و التنمية المستدامة	89
خلاصة الفصل	91
الخاتمة العامة	96-92
قائمة المراجع	98-97
الملاحق	

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مع بداية القرن الحادي و العشرين و إطلالة الألفية الثالثة أصبحت العولمة و ثورة المعلومات و التكنولوجيا و التجارة الحرة و التقدم الاقتصادي و المؤسسات الاقتصادية و خلق إستراتيجيات لتقدمها جميعا قد بلغت تأثيرها الواضح على ملامح العالم بأسره يضاف إلى ذالك ما يشهده الكون من انفجار سكاني و ارتفاع نسبة التحضر و تراجع مستويات الموارد الطبيعية و تزايد استهلاك الطاقة و تزايد الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية و ظهور منافسات اقتصادية عميقة تؤكد على التغيرات العالمية و تلقي بضلالها على الدول النامية و خاصة فيما يتعلق بالصراع السياسي و الاقتصادي بين المجتمعات النامية و المتقدمة .

جميع هذه المتغيرات و المستجدات على الساحتين الداخلية و الخارجية تتطلب تضافر جهود القطاع الحكومي و المنشئات الخاصة و المؤسسات الاقتصادية في ظل ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تتضمن حياة أفضل للأجيال القادمة ,و قد أجمع العالم بمنظماته الدولية و الإقليمية الحكومية منها و الخاصة على ضرورة خلق توازن بين المؤسسات الاقتصادية و التنمية المستدامة و الظفر باستراتيجيات تتلاءم مع دورة حياة البيئة بحيث يستعرض بحثنا هذا العلاقة بين الاستراتيجيات المتخذة من قبل المؤسسات الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة .

في حين لم يعد ينظر إلى مفهوم التنمية كنموذج تقليدي يستهدف النمو الاقتصادي كما ساد الاعتقاد في القرن العشرين حيث لم يحقق هذا النموذج النتائج المرضية نحو المجتمع و البيئة لذالك لابد من تنمية مستدامة تحقق النمو الاقتصادي و الاجتماعي و المحافظة على البيئة في آن واحد و تحفظ للأجيال القادمة مقدرات تمكنهم أيضا من تحقيق النمو و هذا ما يتضمنه مفهوم التنمية المستدامة و لقد حاول بعض الباحثين و المهتمين تحديد مجالات الأساسية للأداء في الربحية و الحصة السوقية و الإنتاجية و تطوير الأفراد و رضا العاملين و لكن مع التحديات الجديدة التي فرضها إدماج أبعاد التنمية المستدامة في مختلف الإدارات.

فقد ظهر مجال جديد للأداء و المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة و دور الإستراتيجيات التي تتبعها , فقد فرض هذا الأخير نفسه في وقت ساد فيه الاعتقاد أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات الاقتصادية والبيئية فإن ذالك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين هذين المعتقدين , و باء اعتبار أن أداء المؤسسة لم يعد اقتصاديا أو ماليا بل تطور ليصبح أداء شاملا يراعي فيه كل من البعد الاقتصادي المتمثل في الأداء المالي كما يراعي أيضا البعد البيئي و المجتمعي للمؤسسات .

و مع نشأة مفهوم التنمية المستدامة نشأت فكرة مسؤولية القطاع الخاص نحو المجتمع و البيئة , و أهمية مشاركته في جهود التنمية الوطنية لاسيما مع تزايد حجم هذا القطاع في ظل هيمنة فلسفة السوق الحر و التوجه نحو الخصخصة في كثير من دول العالم و الاعتقاد السائد أن القطاع الخاص لابد أن يساهم في دفع عجلة التنمية المستدامة من خلال تبنيه للمسؤولية الاجتماعية و ما يمكن أن تقدمه المؤسسات العامة و الخاصة من خدمات تتجاوز هدف تعظيم الربح على تحقيق المحافظة على البيئة و جودة حياة الإنسان لتتمكن من تأدية مسؤوليتها الاجتماعية بالشكل الصحيح و الذي يخدم أهداف التنمية المستدامة و يحقق الصالح العام .

الإشكالية الرئيسة للبحث :

نظرا لواقع المؤسسات الاقتصادية اليوم و أهميتها في تكوين مكانة دولية مستقبلية و تزامنا مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يعالج مختلف مجالات الاقتصاد و المجتمع و البيئة و محاولة إدماج هذا المفهوم في الجزائر ضمن أهم مؤسساتها و تنحصر الإشكالية بين إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية و التنمية المستدامة

و بناء عليه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو دور إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر و خاصة في مؤسسة إينوف ؟

و من خلال هذا التساؤل يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما هو دور الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية ؟
2. ماذا نقصد بالتنمية المستدامة ؟
3. ما هو دور إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة ؟

الفرضيات الرئيسة للبحث :

و لمعالجة التساؤلات السابقة وضعنا عدة فرضيات تعتبر الأكثر احتمالا للإجابة عليها و سيتم اختبار مدى صحة هذه الفرضيات من خلال البحث و هي:

1. إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية هي رؤيا مستقبلية تسمح للمؤسسة بخلق ميزة تنافسية
2. تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق خطط إستراتيجية تشمل كل المحيط الخارجي بما في ذالك البيئة .
3. يكمن دور الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية ظل التنمية المستدامة هو إنتاج متوجات ذو جودة و غير مضرة بالبيئة

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول بالدراسة و التحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة خصوصا منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي فإستراتيجية المؤسسة الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة و الإدارة الفعالة في اقتصاد أي دولة معينة في ظل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال أهمية الاستراتيجيات التي تتبعها بحيث يتيح لها خدمة الاقتصاد و خدمة التنمية في أن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة و المجتمع دون التفريط في هدفها الرئيسي الذي خلقت من أجله و هو البعد الاقتصادي و المتمثل في تعظيم الأرباح

أهداف الدراسة :

إن الهدف من هذا الموضوع هو معرفة مدى أهمية و مرونة الاستراتيجيات التي تتبعها المؤسسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الذاتية للمؤسسات تحت ظل التنمية المستدامة من خلال ما يلي :

- وضع إستراتجية تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية بحيث تربط الأهداف الذاتية لها مع التنمية المستدامة .
- وضع هذه المؤسسة تحت حتمية التفكير في الأجيال القادمة و هذا من خلال المحافظة على الثروة الباطنية من جهة و بناء بنية تحتية قوية للاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية .
- جعل ثقافة هذه المؤسسات أكثر تحملا للمسؤولية اتجاه البيئة .

أسباب اختيار الموضوع :

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع و الأسباب أهمها:

1. الإلمام الشامل للموضوع وحداثته لأنه يناول أحد مواضيع العصر ألا و هي التنمية المستدامة و المسؤولية البيئية .
2. المكانة التي تحتلها المؤسسات الاقتصادية في البلد.
3. تزويد المكتب الجامعي بالمراجع في هذا المجال و خاصة أنه موضوع الساعة.
4. كما ترجع أسباب اختيار الموضوع على ما يحتويه من دراسات علمية و معلومات قيمة تطلعنا فيها على ما تسببت به اليد البشرية من أخطار مريعة كل يوم.

الإطار المكاني للبحث :

الدراسة تناولت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة و الدراسة الميدانية كانت قد خصت المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية و الغير الحديدية و المواد النافعة وحدة مستغانم إينوف .

منهجية الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي يجمع بين الجانب النظري و الجانب العلمي , في الجانب النظري تم الاعتماد على المادة العلمية المتوفرة من كتب , مجلات , مقالات و أطروحات للدكتوراه أما الجانب التطبيقي فيتعلق بدراسة حالة و قمنا باستخدام الاستبيان و قد تم استخدام برنامج **SPSS** لمعالجة الاستبيان المقدم لموظفي المؤسسة محل الدراسة .

الفصل الأول

تمهيد :

لقد شغلت المؤسسة الإقتصادية حيزا معتبرا في كتابات و اعمال الإقتصاديين بمختلف إتجاهاتم الإيديولوجية و هذا بغعتبارها النواة الأساسية في النشاط الإقتصادي للمجتمع . ووصول المؤسسة لشكلها الحالي كان نتيجة لعدة تغيرات و تطورات متواصلة و متوازنة مع التطورات التي شهدتها النظم الإقتصادية و الإجتماعية و الحضارات البشرية مما جعل المؤسسات الإقتصادية تلجأ غلى وضع خطط ورؤيامستقبلية للوصول غلى أهدافها و هو ما يعرف بالإستراتيجية حيث سنتطلع عليها في هذا الفصل و سنعرف كيف تساهم المؤسسة في الربط بين إستراتيجياتها من الناحيى الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية .

المبحث الأول : مدخل عام للإستر اتيجية :

المطلب 1: مفهوم الاستر اتيجية

الإستراتيجية هي مفهوم ذو دلالة عسكرية إستخدمت في الحروب القديمة من اجل وضع الخطط المناسبة للأعداد للحرب قبل وقوعها ,او من اجل حماية المعسكر او الدولة من اي هجوم محتمل . لذلك تم تصنيف الإستراتيجية كفن من الفنون العسكرية , والذي يساهم في التعامل مع طاقة الظروف التي تؤدي الى الاستعداد لحالة الحرب.

ومن تعريفات الإستراتيجية بأنها مجموعة من القواعد و المبادئ التي ترتبط بمجال معين , وتساعد الأفراد المرتبطين به من اتخاذ القرارات المناسبة بناءا على مجموعة من الخطط الدقيقة , والتي تعتمد على وضع الاستراتيجيات الصحيحة للوصول الى تحقيق نتائج ناجحة , وتعرف أيضا بأنها الأفعال و الأساليب التي تسعى الى تحقيق الأهداف المخطط لها مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل التي تؤثر على إمكانية حدوثها , او تطبيقها بشكل فعلي , لذلك من المهم الحرص على تعديل الاستراتيجيات المتبعة في حال عدم مناسبتها للأحداث الواقعية المرتبطة بها , وحتى لا تؤثر على مسار تحقيق الأهداف بأسلوب صحيح .

نشأة مفهوم الإستراتيجية :

تعتبر الحرب واحدة من الظواهر الحتمية في حياة الإنسان , و اكبت مسيرته على هذه الأرض وكانت معلما بارزا في تاريخه الطويل . ولان الحرب كذلك فقد استحوذت كسواها من فروع المعرفة الإنسانية على اهتمام كثير من المفكرين و الدارسين الذين حاولوا الوصول الى استنتاجات و مبادئ وقوانين عامة لهذه الظاهرة المعقدة من خلال الدراسة المقارنة لتجارب الحروب الإنسانية على مختلف أنماطها .

وظهرت بواكير المؤلفات في هذا المجال قبل أكثر من ست وعشرون قرنا على يد بعض العسكريين الصينيين تلتها مؤلفات اخرى لعسكريين و مفكرين اغريق و رومان و عرب و اوربيين تناولت جميعها بعض المفاهيم والمباذئ الاساسية و التفصيلية للحرب .مما ينتج عنه نشوء فرع جديد من فروع المعرفة الانسانية اصطلح على تسمية(الفن العسكري) او (الفن الحربي) .

و كنتيجة حتمية للتطور و التوسع الهائل في مجال المعرفة العسكرية قسم الفن العسكري الى مستويات ثلاثة رئيسية هي : 1- الإستراتيجية العليا او الشاملة 2- الاستراتيجية العسكرية 3- التخطيط (التعبئة). غير ان هذا

التقسيم الذي اعتمدته المدرسة العسكرية الشرقية وبعض مفكري المدرسة الأولى الدين اعتمدوا تقسيمات اخرى لا تختلف عن تقسيم انف الذكر في المضمون وان اختلفت في الشكل .[1]

فقد قسمت المدرسة الشرقية الفن العسكري الى إستراتيجية وفن عمليات و تخطيط و قسمه الجنرال (اندريه بوفر) الى إستراتيجية و تخطيط و شؤون ادارية .

تعريف الإستراتيجية عرف (كلاوتز) الإستراتيجية بانها فن استخدام المعارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب وعرفها (ليدل هارت) بانها فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة

اما الجنرال (بالت) فقد عرفها بانها فن تعبئة و توجيه موارد الأمة او مجموعة من الأمم بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحهم من اعداءها الفعليين او المحتملين في حين يعرفها الجنرال (انري بورف) بأنها فن حوار الادارات تستخدم القوة لحل خلافاتها .

وتعكس هذه التعريفات المختلفة الاختلاف بين مفاهيم اصحابها لمعنى الاستراتيجية و ماديانها ووسائلها مما يوحي بان مفهوم هذه الكلمة او الاصطلاح لم يتبلور بعد في اذهان رواد الاستراتيجية و مفكريها .

و الحقيقة ان حداثة فن الاستراتيجية و التطور السريع , الذي لاحق مفهوم هذا الفن كنتيجة حتمية للتطور الهائل الذي شهدته المعارف والتقنية العسكرية , قد وسع مجاله و مداه بحيث اصبح لكل وضع او مجال سياسي او اقتصادي او عسكري او اجتماعي استراتيجية خاصة مما يجعل من العسير ايضاح معنى الاستراتيجية بكلمة او بعض الكلمات .

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة يمكن الوقوف على الفروق بين اصطلاح الاستراتيجية وسواه من الاصطلاحات المقترنة به كالسياسة والتخطيط و الشؤون الادارية

المطلب الثاني :التطور التاريخي للاستر اتيجية

من خلال اصل مفهوم الاستراتيجية العسكري , و الاختلافات المتباينة و تعاريف الاستراتيجية بين الماضي و الحاضر , و بعدها لاحضنا ان الاستراتيجية انحصرت في بداياتها في المجال العسكري , ثم انتقلت تدلريجيا حتى شملت مختلف الماجالات الاخرى . كل دالك يؤكد بان معنى مفهوم الاستراتيجية مر بمراحل تطور على مدى التاريخ . فيما نوضح تلك المراحل :

[1] صونيا فهد البكري نظم المعلومات الإدارية دار الإشعاع للنشر _ مصر – 2003 ص 167

-الاستراتيجية في عصر العبودية في دالك العصر كان الملوك و الاباطرة يجمعون بين السلطتين العسكرية والسياسية . كان تكوين الجيوش يرتكز اساسا على العبيد و من المواطنين . وكانت وظيفة الاستراتيجية وظيفة عسكرية تهتم بحشد القوات وتنظيمها و اعدادها للحرب , ثم يتم القرار على من نشن الحرب مع اختيار و تحديد مكان و زمان الحملة , و كيفية قيادة الجيش و تامين التفوق العددي .

-كانت الاهداف الاستراتيجية العسكرية تتمثل في القضاء على العدو و الاستلاء على مدنه اما فيما يختص بالاستراتيجية العمليات اي مرحلة الانتقال الى ساحة المعركة , فقد تركزت اساسا في الانتقال من نقطة الى اخرى في مكان اخر بكل الجيش ككتلة واحدة , يقصد الالتقاء في ساحة المعركة مع جيش العدو , تمثلت تلك التحركات في شكل مناورات بسيطة لا تدكر و لكن كان الشيئ الحاسم هو عملية الاشتباك نفسها . لمزيد من التوضيح لمفهوم الاستراتيجية في عصر العبودية اي ما قبل الميلاد يمكن تقسيم هده الفترة الى قسمين :

-1-المجتمعات البدائية : لم يكن لهم استراتجيات و لم تتجاوز اهدافهم العامة الاهداف الشخصية و القتال و اسلحة بدائية , وكيفية و طرق القتال كانت محدودة جدا وفردية .

-2-العصور القديمة : وهي الفترة التي ظهرت فيها الامبراطوريات , حيثكانت لهم قيادتهم السياسية و العسكرية ,و لهم اهدافهم و طرقهم و وسائل القتال التي لا يزال التاريخ العسكري يحتفظ ببعض من علومهم و افكارهم . الاستراتيجية في العصر الاسلامي يلاحظ ان القران الكريم حوى فكرا استراتجيا شاملا سبق العلم

-يمكن ان نلخص تلك الفترة بان امبراطور فرنسا نابليون كان له دور في تطوير العلم و الفكر الاستراتيجي الى درجة ان اعتبره البعض بانه صانع الاستراتيجية , و من ابرز ماقام به تحديد الاهداف الوطنية , واعداد اهداف استراتيجية , كما قام بتطوير انظمة القتال في ميدان المعركة .الدولة للحرب , ووضع نظام التجنيد , و نظام الفرق و تطبيق المناورات العملياتية لتحقيق

-5-الاستراتيجية في القرن 19 ميلادي : كان للثورة الصناعية خلال هده الفترة دور كبير في دعم ما توصل اليه الفكر الاستراتيجي خلال المراحل السابقة , فتطورت الاسلحة و تنوعت وزاد تاثيرها وكثافتها و مداها و انتاجها وتضاعفت قدرات الجيوش على المناورات الكبيرة , و تطورت اساليب و طرق القتال على مختلف المستويات , اما بالنسبة للفكر الاستراتيجي فاستمر ضمن اطار الافكار النابليونية حتى وصل الى درجة ان تفوق السلاح على تلك الافكار .[1]

[1] غول فرحات : الوجيز في إقتصاد المؤسسة دار الخلدونية للنشر _ الجزائر _ 2008 ص 10

-6-الاستراتيجية في الحرب العالمية الاولى : كانت الاستراتيجية خلال هده الفترة اكثر وضوحا , حيث ظهرت الاهداف الاستراتيجية البارزة مثل :الاهداف الاستعمارية , التوسيعية , العرقية ,وتطورت و تعددت اشكال و حجم الجيوش بمختلف انواعها وخاصة البرية و الجوية و البحرية بشكل محدود , و ظهرت ما يعرف بظاهرة التحالفات , و طبقت جميع اشكال و انواع واساليب القتال على مختلف المستويات .

-7-الاستراتيجية في الحرب العالمية الثانية : كانت هده الفترة عبارة امتداد متطور جدا للفترة التي سبقها خلال الحرب العالمية الاولى ,م من ابرزها ظهور فكرة الحرب الشاملة و الاهداف الوطنية , و طبقت جميع مستويات و انواع الاستراتيجية خلال هده الفترة , و تطورت الجيوش و تنظيماتها و انواعها و قدراتها ووسائلها و احترافياتها وافكار استخدامها .

-8-الاستراتيجية في العصر النووي: استخدام السلاح النووي في نهاية الحرب العالمية الثانية ,كان له الاثر في تحويل موازين العلم و الفكر الاستراتيجي الى عالم اخر في جوانب استراتيجية عديدة ,شملت جميع انواع ومستويات الاستراتيجية , و في الواقع و نظرا للخبرة المحدودة في استخدام هدا السلاح ,اصبح استخدامها و امتدادها فقط (الروع النووي ,سباق التسلح).

-9-الاستراتيجية في عصر الفضاء : اضاق البعد الفضائي عرقا استراتيجيا اخر الى عالم الاستراتيجية , وضعت له قواعده ووسائله و طرقه و اساليبه , و اصبح استغلال الفضاء جزء لا يتجزا من استراتجيات الوقت الحاضر.

المطلب الثالث : اهداف الاستراتيجية في المؤسسة

-الاهداف الاستراتيجية للمنظمة او المؤسسة :

بعد ان تعرفنا في الماقالات السابقة على رسالة المنظمة و الصور التي يجب ان تكون عليها , و اهميتها (صياغة الاستراتيجية , ثم تعرفنا على اهمية كيفية تحليل كل من العوامل الخارجية والداخلية باعتبارها الاساس الدي ينطلق منه اختيار الاستراتجية المنظمة فاننا في هده المقالة سوف تنطلق من خلاصة التحليل السابق (الخارجي والداخلي) كي نحلل و نختار استراتيجية المنظمة .

و سوف نعرض لدالك اطارا هاما يتكون من عدد من الادوات الكمية المفيدة في تحليل و اختيار الاستراتيجية بصورة اقرب ما تكون من العلمية و الموضوعية و التلقائية .

_وضع الاهداف :

معنى الاهداف :يجمع بعض الاكادميين ما بين الاهداف و الاستراتيجيات تحت عنوان (الاستراتجية الكبرى) و لكن هناك فوارق كبيرة بين الاثنين يستحق الدكر و التنويه :

فالاهداف تمثل : النتائج المتوقع ان يتحقق من اتباع استراتجيات معنية .

اما الاستراتجيات فانها تمثل : الاعمال التي سوف يتم اتخادها لانجاز الاهداف (وسائل تحقيق الاهداف , و نطاق الوقت لكل من الاهداف و الاستراتيجيات يجب ان يكون منسقا , و غالبا ما يكون بين عامين الى خمسة اعوام).

ج-الادارة بالاماني :وتقوم على فكرة مؤداها ان المستقبل يكتنفه الكثير من الغموض و عدم التاكد , و انه ادا حاولنا و لم ننجح , فاننا نامل ان يتحقق النجاح في المرة الثانية او الثالثة , خاصة وان الايام المقبلة سوف تحمل حظا اوفر و ظروف اسعد ,و نامل ان يكون دالك في صالحنا .

فالادارة هنا تركن الى مجرد الاماني العداب وتتفاءل لابعد الحدود في المستقبل , و التفاؤل في حد داته مطلوب ,و لكن تجاهل المستقبل وعدم الاعداد و الاستعداد له في كافة الظروف هو خطا .[1]

د-الادارة بالمزاج :وهدا النوع من الادارة يقوم على انه ليس هناك خطة عامة يمكن السير على هداها لعمل شيئ ما . ولدالك فانه يتحول الى عمل ما يحلو له ان يعمله , وما يمكن ان يحسنه ويروقه و الدي يعتقد انه يجب عمله [2].

-وبختصار شديد فان هدا الاسلوب يعني انك تعمل حسب مزاجك , ما تريد عمله بافضل طريقة تروق لك .و احيانا يشار الى مثل دلك بالاسلوب الغامض لاتخاد القرارات , حيث يظل المرؤوسون يتكهنون و يجتهدون في معرفة مادا يحدث حولهم و لمادا ؟ .

*كما ان هناك بعض الاهداف الاستراتيجية ندكر منها ما يلي :

-معرفة الوضع الحالي للعمل الدي ستعمل على تنفيده , والتعرف على كافة العناصر المكونة له .

-تحديد كافة الادوات , و الوسائل التي ستستخدم لتطبيق العمل .

-ادراك ايجابيات وسلبيات العمل المرتبط بالاستراتيجية .

-الاستفادة من ايجابيات العمل , و الحرص على تنفيدها باسلوب صحيح .

[1] صونيا فهد البكري نفس المجع السابق ص 170

[2] غول فرحات نفس المرجع السابق ص 22

-توفر الظروف , و البيئة المناسبة لتنفيد الاستراتيجية .

-مراعاة مناسبة كافة العوامل المحيطة بالاستراتيجية , مع طبيعة المهمات التي ستقوم بها , مما يؤدي الى الوصول لتحقيق النتائج المطلوبة من العمل .

المبحث الثاني : مدخل المؤسسة الإقتصادية

المطلب الأول : مفاهيم حول المؤسسات الاقتصادية .

-تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النوان الاساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع , كما انها تعبر عن نشاطات اجتماعية , لان العملية الانتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة

والعناصر المادية و عناصر اخرى معنوية من جهة اخرى . كما يشمل تعاملها المحيط , و لقد اتخضت المؤسسات الاقتصادية عبر التاريخ اشكالا مختلفة و بالاخص في القرن العشرين ,حيث تطورت بصفة كبيرة تجاوزت الدورين الاقتصادي و الاجتماعي لتقحم الدور السياسي (الشركات متعددة الجنسيات) و لهدا سنتطرق الى مجموعة من المفاهيم تسمح للقارئ فهم مختلف مكونات المؤسسة وسير نشاطاتها ....

اولا –تعريف المؤسسسة الاقتصادية :

هنال عدة تعريفات للمؤسسة الاقتصادية , ودالك عبر مختلف الازمنة وحسب الاتجاهات و المداخل , الا ان حصر كل انواع المؤسسات و فروعها الاقتصادية و باحجامها و اهدافها المختلفة في تعريف واحد يكون صعبا للغاية و هدا يعود لعدة اسباب ندكر منها :

-التطور المستمر الدي تشهده المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها و في اشكالها القانونية مند ظهورها .

تشعب و اتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية , سواء الخدمية منها او الانتاجية و قد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة انواع من النشاطات في نفس الوقت و في امكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسيات .

-اختلاف الاتجاهات الاقتصادية و الاديولوجيات (اشتراكية –ليبيرالية).

وبصفة عامة يمكن اعتبار كل الاعوان الاقتصادين المساهمين في النشاط الاقتصادي ما عدى المستهلكين مؤسسات (البنوك ,شركات التامين ,صناع السيارات والموزعين ...) كما انها و من خلال ما سبق يمكن سرد بعض التعاريف المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية .

-المؤسسة هي مجموعة اشخاص مهيكل و متدرج ,موجه لانتاج السلع و الخدمات القابلة للمتاجر , بهدف تحقيق اقصى ربح عبارة عن تجمع لاشخاص مهيكلين و منظمين لانتاج سلع و خدامات قابلة للمتاجر, بهدف تحقيق اهداف معينة (الربح,النمو,تنمية سمعة المؤسسة).[1]

-يعرف (هانري تروشي) المؤسسة على انها : الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الاقتصادي

-منظمة تجمع اشخاصا دوي كفاءات متنوعة تستعمل رؤوس الاموال و قدرات من اجل انتاج سلعة ما و التي يمكن ان تباع بسعر اعلى من سعر تكليفتها .

-المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني و اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الانتاج و تبادل السلع او الخدمات مع اعوان اقتصاديين اخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة ,و هدا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز الزماني و المكاني الدي يوجد فيه , وتبعا لحجم و نوع نشاطه .

-الامؤسسة هي :منظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما , تؤخد فيها القرارات حول تركيب و الوسائل البشرية ,المالية المادية و الاعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الاهداف في نطاق زماني و مكاني.

-مما سبق نستنتج بانه ليس هناك تعريف موحد ومتفق عليه, و بغية تبسيط و توضيح مفهوم المؤسسة , سوف نعتمد على ثلاثة محاور للمقاربة و هي , المؤسسة بصفتها عون اقتصادي , المؤسسة منظمة اجتماعية , المؤسسة كنظام .

-المؤسسة بصفتها عون اقتصادي :حسب هدا الاقتراب يمكن تعريف المؤسسة على ان المؤسسة تنسق بين عوامل الانتاج (راس المال ,العمل ,الطبيعة) بغية انتاج السلع او خدمات موجهة للسوق و منه الوصول الى تلبية الاحتياجات (الطلب) ,المحور الرئيسي لهده النظرة يتمثل في الحصول على انتاج مع تواجد مركز للقرار في المؤسسة ,متمثلا في سلطة الادارة و قدراتها التسيرية ,من حيث تنظيم عملية الانتاج بحسب امكانيات المؤسسة و المتغيرات البيئية الخارجية .

[1] _ بوعبد الله عيسى : الوظيفة الألية في المؤسسة الإقتصادية رسالة ماجستر علوم التسيير الجزائر 2003 ص 16

-المؤسسة منظمة اجتماعية :حسب هدا الاقتراب يمكن تعلايف المؤسسة على انها مجموعة من الافراد يشركون و ينسقون جماعيا في منظمة مهيكلة (داخل تنظيم مهيكل). لانتاج السلع او الجدمات . "محور التعريف يركز على منظمة مهيكلة ,فالمؤسسة لم تعد تنظر اليها من زاوية ميكانيكية لعملية الانتاج و لكن كمنظمة اجتماعية , وعليه يتم دراستها من خلال تنظيم السلطات ,توزيع المهام ,اتخاد القرار,موافق تصرفات الافراد

-المؤسسة كنظام :حيث تسمح لنا هده النظرة باثراء الفهم الحقيقي لسير المؤسسة , يركز مفهوم النظام على تواجد عدة عناصر مترابطة فيما بينها عن طريق عدة ارتباطات (علاقات) مع بقاء الكل منظم و متساندا

بغية تحقيق هدف موحد , و عليه فان المؤسسة ما هي الا مجموعة من مجموعة من الانظمة الفرعية المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات التبادلية (نظام الموارد البشرية ,نظام المعلومات ...)فضلا عن ضرورة الالمام بجزء مهم من النظام الكلي للمؤسسة و هو البيئة الخارجية للمؤسسة التي تعتبر عنصرا مهما من عناصر النظام .

المطلب الثاني : خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بالخصائص التالية :

1-للمؤسسة الاقتصادية شخصية قانونية مستقلة من حيث واجباتها و مسؤولياتها ,ادا فالمؤسسة الاقتصادية شخص معنوي له حقوق وواجبات مثل الشخص الطبيعي .

2-القدرة على الانتاج و اداء الوظيفة التي اسست من اجلها .

3-ان تكون المؤسسة قادرة على البقاء , الشيئ الدي يستلزم:حد ادنى من الاموال الخاصة,ظروف سياسية مواتية,قدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث في المحيط.

4-التحديد الواظح للاهداف و البرامج واساليب العمل فيجب على المؤسسة ان تضع اهدافها و تسعى الى تحقيقها قد تكون اهداف تحقق بكمية و نوعية الانتاج ,او بتحقيق رقم اعمال معين ,او بزيادة حاجتها السوقية .

5-يجب على المؤسسة ان تكون مواتية للبيئة التي توجد فيها.

6-تحقيق استقلالية اقتصادية .

7-تلبية حاجيات المستهلكين و رغباتهم المتعددة و المتجددة .

8-التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني .[1]

و الملاحظة عموما ان هناك ارتباطا كبيرا بين وضع الاهداف ووضع الاستراتجيات .

-و لقد سبق ان عرفنا الاهداف بانها النتائج التي تعمل المنظمة على انجازها في ضوء تحقيق رسالتها الاساسية

المطلب الثالث وظائف و مهام المؤسسة الاقتصادية :

مع التوسع والتطور الكبير الدي شهدته المؤسسات الاقتصادية وكدا الابحاث في مجال ادارة و تسيير المؤسسة , او فيما يتعلق بمعالجة جوانبها المختلفة , فقد ظهرت عدة اقتراحات في ما يتعلق بمعالجة جوانبها المختلفة , فقد ظهرت عدة اقتراحات في ما يتعلق بالوظائف في المؤسسة , منها ما يجمع بعض منها في نفس الوظيفة ,و منها ما يظيف اخرى ,ودالك حسب الحاجات التي ازدادت في المؤسسات ,و يقصد بالوظيفة : مجموع ما يكلف به الفرد من مهام او اعمال في ايطار مسؤولياته و السلطات المعطاة في منصته .اما الوظيفة بمعنى ثان فيتحدد عند تجميع عدد من النهام و المناصب تؤدي دورا معينا و منفصلا الى حد ما عن باقي الادوار في المؤسسة.

وتتمثل اهم وظائف و مهام المؤسسة الاقتصادية فيما يلي :

-**وظيفة الانتاج** :وتعد من اهم وظائف المؤسسة على الاطلاق ,فالمؤسسة هي عبارة عن توليفة بين مجموع من العوامل بغية انتاج و تبادل السلع و الجدمات مع اعوان اقتصادية اخرى ,فالنشاط الاساسي للمؤسسة قائم على الانتاج و التبادل ,سواءا كان انتاجا ثقافيا ,صحيا,ماليا,او صناعيا او غيلا دالكان وظيفة الانتاج هي عبارة عن عملية تقنية تتميز بفترة تتميز بفترة زمنية التي تتعلق بتحويل السلع و الخدمات وكدالك بالجانب المتعلق بالعوامل الضرورية لاستمرارية نشاطها كراس المال و المواد الاولوية و العمل .وحتى يتم الوصول الى تحقيق الاهداف المتعلقة بادارة الانتاج و العمليات من جودة و تكلفة وفي الوقت المناسب,يسهر نظام الانتاج و العمليات من جودة و تكلفة وفي وقت المانسب ,يسهر نظام الانتاج والعمليات على التنسيق مع مختلف الوظائف في المؤسسة على تحقيق عدد من الاهداف المتمثلة في تطويلر و تحسين اداء العمال (حوافز مادية ,مكافئات ,تدريب واعادة التكوين).

-**الوظيفة التجارية** :هي عبارة عن مجموع المهام و العمليات التي تقوم بها المؤسسة من خلال الافراد او المسؤولين تعينهم لضمان حركة المواد او السلع او مختلف احتياجاتها من المدخلات وايضا المخرجات من السلع و الخدمات المقدمة الى السوق ,كما انها تشمل كل ماترتبط بالعلاقات مع الموردين و الزبائن من المفاوضات وعقود و اقتراح

[1] بوعبد الله عيسى : نفس المرجع السابق ص 19

سلع و عرضها و نشر معلومات عنها ,فالوظيفة التجارية هي من الوظائف التي تربط بين المؤسسة , السوق و المستهلك الدي هو المستهدف بانتاجها ,و ترتبط الوظيفة التجارية بوظيفته التسويق.

-**وظيفة التسويق:** هي عبارة عن مجموع العمليات و المجهودات التي تبدلها المؤسسة لمعرفة متطلبات السوق لتوفير منتجات في مستوى تطلعات الزبائن ,وتطلق على كل الانشطة التي تبدل عند انسياب السلع من مراكز انتاجها الى مراكز استهلاكها ,و يمكن تحقيق دالك عن طريق التبادلات التي تتم بين المؤسسة و الاسواق المختلفة ,و يمكن ان نعرف التسويق بانه مجموعة من الافعال .

و الانشطة التي تساعدعلى دراسة ,معرفة وتوجيه حاجات المستهلكين وتسعى الى اشباع رغباتهم ,و من ثم الى المستهلكين ,او الى المستهلكين مباشرة ويستلزم هدا اختيار منافد التوزيع المناسبة و تحديد اسعار البيع و القيام بالحملات الاعلامية و الترويجية,و اختيار وتدريب رجال البيع و مراقبتهم ,اما وظيفة النقل فتعمل لاخل المنفعة المكانية للسلع (البعد بين السوق و مكان الانتاج),بينما تعمل وظيفة التخزين لاجل الحصول على المنفعة الزمنية الى غير دالك من الشؤون المرتبطة بالتسويق وعليه من اجل تحقيق فعالية قصوى لنشاطات المؤسسة يجب عليها دراسة كيفية توزيع و توجيه جهودها بين المتغيرات التي سبق دكرها و التنسيق بين مختلف انظمتها [1]

المطلب الرابع : انواع المؤسسة الاقتصادية :

تقسم المؤسسات الاقتصادية الى انواع عديدةوفقا لانماط معينة , ومنها :

*المؤسسات الاقتصادية بناءا على طبيعة ملكيتها وتقسم الى الانواع الاتية :

-المؤسسات الخاصة :هي التي تعود ملكيتها الى شخص او جماعة من الافراد .

-المؤسسات المختلطة: هي دات ملكية مشتركة بين القطاع الخاص و العام.

-المؤسسات العامة:هي التي تكون ملكيتها للدولة ,ولايحق ان يتصرف مديروها بها وفقا لاراءهم الشخصية , كما لا يجوز لهم بيعها الا بعد حصولهم على موافقة الدولة .

*المؤسسات الاقتصادية بناءا على طبيعتها الاقتصادية: اي وفقا لنشاطها الاقتصادي وتقسم الى خمسة انواع هي:

-المؤسسات الصناعية ,و تصنف وفقا للتصنيفات في القطاع الصناعي الى :

[1] خبابة عبد الله_ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة _ دار الجامعة الجديدة للنشر _ الإ سكندرية _ مصر _ 2013 ص 19

1-مؤسسات صناعية استخراجية (ثقيلة),مثل مؤسسات الحديد

2-مؤسسات الصناعات الخفيفة (تحويلية),مثل مؤسسات النسيج .

-المؤسسات الفلاحية :هي التي تحرص على زيادة انتاج الاراضي او تساهم باستصلاحها ,و تسعى الى تقديم ثلاثة انواع من المنتجات ,وهي :المنتجات النباتية, والمنتجات السمكية,و المنتجات الحيوانية .

-المؤسسات التجارية :هي مؤسسات تهتم بالنشاطات الخاصة في التجارة .

-المؤسسات المالية :هي مؤسسات تساهم بتنفيد نشاطات متعلقة بالمال ,ومن الامثلة عليها المصارف,و مؤسسسات التامين .

-مؤسسات الخدمات :هي مؤسسات تقدم خدمات محددة ,مثل:المؤسسات الجامعية , و مؤسسات النقل .

*المؤسسات الاقتصادية بناءا على عدد عمالها , وتقسم الى الانواع الاتية:

1-المؤسسات الصغيرة:هي مؤسسات يصل عدد موظفيها الى اقل من 50 موظفا .

2-المؤسسات الكبيرة:هي مؤسسات يصل عدد موظفيها الى اكثر من50 موظفا.

3المؤسسات الضخمة :هي مؤسسات يصل عدد موظفيها الى اكثر من 500موظف.

4-المؤسسات العملاقة :هي مؤسسات يصل عدد موظفيها الى اكثر من 10000 موظف[1]

[1] خبابة عبد الله_ نفس المرجع السابق ص 19

الفصل الثاني

مقدمة الفصل :

زاد الاهتمام بالتنمية المستدامة بشكل مكثف ,و مع ظهورها برزت عدة مفاهيم جديدة و أصبحت واقعا لا يمكن تجنبه و لا يمكن عزله على الواقع الاقتصادي و أهم هذه المفاهيم المسؤولية الاجتماعية و البيئية و عليه فان مفهوم التنمية المستدامة و ما تولد عنها من مفاهيم مطروحة أمام دوراستراتيجية المؤسسات الاقتصادية و مختلف المنظمات و قد توصل المسيرون داخل المنظمات و المؤسسات الاقتصادية إلى قناعة أنه بواسطة أبعاد التنمية و مبادئها يزيد من مسؤولية المؤسسة داخل مجتمعنا من جهة و المستوى الدولي من جهة أخرى و هذا بتطبيقها القوانين التي تمس المسؤولية البيئية و الاقتصادية و سنحاول في هذا الفصل عرض جميع ما يحيط بالتنمية المستدامة من مفاهيم و أبعاد و أهداف و التطبيق داخل المؤسسات الاقتصادية و دور استراتيجية هذه المؤسسات في ظل التنمية المستدامة .

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

تمهيد:

-إن للتنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها : التنمية البشرية , التنمية الشاملة , التنمية التضامنية , التنمية المتواصلة و التنمية الإيكولوجية و غيرها و التقى الجميع على توحيد هذه المصطلحات في مصطلح واحد و هو التنمية المستدامة فمن خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية المستدامة و قبل التطرق إلى مفهومها يجب التعرف على مفهوم مصطلح التنمية و مصطلح المستدامة .

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

إن عبارة التنمية المستدامة تتكون من كلمتين :

أولا:التنمية:ظهر هذا المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات) و تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب.

و بمعنى أخر يقصد بالتنمية العملية الهادفة للقضاء على التخلف و تطوير مختلففروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية و استخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و ثقافية [1]

الجدول رقم (2_1) : تطورمفهوم التنمية:

الفترة	الفكرة	معاني التنمية
1800 م	الاقتصاد السياسي الكلاسيكي	وسيلة للتقدم
1850م	الاقتصاديات المتأخرة	مواكبة الدول الصناعية
1870م	الاقتصاديات الاستعمارية	إدارة الموارد, الثقة
1940م	اقتصاديات التنمية	النمو الاقتصادي
1950م	نظرية اعتمادية	التراكمية

1 د. خبابة عبد القادر , د. بوقره رابح – الوقائع الاقتصادية – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية 2009 الطبعة الأولى -ص 323

1960م	التنمية البديلة	التطور الإنساني
1970م	التنمية البشرية	توسيع خيارات الناس
1980م	التحررية الجديدة	النمو الاقتصادي , الخصخصة , حرية السوق
1990م	ما بعد التنمية	الكوارث
2000م	أهداف الألفية للتنمية	الإصلاح البنائي

المصدر:د, عابد عبد الله العصيمي Nussbaumer 1993 المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة –عمان – 2015- ص 55 .

ثانيا : المستدامة : (دائما , حاضرا , مستقبلا) ,

استخدم مصطلح الاستدامة منذ ثمانينيات القرن العشرين أو الاستدامة البشرية على الأرض و هذا مهد إلى التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة و هي تحسبين نوعية الحياة البشرية حيث نعيش ضمن الطاقة الايستعابية للنظم البيئة الداعمة [1].

أي تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي و العدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل و أجيال الحاضر مع تحيق التوازن بين التنمية بمختلف جوانبها و صيانة البيئة [2].

الفرع الأول : التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة و بالرغم من تعدد التعاريف العلمية المطروحة للتنمية المستدامة و ذالك راجع لتعدد المدارس الفكرية و الإيديولوجية إلا أن تعريف لجنة برونتلاند لسنة 1987 الذي صدر في تقرير هذه الهيئة بعنوان مستقبلنا المشترك , و أصبح يمثل مفارقة حديثة ملمة بمضمون التنمية المستدامة في السياسات البيئية و

التنموية منذ التسعينيات من القرن الماضي حيث عرفت التنمية المستدامة من هذا المنظور " التنمية التي تأخذ بعي الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم

[1] مقال التحاد الدولي لحفظ الطبيعة برنامج الأمم المتحدة للبيئة Carmingeforthe Earth) 29-03-2009 نسخة محفوظة 17مارس 2012 على موقع وأي باك مشين

[2]-د, خبابة عبد القادر , د, بوقره رابح , نفس المرجع السابق ص 324

-كما عرفت منظمة الفاو التنمية المستدامة سنة 1989 بأنها إدارة و حماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغيير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية و منه فإن التنمية المستدامة هي تلك التي تحمي الموارد الطبيعية و لا تضر البيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية و مقبولة من الناحية الاجتماعية [1].

_أما المفكر إدوارد باربير فيري عرف التنمية المستدامة بأنها ذالك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة , و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة [2]

-و عرفت التنمية بأنها التنمية التي توفق بين التنمية البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية أي أن تكون فعالة من الناحية الاقتصادية و عادلة من الناحية الاجتماعية و ممكنة من الناحية البيئية , إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية و انظم البيئية و تدعم الحياة على الأرض و تضمن الجانب الاقتصادي و تحقق الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر و البطالة , و عدم المساواة و البحث عن العدالة [3].

_ و بالنظر إلى التعريف السابقة يتضح أنها من حيث المحتوى متقاربة فالتنمية المستدامة تعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين حاجيات الاستهلاك و الإنتاج التي تمثل ركائز هذه التنمية من خلال إشباع حاجيات الإنسانية دون الاعتداء على الموارد الطبيعية و العمل على عدم الإخلال بمعايير العدالة و المساواة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية بين الأجيال الحاضرة و القادمة [4] .

_ و يمكن اعتبار التنمية المستدامة على أنها قضية أخلاقية و إنسانية بقدر ماهي تنموية بيئية و لا تحقق إلا حينما تكون أهداف الإدارة و إجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية و أن تكون عملية من الناحية الاقتصادية و مرغوبة اجتماعيا و سياسيا بحيث تبرز الأهداف الاقتصادية فقط مثل النمو و الكفاءة و ترجع في الوقت نفسه للأهداف البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية وحدها , فإنه لا يمكن تحقيق توازن دائم في الأمد البعيد [5]

[1] دونا تور مانو – الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة – دمشق – المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003 – ص57

[2] عبدو مصطفى – تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة حالة الجزائر 1995- 2006 رسالة ماجستير – جامعة باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية 2008 ص48

[3] زيادة ديب , مهنا رسالة – التخطيط من أجل التنمية المستدامة – مجلة جامعة دمشق المجلد الخامس و العشرون العدد الأول 2009 ص489

[4] أحمد عبد الفتاح ناجي – التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة – الإسكندرية - المكتب الجامعي 2013 – ص 43 .

[5] دوغلاس موسشيث – مبادئ التنمية المستدامة – الدار الدولية للاستثمارات الثقافية – القاهرة 1997 ص73

الفرع الثاني : الإطار المؤسسي للتنمية المستدام

يشمل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة طائفة من الهيئات و المنظمات و الشبكات و الترتيبات الرسمية و شبه الرسمية و المنخرطة في أنشطة صنع السياسات أو تنفيذها , و يجب النظر إلى الإطار المؤسسي على كل من الصعيد المحلى و الوطني و الإقليمي و الدولي .

فعلى المستوى الدولي يضع الجزء الحادي عشر من خطة جوهانسبورغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة للتنمية المستدامة , المعروفة اختصارا باسم خطة جوهانسبورغ للتنفيذ المخطط الرئيسي للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة إذ يقوم بتوصيات مفصلة بشأن الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات القائمة أن تعزز أنشطتها الراهنة و أن تنفذها داخل إطار التنمية و المستدامة كما أنه يوكل إلى ثلاث مؤسسات رئيسية مهمة الإشراف على تكامل الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة ورصد تنفيذها و استعراضها ,

أ- أن تعتمد الجمعية العامة مفهوم التنمية المستدامة بوصفة إطار شامل لمنظومة الأمم المتحدة و أن تكفل السياسات المؤسسية و أن توفر الاتجاه لها .

ب- أن ينسق المجلس الاقتصادي و الاجتماعي أنشطة التنمية المستدامة فيما بين الهيئات الفرعية للأمم المتحدة وصناديقها و برامجها ووكالاتها المتخصصة .

ج- أن توجد لجنة التنمية المستدامة تماسكا بين ركائز التنمية المستدامة الثلاثة من الناحية الموضوعية و أن تستعرض تنفيذ جدول أعمال القرن 21 في سيق التنمية المستدامة و لكن مع التركيز على مجالات عمل كل منها [1]

المطلب الثاني : المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

ترجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام 1972ففي سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقريره الشهير المعنون ب "حدود النمو" و الذي اعتبره المختصون على أنه نقطة الانطلاق في التفكير في المسائل البيئية و في نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة

بين البيئة و النمو الاقتصادي حيث أنه بالإمكان صياغة و تطبيق إستراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي و الاجتماعي و تحقق في أن واحد المساواة في توزيع الثروات و أكثر احتراما و حماية للبيئة [2]

[1] بومدين شاطمة – التنمية المستدامة و إدارة البيئة بين واقع و مقتضيات التطور –مكتبة الوفاء القانونية – الطبعة الأولى – 2016 – الإسكندرية – ص 358

[1]Observatoire de la responsabilité social des entreprises développements durable _ un défi pour les managers Editions AFNOR _ 2004_ p 07.

وهناك من يرجعه لسنة 1987 في تقرير بروتيلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة و التنمية , بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر ريو ديجانيرو و الذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات و تدابير للحد من أثار تدهور البيئة و القضاء عليها و دعم التنمية المستدامة و السلمية بيئيا [1].

فرغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية و لوحظ أن هذا التطور لم يمر بشكل منظم وموثق و يواصل نفس الباحث سرده للجذور التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة مميزا بين أربعة مراحل :

المرحلة الأولى : ترجع إلى الفكر الاقتصادي الذي تعرض منذ عقود لمسألة التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة التناقض المتولد عن تراكم الثروات و كذالك ضرورة إدخال التكلفة الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية و أخيرا مسؤولية البشر عن المخاطر العظمى عقب اختراع القنبلة الذرية التي تضع الوجود البشري ذاته على المحك فهذه المسؤولية تأسست على مبدأ الاحتياط .

المرحلة الثانية : تتصل بالاهتمام المؤسسي الدولي من قبل المنظمات الدولية المعنية بالأمر , و التي تعود الثمانيات من القرن الماضي بنشر تقرير بروتيلاند سنة 1987 و الذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة .

المرحلة الثالثة : تتصل بحدوث التقارب بين إشكاليتي النمو و البيئة و التي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة 2004 فخلال هذه القمة بدا الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمو الذي يتخذ معنى جديد , فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفساد البيئة و بالعكس فإن البيئة الفاسدة تتشكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الإشكاليتين وهو ما أدى إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة .

-و لقد اجتمع الباحثون حول نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة على أنه مر بالمراحل التالية :

- في سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة و بالتالي التنمية المستدامة ,و لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء و المفكرين الاقتصاديين , و كذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم و دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة .

[1] الامم المتحدة – اللجنة الاقتصادية لإفريقيا - الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – المغرب 13-16 مارس 2001 – ص ص1

- في سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري و علاقة ذالك باستغلال الموارد الاقتصادية و توقعات ذالك حتى سنة 2010 و من أهم نتائجه هو أنه سيحدث خلل خلال القرن الواحد و العشرين يسبب تلوث و استنزاف الموارد الطبيعية و تعرية التربة و غيرها .
- نشر جاي فورستر دراسة بعنوان حدود النمو التي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة و هي استنزاف الموارد الطبيعية ,النمو السكاني , و هي استنزاف الموارد الطبيعية , النمو السكاني , التصنيع , سوء التغذية , تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاه هذه المتغيرات الخمسة و أثرها على كوكب الأرض و ذالك لمدة 30 سنة في سنة 1982.
- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة و كانت أهمية التقرير أنه مبني على وثائق علمية و بيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم و قد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية و الحيوانية و كانت في طريقها إلى الانقراض و أن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و 68 مليون طن من أكسيد النتروجين و 57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة
- و في شهر جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث تم من خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية و ضرورة الترابط بين البيئة و المشكلات الاقتصادية .
- في أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة , و الهدف منه توجيه و تقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة و يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية ,
- في أفريل قدمت اللجنة الدولية للبيئة و التنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " مستقبلنا المشترك " ويعرف كذالك بتقرير بروتيلاند حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة , وتم بلورة تعريف دقيق لهاو أكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار و من دون ضرر بيئي .
- في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض في ريوديجانيرو بالبرازيل و التي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة خصص المؤتمر استراتيجيات و تدابير تحد من التأكد البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار , انعقد المؤتمر بعد ما تعالت الأصوات و عقدت الندوات الفكرية و المؤتمرات المحلية و العالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر و بدأت الدعوات تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه ,
- كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول الذي يهدف إلى الحد من إنبعاثات الغازات الدفيئة و التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة و زيادة استخدام نظم الطاقة لجديدة والمتجددة .

❖ في أفريل من سنة2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة .[1]

المطلب الثالث : خصائص و أبعاد التنمية المستدامة :

أولا : خصائص التنمية المستدامة :

تتجلى خصائص التنمية المستدامة من خلال تقرير لجنة بروتيلاند مبادئ الإعلان عليه و يمكن تلخيصها في مايلي:

➢ **الإنسان أساس التنمية :** حيث نص المبدأ الأول من إعلان ريو دي جانيرو على أنه الكائنات البشرية هي في مركز الانشغالات الخاصة بالتنمية المستدامة و له أن يحي حياة صحية و منتجات بما ينسجم مع الطبيعة ,فالإنسان يعد أكثر الكائنات تأثيرا و تأثرا حيث ساهمت مختلف نشاطاته في الإخلال بتوازن الكثير من النظم البيئية فالتوازن البيئي يرتبط بشكل كبير بسلوك الإنسان الصحيح نحو مكونات البيئة و أن التقنية لا خوف منها على توازن البيئة إذا أحسن استخدامها وتأكد تعار يف التنمية المستدامة بصورة متزايدة على أن التنمية ينبغي أن تكون بالمشاركة بحيث يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و بيئيا .[2]

➢ **العدالة بين الأجيال :**نجد أن هذه الخاصية قد تم النص عليها في إطار المبدأ الثالث من إعلان ريوديجانيرو الذي نص على أن إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل بشكل منصف بالاحتياجات الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية و المقبلة فالتنمية المستدامة تعمل على محاولة التوفيق أو الموازنة أو الملائمة بين الأجيال المختلفة حتى تتجلى الإخلال الذي من شأنه أن يقلل أو يعدم من إمكانيات الأجيال القادمة للعيش في ظروف مرضية كما يقتضي هذا النوع من التنمية محاولة العمل على تحقيق أو تأمين شروط الاستمرار أو الديمومة للأجيال المتعاقبة [3] , و هنا نجد أن الأستاذة WEISS قد وضعت ثلاثة مبادئ أساسية تشكل أساس العدالة ما بين الأجيال و هي :

- مبدأ صيانة التنوع (conservation des choix)
- مبدأ النوعية (conservation de la qualité)
- مبدأ صيانة الاستعمال (conservation offenses)

[1] تقريرالأمم المتحدة بشأن البيئة و التنمية – ريو ديجانيرو من 03-14 جوان 1992 مجلد 01 ص02

[2] رياض العنان _ التربية البيئية (مشكلات و حلول) دار الفكر المعاصر – سوريا 1997 – ص48

[3] - تقرير الأمم المتحدة – مرجع سابق ص03

و لكل من جهة أخرى نجد أن العدالة التي تبتغيها التنمية المستدامة لا تخص الأجيال البشرية التي لم تولد بعد بل تشمل أيضا من يعيشون اليوم ولا يجدون فرص متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على الخيارات الاجتماعية و الاقتصادية في العالم بحيث منذ أواسط عقد السبعينيات تحت هيمنة مطلقة للرأسمالي الذي يكرس تفاوت صارخ بين دول الجنوب و دول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدولة لذا وجب أن تأخذ التنمية المستدامة هذين النوعين من العدالة و الإنصاف [1].

- **إدماج البيئة في سياسات التنمية :** نستخلص هذه الميزة من خلال ما جاء به المبدأ الرابع من إعلان ريو الذي نص على أنه " من أجل تحقيق تنمية مستدامة يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها " لذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي و على هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك و النمو السكاني و التلوث و أنماط الإنتاج السيئة و استنزاف المياه و قطع الغابات و انجراف التربة , لذا يعتبر الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية العمود الفقري للتنمية المستدامة . فعامل الاستنزاف الذي يعد أهم العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة و هنا نجد أن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية قد أقرت توصية دعت فيها الدول الأعضاء إلى مراعاة المظاهر البيئية عند تخطيط و تنفيذ المشاريع التنموية المقترحة من أجل التمويل [2].

ثانيا : ابعاد التنمية المستدامة :

إن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتحقيق الاندماج والترابط الوثيق بين ثلاثة عناصر أساسية، وهي: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية و الشكل التالي يوضح ذالك :

الشكل رقم 01 : نموذج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

[1] د-عامر طراف _أ, حياة حسنين – المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع مجد , بيروت – طبعة الأولى – 2012 ص 105 .

[2] د –شهير إبراهيم حاجم الهيني - الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة -منشورات الجبلي الحقوقية لبنان , الطبعة الأولى – ص101.

المصدر: عابد عبد الله العصيمي Nussbaumer 1993 المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة –عمان – 2015- ص 57.

_وأن إغفال البعد الاجتماعي أو البيئي، يؤثر سلبا على البعد الاقتصادي.و يتمثل في ما يلي :

البعد الاقتصادي:

تهدف إلى إيقافتبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخل والثروة، فضلا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. إلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية، حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاهة الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي، مما أدى إلى تطور أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية تدهور كبير في مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصادياتها، مما ينعكس سلبا على الجانب الاجتماعي لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها. وذلك نتيجة لاعتمادها على الاقتصاد الريعي، وزيادة الإنفاق العسكري بدلا من محاربة الفقر والأزمات الاقتصادية التي يعيشها، وهذا ما يفرض رشاده استخدام هذه الموارد بشكل يؤدي إلى حماية البيئة وتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحاضرة والقادمة

ويرجع ذلك إلى أن الإنتاج المتوافق مع النظام البيئي يختلف عن الإنتاج الحالي، وعليه فإنه ينبغي تغيير أسلوب الإنتاج، وذلك من خلال إدخال إصلاحات أساسية وبشكل أولي على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، ويعتبر تغيير المدخلات أحد الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) مثل التحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة، والتحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، فضلا عن ذلك العمل على

تقليص المخرجات (المخلفات) من نفايات وملوثات، وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية، في الوقت الذي تقلل فيه من التأثيرات البيئية السلبية، وكذلك عقلنه استغلال الموارد الطبيعية بمستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية.[1]

البعد الاجتماعي:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ العدالة والعواقب التوزيعية للسياسات، ويهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية والدخل الكافي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. كما يتعلق هذا البعد بالصحة والتربية والسكن والعمل، وضمان سلامة أنظمتها الإنتاجية التقليدية وبيئتها الاجتماعية.

وبالأساس يهدف إلى تحسين العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان

ويعرف المدير التنفيذي(لبرنامج)الأمم المتحدة الإنمائي التنمية البشرية المستدامة بأنها تنمية لا تكتفي بتوليد النمو فحسب، بل توزع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم.وتعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف فيما بين الأجيال، مما يمكّن الأجيال الحاضرة والمقبلة من توظيف قدراتها الممكنة أفضل توظيف، مع مراعاة عدم تجاهل التوزيع الفعلي للفرص الحالية.وكذلك يهتم البعد الاجتماعي بتثبيت النمو السكاني لفترة طويلة (بمعدلات تشبه المعدلات الحالية)، لأن النمو المستمر للسكان أصبح أمرا مكلفا، فهو يحدث ضغوطا شديدة على استخدام الموارد الطبيعية، وتكون النتيجة تزايد إنتاج النفايات السائلة والغازية والصلبة، وهو يعني استنزاف الموارد وتدهور البيئة الطبيعية.

فضلا عن ذلك يجب العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة، وضغط السكان هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى وكذلك يمكن القول بأن التنمية المستدامة والرشادة هي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس.

وتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر وتوسيع نطاق الخيرات المتاحة لهم سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعا واسع النطاق، آما التنمية بواسطة الناس أي إعطاء لكل فرد فرصة المشاركة فيها، وأكثر أشكال المشاركة في السوق كفاءة هو الحصول على عمالة منتجة ومأجورة.وكل ذلك من أجل تحقيق الاستدامة الاجتماعية التي هي: (القدرة على توفير الموارد والحقوق التي تسمح للبشر بضمان الرفاهية في العيش، كالحصول على الحاجيات الأساسية، من أكل وصحة وتربية وتعليم وسكن، وكذلك الحصول على الخدمات والسلع سواء كانت عينية أو معنوية، والمساهمة في الحياة السياسية وحماية حقوقهم)، ولتحقيق هذه

[1] موسعي ميلود , مجلة إلكترونية : أفاق البيئة و التنمية العدد 122 بتاريخ : 01-03-2020

الاستدامة، يستوجب وجود تآلف داخل نفس المجتمع، والسهر على توفير نسيج اجتماعي منسجم، بعيدا عن التوترات والصراعات السياسية والاقتصادية والايكولوجية، والتي تشجع على تفاقم اللامساواة)[1]

البعد البيئي:

يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الإيكولوجية وقدرته على التكيف، فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى .لهذا يتعين مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجازوها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود؛ فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية، واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

وكذلك تحقيق الاستدامة البيئية التي هي أسلوب تنمية يقود حتما إلى حماية الموارد الطبيعية الضرورية، لضمان حماية البشر، كالماء والهواء والأرض والتنوع البيولوجي، بحيث لا يقود إلى تدهورها بشكل محسوس عن طريق التلوث وتراكم ثاني أكسيد الكربون، والقضاء على طبقة الأوزون، والقضاء على المساكن الطبيعية التي تسمح بضمان التنوع البيولوجي، ويكون ذلك عن طريق محاربة التلوث والتقليل من استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة.

ففي البعد البيئي يركز البيئيون في مقاربتهم للتنمية المستدامة، على مفهوم الحدود البيئية، والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة، لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وإن أي تجاوز لهذه القدرة الطبيعية يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة.[2]

الجدول رقم(2_2) : الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستقيم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العائلة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية

[1] موسعي ميلود مرجع سابق العدد 122

[2] موسعي ميلود نفس الرجع السابق الغدد 122.

	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المصدر: عثمان محمد غينم وماجدة أبوزنط إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة دراسات مجلة علمية محكمة تصدرعن عمادة البحث العلمي الأردن -عمان المجلد 35 العدد 1جاني 2008 ص177

أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

منذ قمة الأرض عام 1992، أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية تنتشر في أنحاء العالم، فمن بين تعريفاتها، نجد: (الاستدامة هي كيفية تحقيق النحو الذي يأخذ بعين الاعتبار الجانب الإنساني بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، ولن يتم ذلك دون القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق، سواء كانت داخل نفس المجتمع، أي بين مختلف الفئات التي تشكله، وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال

سنعرض في هذا المطلب، أهداف التنمية المستدامة في الفرع الأول، ثم مبادئ التنمية المستدامة في الفرع الثاني.

أولا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تصبوا إليها، والقواعد التي تتحقق من جرائها، والتي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- : تحسين ظروف معيشة الفقراء، حيث أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت الإستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية، وهذا ما يتطلب تعزيز السياسات والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الراشد بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية والمشاركة الكاملة للمستفيدين من عملية التنمية وخاصة الفقراء منهم.
- الإشباع العادل للحاجات الأساسية للإنسان انطلاقا من حقه في البقاء، وهذا ما يتطلب تضامنا بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية وتعزيز التنمية البيئية.
- : الاستقلالية في اتخاذ القرارات وتبني نموذج تنموي داخلي يلبي احتياجات الشعوب وتعريفها بحرية، واختيار نمط الحياة المناسب لها، والمتوافق مع السياق التاريخي والمؤسسي والإيكولوجي والثقافي لأفرادها، فالتنمية المطلوبة هي التنمية التي تنبع جذورها من خصوصيات المجتمع، والقائمة على العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية
- : تعزيز الحكمة الإيكولوجية من خلال البحث عن تنمية متوافقة مع البيئة، ولذلك فإننا في حاجة إلى بوصلة أخلاقية تقودنا إلى القرن الواحد والعشرين، أساسها المبادئ المستديمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وذلك من أجل التمكين والمشاركة والحراك والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على الهوية الثقافية والتطوير المؤسساتي، أي العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية، تحسبا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وتحقيق التكافؤ لهذه المجتمعات في إطار حماية الأمة، وتمكينا لها من الإسهام الكامل في التقدم القومي[1]

[1] البنك الدولي , تقرير حول التنمية المستدامة في عالم دائم التغيير , التحولات في المؤسسات و النمو و توعية الحياة البنك الدولي – واشنطن

وحسب تقرير الأمم المتحدة حول تقدم الشعوب عام 1998، يشير إلى أنه (سيأتي اليوم الذي يقاس فيه تقدم الشعوب ليس بالقوة العسكرية والاقتصادية، ولا فخامة العواصم وعمائرها الشامخة، ولكن بسلامة وصحة وتعليم رعاياها، وبالفرص المتاحة لهم للعمل والكسب العادل، وبقابليتهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وباحترام حقوقهم وحرياتهم السياسية، وباستعدادهم لرعاية العاجزين والضعفاء والأطفال القاصرينوذلك لأننا نعيش في كوكب محدود الموارد، وعلينا أن نعرف كيف نعيش تحت السقف الإيكولوجي، الذي يضمن ديمومة الموارد و يحددها.

- : ضمان التخطيط التشاركي بشكل يسمح بإعادة توزيع السلطات والأدوار بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، والتركيز على كيفية إدارة المخاطر والحفاظ على الأصول البيئية والاجتماعية.
- : حماية البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات البشر والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية باعتبارها أساسا لحياة الإنسان، ومن ثمة فهي تهدف إلى تحسين رأس المال الطبيعي وترقية الموارد الطبيعية وحماية الأنظمة الإيكولوجية للبشر واستغلالها بشكل عقلاني.
- : تعزيز الوعي البيئي من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة، حيث تتطلب تغييرا في سلوكيات المواطنين والشركات والحكومات والمؤسسات الدولية في مواجهة المخاطر التي تواجه الإنسان، كغياب العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي .

من الأهداف السابقة يتبين لنا بأن الاستدامة ليست فقط مسألة بيئية، بل أنها تتعامل مع التغيرات والمشاكل في مجالاتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

- : ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيات المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استعمال التكنولوجيات الحديثة في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر أو على الأقل تكون هذه المخاطر تحت السيطرة بإيجاد حلول مناسبة لها.
- : تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية، وذلك باستعمال الموارد الطبيعية وتوظيفها بصورة عقلانية دون استنزافها أو تدميرها، لأن السبب الرئيسي للاستنفاد المستمر للموارد الطبيعية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة خاصة في الدول المتقدمة صناعيا، مما أدى إلى عدم استطاعة كوكب الأرض على تحمل أنماط الاستهلاك السائدة في الدول الصناعية على نطاق عالمي.

من الأهداف السابقة يتبن لنا أن التنمية المستدامة، لا يمكن حصرها في الحدود الطبيعية للبعد البيئي، بل هو مفهومواسعيستوجب أبعاداً سياسية واجتماعية، إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية، تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين الأركان الثلاثة: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية، والتنمية المستدامة هي تنمية ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من

العاصمة 2003 ص15.

التوازن البيئي محورا أساسيا لها، يهدف إلى رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها.[1]

ثانيا:مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة وحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم نذكر أهمها:

- **مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد:**

وذلك برفع مستويات المعيشة، يعني التزام صانعي السياسات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية، كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد، أي استخداما كفؤا للموارد الطبيعية المتاحة.

- **مبدأ المرونة**

معناه قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، لأنه إذا ما خسرت هذه النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.

- **مبدأ العدالة :**

في هذا المبدأ تشير العدالة إلى انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرا. لذا؛ فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات، لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم.

- **مبدأ الاحتياط:**

هذا المبدأ منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان (ريو) حول البيئة والتنمية، وهو بذلك يعطي معنى أوليا للمبدأ على أنه لا يحتاج إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة في المادتين 3و4 من القانون المتعلق بالأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامةوهذا المبدأ يوجب الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها. فالضرر الذي يسعى -مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه- هو ضرر يُستعصى على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضررالفكرة العامة لهذا المبدأ، هو أنه:(يجب اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كاف للاعتقاد بأن أي نشاط أو منتج قد يسبب أضرار جسيمة، والتي لا رجعة فيها على الصحة أو البيئة، قد تكون هذه التدابير لخفض أو وقف النشاط أو لمنع المنتج، من دون الحاجة إلى البحث عن دليل قاطع ورسمي إلى وجود علاقة سببية بين النشاط أو المنتج، والعواقب الوخيمة[2]

[1] تقرير حول التنمية المستدامة, نفس المرج السابق ص 16

[2] تقرير حول التنمية المستدامة نفس الرجع السابق ص19

- **مبدأ الملوث الدافع**

تم النص على هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنموية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوثونصت عليه القوانين الداخلية منها القوانين الجزائرية، حيث أقره المشرع الجزائري، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من القوانين المالية. يتسم هذا المبدأ بالمرونة ويمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية وذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث، ووضع قواعد فعّالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية تلاءم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به. وإداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية وخبرات تقنية. وما يُعاب على هذه المبدأ هو أنه مقبول في المسائل القابلة للترميم والإصلاح وإعادة الأمور إلى الحالة التي كانت عليه، ومرفوض تماما، حيث لا يمكن ذلك إذا كان الدمار المنتظر أكثر من منفعته لشخص أو مجموعة أشخاص. ومن جهة أخرى فقد وُجد هذا المبدأ طريقه إلى التطبيقات القضائية، ففي حكمه الصادر بتاريخ 23 سبتمبر، أمر القاضي الهولندي تمسكه بمبدأ الملوث الدافع في قضية بين فرنسا وهولندا، حيث تتلخص وقائع هذه القضية في أن شركة فرنسية

- MDPA) تدير بعض المناجم في مقاطعة ألساس(ALSACE) بفرنسا، وتقوم بإفراغ نفاياتها من الأملاح السامة في نهر الراين، مما أدى إلى تلوث النهر عبر الحدود بين فرنسا وهولندا، وتأثر مستخدمي النهر في هولندا، ومن أهم ما جاء في الحكم: (أنه على الرغم من أن الشركة الفرنسية لها الحق من حيث المبدأ في استخدام نهر الراين، إلا إنها وفي ضوء حجم النفايات المفرغة، ملزمة بتقديم العناية الواجبة لمنع التلوث أو تقليل مخاطره على البيئة، وأقرت بدفع تعويض عن الأضرار الناتجة وفقا لمبدأ (الملوث الدافع)

- **مبدأ المشاركة**

هذا المبدأ يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلامة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، من أسفل التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية.[1]

- **مبدأ الإدماج**

ظهر هذا المبدأ ضمن الفصل الثالث من جدول أعمال القرن الـ21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند وضع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات. حيث أصبح من الواضح بأن وضع

[1] تقرير حول التنمية المستدامة نفس المرجع السابق ص20

الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة

والخلاصة أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم الدول إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، عن طريق الاستشراف والرشاد في التفكير واختيار الحلول، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصراً فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.[1]

المطلب الرابع : الركائز الاقتصادية للتنمية المستدامة :

سنتعرض في هذا المطلب على مناهج الاستدامة الاقتصادية و كذا المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

الفرع الأول : مناهج الاستدامة الاقتصادية :

تعتبر التنمية الاقتصادية بمفهومها الشامل و المعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة و مجالاتها , فهي تتطلب و تتضمن نوعا من التوجيه و التنظيم و القيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها و بالتالي فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة و مخططة تهدف إلى البناء الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع لذالك تطلب التنمية المتواصلة ترشيد المناهج الاقتصادية و على أساس ذالك تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية " فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يأخذ من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط و الغاز ورواسب الفحم و مناجم التعدين و غيرها في حسابات التكلفة و عليه نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية و من أدوات الحساب الاقتصادي و الحوافز المالية و ينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج و خدمة أغراض التنمية المتواصلة و يهدف البعد الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و يعمل على القضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و يتكون هذا البعد الاقتصادي من إجراءات يتوجب مراعاتها و تتمثل فيما يلي :

1. **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:**

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة و الموارد الطبيعية و 1الك من خلال تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة و لابد في هذه العملية التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية كما تعني التنمية المستدامة أيضاتغيرا نماط الاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهدد بالانقراض[2]

[1] تقرير حول التنمية المستدامة نفس المرجع السابق ص22

[2] د عامر طراف – أ , حياة حسنين مرجع سابق ص 107

وهكذا تتطلب السياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة نضرة مغايرة للتنمية التقليدية ودالكحسب مستوي التنمية التي وصلتإليها الدول فتنمية في الدول الصناعية تتلخص في اتخاذ اجراءت وتدابير استعجاليه يجب بمقتضاها أن تخفض من استهلاك المواد الطبيعية واستغلالها بصف عقلانية [1]

2. **حصة الاستهلاك الفردي من المواد الطبيعية :**

من خلال هذا الجانب نلاحظإن السكان البلدان الصناعية يستغلون قياسيا علي مستوي نصيب الفرد من المواد الطبيعية في العالم أضعاف مايستخدمه سكان البلدان النامية ومنذ الكمثلا ان استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط ولغاز ولفحم هو في الولاية المتحدة اعلي منه فيالهند ب 33مرةوهو في بلدان منضمة التعاون والتنمية الاقتصادية آل"OCDE" اعلي بعشر المرات في المتوسط منه في البلدان النامية [2]

3. **العدالة في توزيع الدخل وتقليص التفاوت في المداخيل والثروات :**

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر و مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية و الفقيرة وتعتبر هده الوسيلة غاية في حد ذاتهاوتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات و الخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى مساواة فلفرص الغير متساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخربحاجز هاما أمام التنمية فهده المساواة تساعد على تنشيطها التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة

وفي هدا الصدد نجد أن الدول المختلفة تعاني فوارق كبيرة في توزيع المداخيل بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع بيئة ضئيلة من الثروة و تتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني بينما تملك فئة صغيرة من أفراد المجتمع جزءا كبيرا من الثروة و تتحصل على نصيب عالي من الدخل. [3]

4. **تقليص تبعية الدول النامية :**

وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية و الفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة و ذالك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية و تنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا و مما يساعد على تعويض هذه الخسائر , الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي , و في التجارة فيما بين البلدان النامية و تحقيق استثمارات ضخمة في رأسمال البشري و التوسع في الآخذ بالتكنولوجيا المحسنة [4]

5. **تقليص الإنفاق العسكري:**

[1] زيد المال صافية – حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام ق , د , مذكرة ماجستير جامعة مولود مغموري – تيزي وزو2012-2013 ص 28.

[2] بوراس عصام المياه و التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر مذكرة تخرج جامعة عنابه 2008-2009 ص 52

[3] ناصر مراد التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية العدد 46

[4] د- عامر طراف _ أ, حياة حسنين مرجع سابق ص 109

إن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع بلدان تحويل أموال الإنفاق على الأغراض العسكرية و أمن الدول إلى الإنفاق على احتياجات التنمية خاصة بالنسبة للدول النامية التي هي مطالبة في إطار التنمية المستدامة بتقليص الإنفاق العسكري وهذا نضرا لتركز الصناعات العسكرية في الدول الصناعية الكبرى و بالتالي يزيد من دخل هذه الدول و هذا ما يتعارض مع مبدأ العدالة في توزيع الدخل .[1]

الفرع الثاني : المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة :

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول و المؤسسات في مجالات تحقق التنمية المستدامة بصورة فعلية و هذا ما ينجم عنه اتخاذ الكثير من القرارات الدولية و الوطنية حول السياسات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئة و تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح الدول في تحقيق التمنية المستدامة و عليه يمكن حصر هذه المؤشرات الاقتصادية في ما يلي:

- **البنية الاقتصادية :** تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي و يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي و معدل الدخل الفردي و القدرة الشرائية ضمن موازين السوق , لكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج لذلك إن تطوير المؤشرات الاقتصادية المستدامة لها علاقة مباشرة بالتنمية و عليه تكمن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية ما يلي :

✓ الأداء الاقتصادي : و يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد و نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي

✓ التجارة: تقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

✓ الحالة المالية : تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي و كذالك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمال. [2]

- **أنماط الإنتاج و الاستهلاك :** تعتبر هذه القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزاعات الاستهلاكية في دول الشمال و أنماط الإنتاج غير مستدامة و التي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب قدرة يعلم كل البيئيين في العالم ان الطبيعية لموارد الكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الاستهلاكية و الإنتاجية و أنه لابد من حدوث تغيير جذري في سياسات الانتاج و الاستهلاك للحفاظ على الموارد و جعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي و كذالك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة و هنا نجد أن هذه المسؤولية هي في الأساس مسؤولية الدول الصناعية و المتقدمة و التي تسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف و العادات الاستهلاكية المبالغ فيها بينما دولالجنوب تجتهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها . أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي :

[1] د عامر طراف أ حياة حسنين – مرجع سابق ص 110

[2] عبد الرحيم محمد عبد المجيد – التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي بحث مقدم في إطار المؤتمر العربي السادس بعنوان التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة شرم الشيخ مصر ماي 2007 – ص 17

- استهلاك المادة : و تقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج المقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية .
- استخدامالطاقة : تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد , نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي و كثافة استخدام الطاقة .
- إنتاج و إدارة النفايات : تقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية و المنزلية و إنتاج النفايات الخطرة و المشعة و إعادة تدوير النفايات .
- النقل و المواصلات : تقاس بالمسافة التي قطعها سنويا كل فرد مقارنة بنزع المواصلات .

بهذا نجد أن التنمية المستدامة تقدم البديل التنموي الأكثر منطقية و عدالة لحل مشاكل عدم المساواة و التباين التنموي ما بين الشمال و الجنوب و أنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي و لكن تقييم مدى إلتزام الدول بها و مدى تحقيق النجاح في تطبيقها يعتمد على مؤشرات علمية واضحة يجب أن تدخل سريعا ضمن إستراتيجيات و المؤشرات التنموية لأي دولة .[1]

المبحث الثاني : علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة :

من خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات و بعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية مركزين على تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة .

المطلب الأول : المسؤولية الاجتماعية للشركات :

أولا مفهوم المسؤولية الاجتماعية : ظهر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات منذ أكثر من ثلاثة عقود ماضية و استمر في التطور و قد بدأت إصدارات المفهوم بدفع المنظمات الغير حكومية كرد فعل للممارسات الغير أخلاقية لبعض الشركات و ردود الفعل هذه استطاعت و مع مرور الزمن أن تصل إلى الشركات و المنظمات الدولية و النقابات الصناعية و الحكومات و أن تشكل ضغط مستمر و تحشد الرأي العالمي لدعوة الشركات لأداء مسؤوليتها الاجتماعية إلا أنه في مقابل ذالك للم يكن و لا يزال مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات غير محدد و لم يحظى بالتعريف المحدد لدى جميع الأطراف المعنية به و يؤكد (Bluefield &frynas 2005) أنه ورغم عدم وضوح المفهوم فإن هناك بعض العناصر التي يتضمنها بشكل عام و هي كما يلي :

- تتحملا الشركات مسؤولية مقابل تأثيرها على المجتمع و البيئة التي تتجاوز القوانين حاليا .
- تقع على الشركات مسؤولية تجاه سلوكها مع غيرها من الأطراف المشككين في أعمالها .
- الشركات يجب أن تدير علاقتها مع المجتمع الذي تعمل به سواء لأجل أغراض اقتصادية أو إضافة قيمة للمجتمع
- كما عرفها المجلس الدولي للتنمية المستدامة (2007) بأنها الالتزام لمنظمات الاعمال للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة . بما يتضمن التعامل مع العاملين و المجتمع المحلي من أجل تحسين جودة الحياة لهم و لاحقا أُضيف إلى ذالك قضايا مثل : حقوق الإنسان , حقوق العمل , و الأعمال الخيرية , و حوكمة الشركات , و حماية البيئة ,

[1] عبد الرحيم محمد . مرجع سابق ص 18

ثانيا: نظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات :

وضع الباحثون و المفكرون نظريات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات من أجل وضع حدود لهذا المفهوم و تعريفه بشكل أدق و من جانبهما قسم (Grriga&Mele) نظريات المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى أربع فئات و هي :

- نظريات أخلاقية : و تشمل نظرية أصحاب المصالح و الحقوق المتفق عليها عالميا و التنمية المستدامة
- نظريات وسيليه : و تشمل إستراتيجيات صنع الثروات و تعظيم قيم أصحاب المصالح و الميزة التنافسية ,
- نظريات تكاملية : و تشمل دمج المتطلبات الاجتماعية بالنشاطات الاقتصادية كالأداء الاجتماعي للشركات و مبدأ مسؤولية العموم و إدارة أصحاب المصالح .
- نظريات سياسية : و ترتبط بالقوة الاجتماعية للشركات و مسؤوليتها للعب دور اجابي كالشركة المواطنة و العقود الاجتماعية الاندماجية .[1]

و هذه النظريات ترتبط بشكل متفاوت مع الأطراف المتعددة ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات فالنظريات الأخلاقية السياسية تتناسب مع أهداف المنظمات الحكومية . بينما تتناسب النظريات الوسيلية مع أهداف منظمات الأعمال و يرى (chapp&dauvergne 2005) أن المسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تصنيفها إلى أربع فئات من وجهات النظر كما يلي :

- مؤيدي آلية السوق : حيث تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات مجرد ناتج لآليات السوق . و أن الشركات تحضي بالثقة و القدرة على تحديد المشاكل وتحسين الوضع العالمي و العمل لصالح الدول .
- المشككين : الشركات يجب أن لا تمنح الثقة لأنها تسعى إلى التوسع و التكتل بما يتجاوز الاحتياجات الحقيقة لمجال أعمالها ,
- معارضي آلية السوق : يرون أن المسؤولية الاجتماعية الشركات إنما هي تحقيق للرأسمالية إذ تركت لآلية السوق لذا لابد من البحث عن نظام بديل أكثر تفاعلا و توافق للاحتياجات الحقيقة للناس ,
- أنصار المؤسساتية : لا يعارضون المبادلات الذاتية من قبل الشركات للمسؤولية الاجتماعية لكن يرون ضرورة وجود دور فعال للدول و المؤسسات العالمية لتوفير إطار يدفع الشركات للالتزام الدقيق بمسؤوليتها الاجتماعية على أساس العلاقة بين المجتمعات و الشركات و هذه النظريات هي :

النظرية النفعية Mtiarian Théorie

النظرية الإدارية Managérial théorie

نظرية العلاقة : Relationnel théorie

[1] د- عايد عبد الله العصيمي نفس المرجع السابق ص 13

جدول رقم (2_3) : نظريات المسؤولية الاجتماعية

النظرية النفعية	النظرية الإدارية	نظرية العلاقة
التكلفة الاجتماعية	الأداء الاجتماعي للشركة	منظمات الأعمال و المجتمع
الاستخدام (التوظيف)	المحاسبة الاجتماعية – التقارير	المواطنة العالمية للشركة
/	المسؤولية الاجتماعية عبر الدول المختلفة	العقد الاجتماعي

المصدر : عايد عبد الله العصيمي : المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة ص 14

النظرية النفعية : حيث تعمل الشركة وفق هذه النظرية كجزء من النظام الاقتصادي و الذي يعمل بديناميكية معينة من أجل تعظيم الأرباح لذالك يتم دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في هذا النظام بعد إدراك أهمية المسؤولية على النظام الاقتصادي و الالتزام الأخلاقي و ضرورة تقديم بعض الخدمات للمجتمع .

النظرية الإدارية : تؤكد هذه النظرية على ضرورة وضع اعتبارات المسؤولية الاجتماعية عند اتخاذ القرارات في الشركة و يقسمها (Secchi 2007) نظريات فرعية :

- الأداء الاجتماعي للشركة

-المحاسبة الاجتماعية و التدقيق و التبليغ

نظرية العلاقة : تعود جذور هذه النظرية إلى شبكة العلاقات المعقدة في البيئة التي تعمل فيها الشركات و قد قسمها أيضا إلى نظريات فرعية :

- نظرية المجتمع – منظمات الأعمال .

- نظرية المواطنة العالمية .

- نظرية العقد الاجتماعي .[1]

المطلب الثاني : نشأة و تطور المسؤولية الاجتماعية للشركات :

كانت المسؤولية الاجتماعية تتمحور في بداياتها نحو الأعمال الخيرية بعيدا عن فكرة تأثير منظمات القطاع الخاص في التنمية المستدامة أو معاهدات البيئة و لكن منذ عام 1950م أصبح المستهلكون و جماعات البيئة و المجتمعات يشكلون ضغط على منظمات القطاع الخاص للاتجاه نحو المساهمة في النشاطات العامة للمجتمع

[1] د- عايد عبد الله العصيمي نفس المرجع السابق ص 15

و يمكن القول أن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركة – بدأ فعليا منذ 1980 و يمكن تقسيم المراحل التاريخية للمسؤولية الاجتماعية إلى أربع مراحل : و هي :

المرحلة الأولى : في هذه المرحلة كانت منظمات القطاع الخاص تفتقد الخبرة نحو تطبيقات المسؤولية الاجتماعية و لم تحبذ المخاطرة بممارسات أعمالها لمواجهة تحديات هذا المفهوم المجهول و مع هذا الاتجاه الضعيف و قلة القوانين الموجهة لإطار المسؤولية الاجتماعية آنذاك و عدم وضوح المعايير باتت منظمات القطاع الخاص مجرد محاولات غير مكتملة الأركان .

كما أنه في هذه المرحلة بداية السبعينيات ساهمت منظمات تابعة للأمم المتحدة مثل لجنة شفافية الشركات و المنظمات الاقتصادية التعاونية للتنمية المستدامة و ساهمتا في في تطوير خطوط العلاقة بين الحكومة و منظمات القطاع الخاص و المجتمع .

المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة مع حدوث عدد من الكوارث التي أثرت مباشرة على البشر و التي أثبتت القرارات الضعيفة حيال بعض القضايا و من هذه الكوارث تسرب الغاز من مصنع بهوبول , في الهند عام 1984م . و حادث مفاعل تشرنوبيل عام 1982 م و أيضا تسرب الزيت بسبب شركة إكزوم في آلسكا عام 1982 , إضافة إلى ما صاحب ذالك من ظهور ظاهرة الاحتباس الحراري . و من منظور استراتيجي بدأت الشركات ووفق للكوارث السابقة الذكر توقع التكلفة المادية , التي يمكن أن تتحملها نظير إزالة ما قد تلحقه الكوارث بتلويث البيئة .

و ما يمكن أن يطالها أيضا من سوء للسمعة أمام المجتمعات بالإضافة إلى ذالك بدأ يتبين لمجتمع الأعمال المتطلبات الاجتماعية التي يمكن أن تواجه أخلاقيات منظماته لتؤطر مسؤوليتها الاجتماعية و قد تزامن مع هذه المرحلة و لأول مرة سماح حكومات الدول النامية و من خلال مفهوم الخصخصة في الثمانينات لمنظمات القطاع الخاص الاستثمارات في مجال الطاقة و النقل و المياه و الاتصالات مما يشكل تحديا على هذه المنظمات لإيضاح سياساتها نحو حماية البيئة و حقوق الإنسان

المرحلة الثالثة : مع بداية التسعينيات في القرن العشرين أصبحت مفاهيم كالشفافية و التعاون بين البيئة و الاقتصاد تتبلور في أذان مديري كبرى منظمات القطاع الخاص كما وضعت هذه المرحلة الكثير من المعايير و المبادئ التي ظلت فعالة و موجهة للشركات حتى القرن 21 , كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي عقد في ري ودي جانيرو عام 1992 و أطلق عليه اسم قمة الأرض كان منعطفا مهما في توج بصدور وثيقة تسمى ب أجندة القرن 21 و التي كانت خطة مفصلة عن التنمية العالمية المستدامة و قد تضمنت هذه الوثيقة سلسلة من الموضوعات تنتظم في 40 فصلا و 15 مجالا من مجالات العمل , يمثل كل منها بعد مهما من أبعاد الإستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية و التنمية البشرية بشكل متكامل لكن الشركات العالمية كطرف مهم في قضايا المؤتمر كانت ذات حضور جعلها تحول توصياته فيما يتعلق بدورها تجاه البيئة و قضايا ها إلى أُمور تطوعية غير ملزمة , غير أن ذالك لم يقنع بقية المشاركين و الذين بلغ عددهم ما يقارب 30000 من المنظمات غير الحكومية و الاكادميين و غيرهم ممن فوظو لحضور المؤتمر و الذين إتخذو موقفا حازما بمطالبتهم لتحول في دور الشركات

المرحلة الرابعة : بعدما يقارب من عقد كامل مند عام 1992 و بالتحديد عام 2002م عقدنا القمة العالمية للتنمية ، في مدينة جوها نسبورغ بجنوب افر يقيا وحظرها ما يقارب 191 حوله وقد نوقش في هده القمة الكثير من القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ونتج عن دالك إنشاء العديد من المنظمات والبرامج لتحمل على الاهتمام بهده القضايا ومن دالك : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،ولجنة التنمية المستدامة 2005 vigإلا انه رغم دالك ظل جميع ما تحقق في هده المرحمة من مراحل المسؤولية الاجتماعية ضعيفا ويحتاج الى إعادة نظر والتزام أكثر لتحقيق أهداف التنمية م وخصوصا فيها يتعلق بدون منضمات القطاع الخاص في دالك ويزيد الأمر سوء أماانتشارTaylor 2002 من دقيقة أن سكان العالم بحلول 2050 سيبلغون 10 مليار نسمة مقابل 2 مليار نسمة في مطالع ق 21 ،

ومن الملحوظ خلال الاستعراض السابق للتطور التاريخي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كان بطيء ومتدرجا ، كما أنبواتنا الاهتمام به بدأت من خلال التفات الحكومات والمنظمات غير الحكومية لقضايا اجتماعية لم تكن لافتة للنظر فيما قبل ، بينما كان للكوارث المتلاحقة التي اظرت بالبيئة و البشر الدور الحاسم في تزايد الأصوات المنادية بتفعيل دور منظمات القطاع الخاص لتأدية واجبات منهجية وموجهة تجاه المجتمع والبيئة اللذين تعمل فيهما ، كل هدا وغيره ساهم في تأسيس مفهوم المسؤولية الاجتماعية عن اجل تحسين جودة الحياة للعنصر البشرية وحماية البيئة ، وفي نهاية تقوية العلاقة بين منظمات القطاع الخاص والمجتمعات ، ومن ثم إيجاد منظمات مسؤولية اجتماعيا .

ا لمطالب الثالث: أهميةالمسؤولية الاجتماعية وكيفية مراعاتها من طرف اقتصادي.

الفرع الأول : أهمية المسؤولية الاجتماعية :

با الرغم من بعد وجهات النظر المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات إلاأن معظم المهتمين بدراسة الموضوع يؤكدون إن انتهاج المؤسسة الاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية بإمكانهآن يمنح لها جملة من الامتيازات .

حيث يتضح أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تسمح ب:

1 *تحقيق توازن بين مصلحة المساهمين ومصالح الفئاتالأخرى وهدا بدوره يخاف نوعا من الإنصاف والعدالة كما يخلف الرضا لا فردا المجتمع.

2* تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ولن يكون ذالك بمغزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

3* أن المجتمع من خلال فئات المختلفة وعناصره يعتبر صاحب الفصل الأول في نجاح المنضمة وتحقيقها الأرباح فلا اقل من مراعات العدالة الاهتمام بهده العناصر والفئات ليستمد للمنظمة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها .

4* تعظيم الأرباح في الأجل القصير واستمرار هده الأرباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسين سمعة المؤسسة في الأجل الطويل وهدا بدوره يؤدي توطيد العلاقات مع مختلف الأطراف .

5* استفادة العمال من الأرباح التي تحققها المؤسسة مما يحقق لهم الرقي والرفاهية باعتبارهم عنصرا من العناصر الرئيسية التي ساعدت فيتحقيق هده الأرباح .

6* استمرار أصحاب المصالح الخارجية في التعامل مع المؤسسة دالك انها توفر لهم الشعور باالامنوالأمان والسلامة والدي يحقق دالك هو امتداد هؤلاء بالمعلومات الصحيحة والدقيقة .

وهناك من يرى المتطلبات التي تؤدى إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تتمثل في:

- تغيير توقعات المجتمع من المؤسسات الاقتصادية
- بنية جديدة لمؤسسات الأعمال
- صورة شركات الأعمال في أذهان أفراد المجتمع
- الاتجاهات الثقافية الاجتماعية
- توازن المسؤولية مع القوة
- مصلحة حملة الأسهم تقضي بضرورة ممارسة المسؤولية الاجتماعية
- الوقاية خير من العلاج
- التعامل مع المشاكل الاجتماعية قبل أن تتحول إلى مشاكل خطيرة و هذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (2) : أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

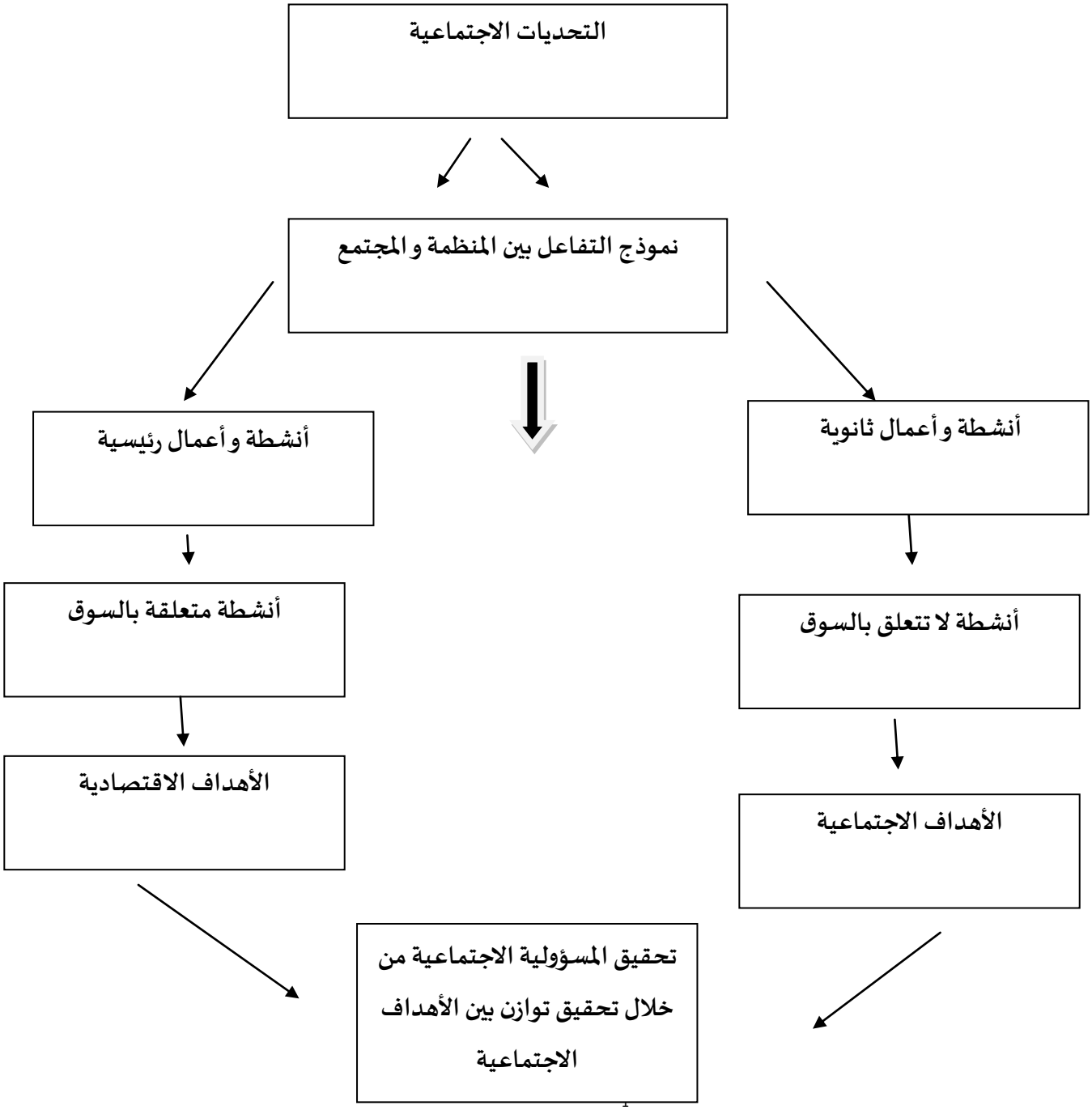

و على عكس ما يعتقده الكثيرون أن انتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الصعوبات الاقتصادية لا يعتبر خيار من بين الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية و أبعد من ذالك فهو غير مفروض عليها إلى أن اختيار إنتاجه من طرف المؤسسة يمنح لها جملة من الامتيازات شريطة أن يستطيع صاحب المؤسسة الاستفادة من الفرص التي قد يمنحها و هو ما اتفق عليه مجموعة كبيرة من الباحثين من جهة و رؤساء كبريات الشركات العالمية , هؤلاء يرون أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مجموعة من المميزات أهمها :

[1] محمد الصيرفي المسؤولية الاجتماعية للإدارة دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى مصر 2007 ص 23.

- ✓ التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء
- ✓ تثمين جميع موارد المؤسسة
- ✓ المسؤولية الاجتماعية عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة
- ✓ الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية
- ✓ تقوية و تدعيم الدعم الاجتماعي
- ✓ تلبية الرغبات و المتطلبات المتزايدة للمستهلكين و العمال
- ✓ مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات

الفرع الثاني : مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات من طرف المؤسسات الاقتصادية

عن كيفية مراعاة المسؤولية الاجتماعية يمكن سرد مجموعة من الأمثلة المستمدة من واقع الشركات العالمية ذالك أن الكيفيات التي يمكن للمؤسسات أن تراعي المسؤولية الاجتماعية المختلفة

-هناك من ترى أن الاهتمام بالتنمية المستدامة يكون بإدماج البعد البيئي في الإدارة و ركزت على ضرورة الاهتمام بالبيئة فبعض المؤسسات تعهدت بالتقليل من إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون و منها شركة 3 سويس (3 Suisses)

ومن الشركات من تقترح مبادرات للحفاظ على التنوع البيولوجي أبفر وشي حيث تسعى المؤسسة إلى تطبيق أنظمة الإدارة البيئية منطلقة من مبدأ أن الأداء البيئي هو جزء من الأداء الشامل للمؤسسة .

و من الأمثلة عن الممارسات التي اتبعتها بعض الشركات الفرنسية ووضع سياسة بيئية من شأنها أن تساعد في التحكم في ظاهرة الاحتباس الحراري

كما قامت général société بوضع فرزات اختيارية للنفايات و كذا إعادة استرجاع و تصنيع ورق الإدارات.

أما مجموعة suezفقد أقامت شراكة لمدة سنتين مع الديوان الوطني للغابات من أجل وضع مشاريع لاسترجاع المياه القذرة و بقايا الخشب بالإضافة إلى استخلاص الكربون دائما من أجل مكافحة الاحتباس الحراري [1]

المطلب الرابع : متطلبات تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية :

لتجسيد أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية بتبني هذه الأخيرة ممارسات أساسية تدخل في لب نشاطها (مثل الترشيد الاقتصادي للموارد و الطاقات و من ثم تقليل الهدر و التكاليف ..... و غيرها) و أخرى طوعية اختيارية في تعاملها مع كافة الأطراف التي تربطهم علاقة معها مثل تدني المسؤولية الاجتماعية و البيئية و الأخلاقية فأصبحت هذه الممارسات مع مرور الوقت إجبارية فرضتها المستجدات و المتطلبات الجديدة للبيئة

[1] محمد الصيرفي نفس المرجع السابق ص 30

الخارجية , كما يصف المجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة بكونها تلك التي تكون حافزا للتغيير نحو التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة و الفعالية الاقتصادية و تبني و تعزيز دور المسؤولية الاجتماعية و البيئة و الاهتمام بالابتكار فلقد يسرت عمليات التي تحتضنها المؤسسات الاقتصادية في إطار إدارة البحث و التطوير لكثير من الأمور التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة و من بينها الحصول على التكنولوجيا النظيفة المساعدة على ترشيد استهلاك الموارد و الطاقة و خلق منتجات صديقة للبيئة .

و منه يمكن التطرق إلى المتطلبات التي يمكن أن تحقق أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية في العناصر التالية :

1 الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة : يكمن دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق أداء اقتصادي مستدام من خلال خلق قيمة مضافة اقتصادية مستدامة لكافة أطراف ذات العلاقة تزامنا مع الترشيد الاقتصادي للطاقات و الموارد المستخدمة من خلال أداء متميز لمواردها البشرية لتحقيق الفعالية و الكفاءة الاقتصادية و بالتالي سيعود ذالك على المؤسسة الاقتصادية في تحقيق تنمية المستدامة على المستوى الكلي من خلال تعظيم الدخل الوطني الإجمالي و الحرص على ديمومته و منه يتجسد الأداء الاقتصادي المستدام للمؤسسة الاقتصادية من خلال :

1-1 **خلق قيمة مضافة مستدامة** : و يتم ذالك من خلال

-خلق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين من خلال النتيجة على رأس مال العامل و تخفيض تكاليفه و اتخاذ قرارات الاستثمار الرشيدة و قليلة المخاطرة .

-تحقيق الرضا المستدام للزبائن من خلال توفير المنتج و جودته و احترام الآجال و تحقيق جودة الخدمات المقدمة للزبائن .

-تبني مفهوم الإدارة الرشيدة الحكومة.

-تبني مفهوم و مبادئ إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق التميز و خلق القيمة الاقتصادية المستدامة .

- الاهتمام بالموارد البشرية و المحافظة عليهم و توفير لهم كل الظروف اللازمة .

-يتطلب تحقيق قيمة اقتصادية مستدامة توازن العناصر الأربعة التالية : الجودة – الإنتاجية – التكنولوجيا – و التكلفة ,

الشكل رقم (3) : نموذج خلق القيمة الاقتصادية المستدامة

المصدر : مفتاح صالح _رزقي محمد استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الاداء الكلي ملتقى الدولي حول فعالية المنظمة –جامعة بسكرة 2009 ص04

و من خلال ما سبق فإنه لحق قيمة مضافة اقتصاديا بحيث يجب على المؤسسات أن تكون أكثر فعالية و كفاءة و أقل تكلفة مما ينتج عنه سلع و خدمات بجودة عالية و بأقل الأسعار

2-1 : الترشيد الاقتصادي للطاقات و الموارد : أي توجيه الموارد الاقتصادية , المتاحة منها نحو تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل قدر ممكن من الهدر , أي التحكم الناجع في إمكانيات المؤسسة المادية و البشرية مما يضمن أداء أفضل في إطار المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي .الذي تنشط فيه فالترشيد يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاءة و الفعالية الاقتصادية باعتباره عملية تعتبر عن تحقيق زيادة في إنتاج السلع و الخدمات بنفس عناصر الإنتاج المتاحة و بأقصى كفاءة ممكنة .

2- **تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة و الحفاظ عليه من خلال تفعيل أداء مواردها البشرية** : حيث يلعب أداء الفرد دورا هاما في التأثير على العنصرين السابقين (خلق القيمة و الترشيد الاقتصادي للطاقات و الموارد) و بالتالي على الأداء الاقتصادي للمؤسسة فالتصرفات و الأنشطة التي يقوم بها الفرد في المؤسسة من انتظامه في العمل و اتصاله بالآخرين و الانفعالية و رضاه عن العمل و قيامه بأداء مهامه تعتبر حجر الأساس و النواة الأولى لما يحقق للمؤسسة من تحسين في الإنتاجية بصورة خاصة و تحسين في الأداء صورة عامة .[1]

المبحث الثالث : إستراتيجية المؤسسة في تطبيق التنمية المستدامة :

المطلب الأول : امتيازات المؤسسة في ظل تطبيق التنمية المستدامة

تكتسب المؤسسة جملة من الامتيازات نظيرة تطبيق فعال للتنمية المستدامة تصبح المؤسسة المسؤولية و المواطنة التي تساهم في خدمة الفرد و المجتمع في جميع الميادين و يكون دورها هذا مساعدا مكملا لدور الدولة , هذه الامتيازات يمكن إيجازها في العناصر التالية :

1-التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء : إن إدماج التنمية المستدامة في طرق و أساليب سير المؤسسة يسمح لها بانتهاج عملية التحسين المستمر ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على أثار جانبية تسمح

[1] مفتاح صالح – رزقي محمد . استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء الكلي للمؤسسة – الملتقى الدولي حول أداء و فعالية في ظل التنمية المستدامة – جامعة مسيلة لجزائر 10-11|2009 ص04

تحقيق و تلبية و الاستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسين الإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي

2-الاعتماد على مبدأ التحسين المستمر في انتهاج التنمية المستدامة : تعتمد التنمية المستدامة على الإدارة الشاملة و الطويلة الأجل و هذه الأخيرة ترتكز على مبدأ التحسين المستمر

3-تثمين جميع مواد المؤسسة : لا يمكن أن تعتمد على التحسين المستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجود مشروع موحد لجميع الجهود داخل المؤسسة و الجامع لكل الموارد بحيث يكون هذا الوحيد القادر على تثمينها و إعطاءها قيمة و عليه , على مسيري المؤسسات أن يحدد والأهداف التي من شأنها أن تشبع رغبات كل العمال و رغبات المؤسسة و يكون ذالك بتطوير و تنمية التكوين المتواصل , و تشجيع روح المبادرة و تشجيع الابتكار , تثمين و تحويل الخبرات للآخرين

4-التنمية عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة : تسعى بعض المؤسسات مهما كان شكلها إلى الاهتمام بتطبيقات التنمية المستدامة وذالك عندما تحاول جاهدة ضمان بقاءها في ظل بيئة و محيط جد متقلب و يكون ذالك بمحاولة الاحتفاظ بنفس أصحاب الملكية وعدم اللجوء إلى الاستدانة الفائقة عن اللزوم أو الاعتماد على التمويل الذاتي بتطبيق سياسة للتنمية المستدامة كما تهتم المؤسسة باستدامتها و كذالك باستدانة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها , و من بين العوامل التي يجب على المؤسسة الاهتمام بها و التي من شأنها أن تحقق لها بقاءها ما يلي :

-الاقتصاد في استهلاك الطاقة و الموارد الطبيعية .

-التوفيق بين الأداء الاقتصادي و تلبية رغبات و تطلعات المجتمع و الأداء البيئي و الاجتماعي.

5-التنمية المستدامة عنصر من عناصر الاندماج : إن تطلعات المجتمع المدني في تطور مستمر و المؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزء فاعلا في هذا المجتمع و عليه يجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية تجاه كل الأطراف ذات المصلحة و هي بذالك تقوم لتدعيم سمعتها و تحسين وضعها الاجتماعي , فالمؤسسة بهذا الشكل لا تقيم فقط على أساس المعايير المالية التقليدية ولكن على أساس مجموعة من البيانات (المعايير) واسعة المجال , أهمها المساهمة في خلق مناصب العمل المساهمة في الحياة الاجتماعية خاصة المحلية منها و غيرها ..... الخ .

6- مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات : تحاول الهيئات المالية خاصة منها المقرضة مراعاة الاهتمامات البيئية و الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها , و هذا إضافة إلى تحليل المعطيات المالية المستمدة من الحاسبة للتأكد من الصحة المالية للمؤسسة , بل مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي تراعي الاهتمامات البيئية و الاجتماعية و هناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترام ذالك , [1]

[1] ي استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء الكلي للمؤسسة نفس المرجع السابق ص 64مفتاح صالح _محمد رزق

و من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة التي تتجاهل التنمية المستدامة سوف تعاني من تدهور نتائجها الاقتصادية و المالية وفقدان مكانتها الاجتماعية و من ثم سوف تشهد تراجع في تنميتها و استمرارها .

المطلب الثاني : المواصفات القياسية الدولية :

و هذه المواصفات و المعايير الدولية أصبحت من أهم الوسائل المعتمدة لتطبيق التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية ,

1-المواصفات القياسية للإدارة البيئية "إيزو 14000 إصدار 2004 " :

إن أهم أدوات تحقيق دمج التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات الإدارية لمسيري المؤسسات الاقتصادية هو الاعتماد على نظم الإدارة التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا لسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية هو المنظومة العالمية للمواصفات القياسية إيزو في إطار الموصفات إيزو 14000 .

بحيث تحتاج المؤسسات و الجهات المستفيدة و المشاركة في الإدارة البيئية إلى مجموعة من الآليات التي تضمن لها القيام بالوظائف السابق ذكرها بشكل فعال من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

نظم الإدارة البيئية (إيزو 14000) هي أداة فعالة لترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع علمي داخل مؤسسات الأعمال و روي في تلك النظم المرونة الكافية التي تجعلها أداة صالحة للاستخدام في جميع المؤسسات أيا كانت طبيعة نشاطها أو حجمها أو موقعها في السوق العالمية

-إن المواصفات القياسية إيزو 14000 هي مجموع من المواصفات الاختيارية التي تحافظ على البيئة و من ثم تتيح للمؤسسة و الهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها و بالتالي فهي تضمن و تكفل حماية البيئة من التلوث و ذالك بالتوازي مع المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية فهذه المواصفات توفر الآلية التي يتم من خلالها متابعة و تطوير الأداء البيئي و هناك دراسة أخرى نشرتها الوكالة الفرنسية للتقييس AFNOR سنة 2008 و التي استهدفت تقييم العشر سنوات التي تلت من صدور المواصفات القياسية ISO14000 و أثرها [1]

40 _ تامر حبيبة _ دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه _ جامعة بوضياف محمد بالمسيلة ص94

الشكل رقم (5)

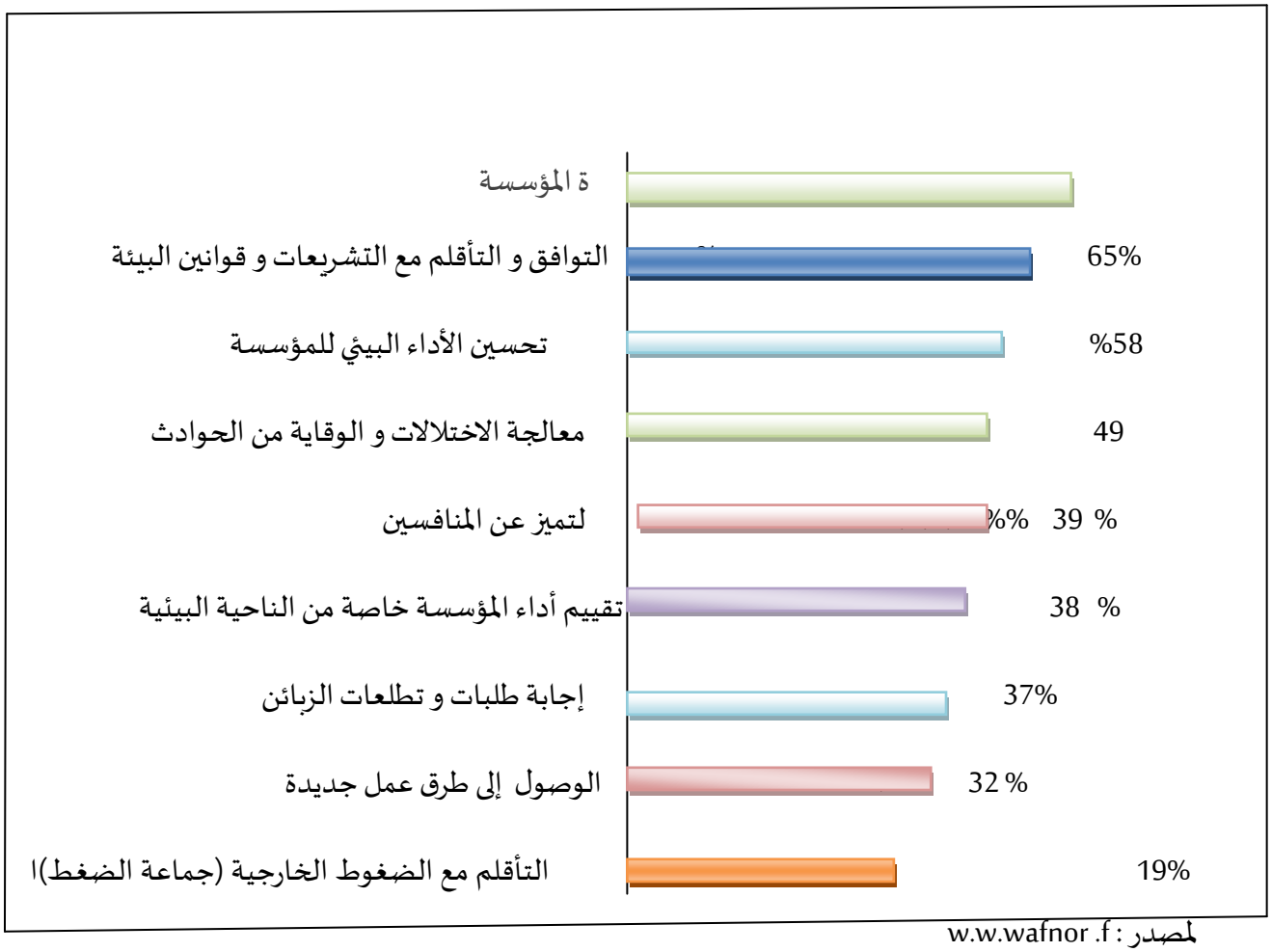

المصدر : w.w.wafnor .f

ومن الشكل و بناءا على ما تقدمه يمكن القول أن لمواصفات الإدارة البيئة وفقا ل iso 14000 مساهمة جلية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية و هذا طبعا بعد حصولها على شهادة مطابقة و ذالك من خلال ما تقدمه من مزايا أهمها : المساهمة في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية و الطاقة و محاولة التقليل من التلوث البيئي و التأقلم مع التشريعات و الالتزامات القانونية سوى كانت محلية أو إقليمية أو دولية تخص حماية البيئة .

وتعتبر اتفاقية الجات و اتفاقية ري ودي جانيرو عام 1992 المحرك الرئيسي لصدور المواصفات الدولية إيزو 14000 في عام 1996 و تعتبر هذه المواصفات امتدادا لما شهدت السنوات الأخيرة من ظهور عدد من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستويات المحلية منها على وجه الخصوص المواصفة البريطانية (BS7750) و المواصفة (NSF110) في الولايات المتحدة الأمريكية و المواصفة (EMAS) في الاتحاد الاروبي التي تليها المواصفات القياسية العالمية و التي تشكل توحيد لكل المواصفات السابقة هذا من أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية بشكل

جيد و مقبول لدى المنظمة العالمية للتقييس و التي تحدد العديد من الأدوات التي يمكن استخدامها في هذا المجال

-و قد بلغ عدد المؤسسات التي طبقته عام 2000 في العالم 22897مؤسسة في 98 دولة معظمها في أوروبا بنسبة حوالي 84% و تشمل هذه المواصفات القياسية على المكونات الأساسية لنظم الإدارة البيئية داخل المؤسسة كما تشتمل على المتطلبات الأساسية التي توجب استفتاءها من المؤسسة حتى يتم تأهيلها للحصول علىشهادةإيزو14001

-أما عن مجالات تطبيق هذه المواصفة فهي تخص أي منظمة ترغب في :

- تطبيق و المحافظة و تحسين نظام إدارة البيئة ,
- التأكد من مطابقة نظامها للسياسة البيئية التي وضعتها .
- إظهار التطابق للآخرين
- التسجيل للحصول على شهادة للمواصفات العالمية للبيئة .

و قدم إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الإيزو في سبتمبر عام 1996 عندما ظهرت المواصفة ISO14001 وقد تم اعتمادها دوليا و بناءا عليها تمنح شهادة الإيزو 14001 وضعا تنافسيا للشركات المصدرة و الهدف الأساسي من سلسلة إيزو 14000 هو تشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية و كفاءة و مرونة و جدوى في هذه المؤسسة بحيث تصبح جزءا من نظامها .

كما تمثل سلسلة الايزو 14000 للشركات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا و مصدرا لتقديم الإرشاد لإدخال و تبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارسات العالمية و نورد في مايلي المقاييس الأساسية التوجيهية كافة الشركات حول التأسيس و الصيانة و التدقيق و التحسين المستمر لنظام الإدارة البيئية للشركة

-وتم تعريفها أيضا بأنها" عبارة عن هيكل المؤسسة و مسؤوليتها بسياساتها وممارساتها و إجراءاتها و عملياتها و مواردها المستخدمة في حماية البيئة ووضع أهداف البرامج البيئية و تطوير برنامج الأداء البيئي .[1]

-وهناك عدد من الأسباب تؤدي إلى اهتمام المؤسسة بالإدارة البيئية و هي :

- التشريعات و القوانين الصادرة حول حماية البيئة
- الضغط الاجتماعي
- البحث عن سمعة جيدة في سوق يزاد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة

41_ 40 _ تامر حبيبة _ دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه _ جامعة بوضياف محمد بالمسيلة ص96

- الضرورات التي تفرضها المنافسة في الأسواق الإقليمية و العالمية
- الاعتبارات التمويلية من طرف المؤسسة المالية
- متطلبات سوق التصدير

و يمكن تنيف سلسلة الإيزو 14000 إلى مواصفات تقييم المؤسسات الصناعية و مواصفات تقييم المنتج و العملية الصناعية و تقييم المؤسسة الصناعية يتدرج تحت :

-نظام الإدارة البيئية (ISO 14004 و(ISO 14000

-المراجعات البيئية ISO 19011 و (ISO 14004)

-تقييما للأداء البيئي ISO 1436 و (ISO 14031)

أولا: نظام الصحة و السلامة المهنية O H S A S 18001:

إننظام إدارة الصحة و السلامة المهنية « OccupationalHealth And Safety Assement Series" و هو نظام يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة و السلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذالك النظام من التحكم في المخاطر المتصلة بالصحة و السلامة المهنية و تحسين أداءها.

- و لقد تم تطوير هذا المعيار الدولي و المتفق عليه بنظام إدارة الصحة و السلامة المهنية سنة1999 و كان يسمى **O H S A S** 18001وعندما تم إدخاله ضمن معايير البريطانية أصبح يسمى بالمواصفة 2007BS :

O H S A S,

-و يهدف هذا المعيار إلى وضع نظام الصحة و السلامة من شأنها أن : تقلل إلى أقصى حد ممكن من المخاطر على العمال و على الأطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة إلى أخطار قد تؤثر على صحتهم و سلامتهم في العمل بفعل النشاط الذي تمارسه المؤسسة

- التحسين المستمر لهذا النظام

- إثبات أن النظام قابل للحصول على شهادة مطابقة للمعيار الذي وضع على أساسه و يكون ذالك بعمليات التقويم الذاتي.

و قد تم إدخال عدد من التغييرات على المواصفة منذ الإصدار الأول لها عام 1999 و تعكس تلك التغيرات الاستخدام الواسع النطاق للمواصفة و تطبيقها في أكثر من 80 دولة من خلال ما يقارب من 16 ألف جهة حاصلة على الاعتماد من خلال حصولها على شهادة نظام إدارة الصحة و السلامة المهنية 1999 **OHSAS**

-ومن بين أهم التغيرات التي أدخلت على المواصفات هو التأكيد بشكل أكبر على الصحة أكثر من مجرد السلامة و التحسين الواضح في الدمج بينها و بين المعيار البريطاني و الهدف من ذالك من أجل تمكين المنظمات من التطور من خلال ما يطلق عليه النظم الإدارية المتكاملة .

- و في مايلي موجز التغيرات الرئيسية بين 1999 OHSAS و 18001 (2007) BSOHSAS:

1-إن18000BSOHSAS هو مواصفة عالمية معتمدة رسميا من قبل اللجنة التابعة للمعهد البريطاني للمواصفات القياسية BSI الصحة و السلامة و هو ما يعكس ازدياد الاعتماد على المواصفة 18000 كقاعدة أساسية للمعايير الوطنية لنظام إدارة الصحة و السلامة العمومية.

2-مزيد من التكامل مع نظام إدارة البيئة 2004 –إيزو 14000 من خلال المواصفة بالكامل مع تحسين توافقها مع مواصفة 9 BSEN ISO 001-

3-إعطاء المزيد من الاهتمام بالصحة أكثر من ذي قبل .

4- مزيد من المتطلبات التي تمت زيارتها في المشاركة و الاستشارة.

5- تمت إضافة تعريفات جديدة و مراجعة التعريفات الحالية .

6- تشمل المواصفة الجديدة بنود جديدة في التسلسل الهرمي للضوابط كجزء من التخطيط للصحة و السلامة المهنية.

7- أصبح تناول إدارة التغيرات يتم بشكل أكثر وضوحا و انفتاحا .

8- تمت إضافة بند " تقييم الالتزام " بما حسب نظام إدارة البيئة.

-إن تطبيق مواصفة 2007 - BSOHSAS كمعيار بريطاني تجعلها تحل محل المواصفة السابقة 1999 و تلغيها أيضا و أن هذه الأخيرة ستظل سارية فقط حتى أول من جويلية 2000

ثانيا : معيار المساءلة الاجتماعية 8000 S A

المعيار **8000 S A** و الذي يدعى أيضا بنظام المساءلة الاجتماعية فهو مواصفة دولية تعمل على تطوير و تطبيق الممارسات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

-و تقدم هذه المواصفة متطلبات و منهجية تدقيق لتقييم ظروف مكان العمل بما في ذالك عمالة الأطفال و العمل الإجباري و الصحة و السلامة المهنية و حرية التجمع و الممارسات التأديبية و ساعات العمل و الأجور و غيرها من أجل الحفاظ على ظروف عمل جيدة و تحسين الظروف القائمة بواسطة هذا المعيار و يمكن ضمان الحد الأدنى لحقوق العمال .

_ وهو معيار يضمن الحد الأدنى لحقوق العمال و هي قابلة للتدقيق من طرف مدقق خارجي مستقل لقد توج بالمسؤولية الاجتماعية لشركات الاهتمام بحزمة معايير دولية تسمى المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية **8000 S A** حيث وضعت ضوابط دقيقة يمكن أن نسترشد بها الشركات لدمج القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية في قراراتها و استراتيجياتها .

_ إن البنود الرئيسية التي تتضمنها وثيقة **8000 S A** والخاصة بالشروط و المتطلبات المعيارية القياسية للمسائلة الاجتماعية تشمل الأتي :

منع عمالة الأطفال : يجب على الشركات أن تتعهد بعدم توظيف الأطفال الذين يقل سنهم عن 15 سنة و أن تكون هذه الحالة سياسية متبعة من سياسات الشركة حيث يجب أن يتواجد من هم في هذه السن في المدارس كذالك الالتزام بعدم توظيف الفئة العمرية الأقل من 18 سنة خلال فترة دوام المدارس بساعات عمل محدودة كذالك عدم تشغيلهم في بيئة عمل غير صحية أولا تتوفر فيها شروط الأمان .[1]

عدم ممارسة العمالة القسرية بأي شكل من الأشكال : و هو الالتزام بعدم حجز الأوراق الثبوتية للعاملين (جوازات السفر أو وثائق إثبات الشخصية أو غيرها) و عدم حجز المرتبات و الأجور أو جزء منها للضغط على العاملين للبقاء في العمل .

تهيئة مناخ أو بيئة عمل تتوفر فيها الشروط الصحية إنسانية : كل مستلزمات السلامة و الأمان حيث تلتزم الشركات بوضوح بتوفير أدوات السلامة و الملابس الواقية .الأحذية . القفازات و النظارات و غيرها مما يساعد العامل على أداء عمله بشكل امن دون مخاطر ,كذالك من واجبات الشركة زج العاملين في دورات تدريبية خاصة بالأمن و السلامة المهنية مع الاهتمام بالنظافة و توفير المياه الصالحة للشرب و غيرها من مستلزمات العمل الصحية .

[1] Obseratoir sur la responsabilité sociale « O R SE « développement durable et entreprise Edition ANOF _ PARIS France 2004 P 94

كفالة حقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية: وممارسة المساومات الجماعية للحصول على حقوقهم و تحسين ظروفهم المعيشية و تجنب الإساءة و ممارسة التميز و بث الفرقة بينهم.

ضمان العدالة في التعامل بين جميع العاملين: ووفق كفاءتهم و عدم التميز وممارسة العنصرية سواء في التعيين و الترقية و إتاحة فرصة التدريب.

مراجعة وتدقيق الضوابط التأديبية : عدم السماح بتوجيه عقوبة جسدية أو نفسية أو لفضية .[1]

ثانيا : المبادرات الطوعية و المحلية :

1_ المبادرات الطوعية : كل المبادرات الطوعية هي مبادرات مصدرها الهيئات و المنظمات الدولية حيث إن أهم الأدوات المطروحة أمام المؤسسات و هي المبادرة العالمية لأداء التقارير أو ما يسمى أيضا بمبادرة الإفصاح العالمية و مبادئ منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية **O C D E** والعقد العالمي الذي يطلق عليه بمبادرة كوفي عنان و في ما يلي تفصيل لهذه المبادرة .

_ المبادرة العالمية لإعداد التقارير : « G R I » The Global Reporting Initiative :

المبادرة العالمية لإعداد التقارير و التي تسمى أيضا بمبادرة الإبلاغ العالمية قد أنشئت سنة 1997 من طرف منظمة تسمى بإتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا **C E R E S** بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة و مهمتها تكمن في طرق التقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير الخصائص التالية و هي القابلية للمقارنة و الدقة و المصداقية و إمكانية التحقق من المعلومات المقدمة و شكلت سنة 2002 نقطة تحول في تقدم بمبادرة الإبلاغ العالمية مع وضع هيكل مؤسسة جديد و نشر نسخة 2002 للمبادئ التوجيهية بالإضافة إلى ملاحق و بروتوكولات تقنية مرفقة .

_ إن أساس هذه المبادرة هو وضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرف المؤسسة تسمى ب **G R I**, و يتم من خلال معالجة المسائل البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية .
_ و قد كلفت المبادرة بهذه المهمة بالمشاركة النشطة للمؤسسة البيئية و الاجتماعية و الاقتصادية غير الحكومة و مكاتب المحاسبة و المنظمات النقابية و المستثمرين و أصحاب المصالح غبر العالم , وفي سنة 1999 نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة و بعد فترة من الشروحات الوافية التجارب و المشاورات المكملة ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان 2000 .

[1] Observatoire sur la responsabilité sociale نفس المرجع السابق ص96

_ و إن هذا الاهتمام قد انعكس على عالم الأعمال بإطلاق مبادرات من قبل العديد من المنظمات الدولية بغية وضع المعايير لإصدار تقارير استدامة اختيارية من قبل الشركات, و ترتكز مبادئ الإبلاغ العالمية على ثلاث أركان و هي:

1_ الركن الاقتصادي و يشمل الأبحاث و التطوير و الإنتاجية و الاستثمار في العنصر البشري.

2_ الركن البيئي و يشمل تأثير أنشطة المنشئات على الماء و الهواء و الأرض و التنوع الحيوي و الصحة.

3_ الركن الاجتماعي و يضتالتالمنالإفصاح عن معلومات حول الصحة و الأمان و مراعاة حقوق الإنسان في أمان العمل.

_ و من الجدير بالذكر أن عددا قليلا جدا من الشركات قامت بإصدار تقارير استدامة طوعا إلا أن معظمها مدقق وهنا يبرز جدل كبير حول ضرورة وضع معايير ملزمة لإعداد هذه التقارير و تدقيقها من قبل المستثمرين و الناشطين الاجتماعيين و الحكومات ,

_ وقامت مبادرة الإبلاغ العالمية بنشروثائق لصالح المؤسسة التي ترغب في تنظيم تقاريرها حسب المواضيع مثل الإنتاجية و التنوع و التنمية و الهدف منها تشجيع التوجيه المتكامل الذي يجمع بين عدة أبعاد خاصة بالتقارير الاقتصادية البيئة و الاجتماعية للوصول إلى نظرة شمولية ,[1]

2_ المبادرات المحلية : بالرغم من وجود مجموعة من المبادرات على مستوى كل الدول المتقدمة نكتفي بتناول التجربة الفرنسية .

_ التجربة الفرنسية " المعيار »« **SD 21000** : إن هذا المعيار بمثابة دليل يسمح بمراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في صياغة و تنفيذ الاستراتيجيات من طرف المؤسسة , و كذالك في الإدارة ثم وضعها من طرف **AFNOR** , فوفق هذا يمكن للمؤسسة مراعاة اهتمامات التنمية المستدامة و إدارة المؤسسة و ذالك باللجوء إلى استعمال أدوات بسيطة تسمح للمؤسسة بإجراء تقييم ذاتي لها و بواسطتها يمكن أن تفكر بشكل جدي و بشكل مستقل دون اللجوء إلى الاستعانة بجهات خارجية للاندماج بجهات خارجية للاندماج في سياسات التنمية المستدامة .

_ كما يسمح هذا الدليل بالأخذ بعين الاعتبار التنمية المستدامة في إستراتيجية و الإدارة المؤسسة إن هذا الدليل لايمكن اعتباره نظاما للإدارة أو معيار يتم الحصول من خلاله بعد وضعه على شهادة تمنحها جهات مختصة فهو في الحقيقة وثيقة تساعد المؤسسة و تدلها على اختيار ووضع إستراتيجية للتنمية المستدامة فمن خلال هذا الدليل يكون باستطاعة المؤسسة أن تحدد رهانات التنمية المستدامة التي تحددها مراعية ذالك احتياجات و

[1] Observatoire sur la responsabilité sociale نفس المرجع السابق ص100

متطلبات و رغبات أصحاب المصالح لأنهم هم الذين يمثلون الرهانات اتجاه المؤسسة أي الجهات التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة و كذالك الذين تؤثر عليهم المؤسسة , كما أن من شأن هذا الدليل أن يغير أنماط الإنتاج و الاستهلاك بحيث تعتمد على ممارسات صناعية جديدة يراعي فيها التصميم الايكولوجي و الإنتاج من المنتج إلى الخدمة , إثبات المنتج نوعية المواطن و تحميله مسؤولية حماية البيئة من خلال تصرفاته الاستهلاكية بحيث يمكن التحكم في رهانات التنمية المستدامة .

_ و يمكن تلخيص أهم الأدوات التي تسمح ب إدارة التنمية المستدامة في الجدول التالي :

الجدول رقم ( ) : أهم الأدوات التي تسمح ب إدارة التنمية المستدامة :

المواصفات القياسية	أهدافها
ISO 9001	نظامالجودة و نموذج لتأكيد الجودة في التصميم , التطوير , الإنتاج ,التركيب , وكل الخدمات المرفقة للمنتجات خاصة بالمؤسسة التي تقوم بكل هذه الوظائف.
ISO 9002	نظام الجودة و نموذج لتأكيد الجودة في المؤسسة التي تقوم بالإنتاج , التركيب , و الخدمات المرفقة فقط .
ISO 9003	نظام ونموذج لتأكيد الجودة في المراقبة و الاختبار النهائي فقط .
ISO 9004	إرشاد و دليل لإدارة الجودة يحتوي على أهم النقاط التي يجب على المؤسسة معالجتها بما في ذالك الجانب الإنساني و المالي و يركز على الدراسة الجيدة في الجودة .
ISO 14001	نظام الإدارة البيئية يسمح للمؤسسة بضبط تأثيراتها البيئية لنشاطها بشكل دائم و تقدم منهجية عملية لبلوغ أهداف نظم بيئية فعالة .
S A 8000	مواصفة دولية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للدول و تقدم هذه المواصفة متطلبات منهجية لتقييم ظروف العمل .
OHSAS 18001	الأمن و السلامة المهنية , تخفيض عدد حوادث العمل و اجتناب تعرض العمل للمخاطر , تكوين العمال في مجال الأمن الوظيفي , تحسين ظروف العمل , التنبئات و تخفيض أخطار الحوادث .
HSE	تحسين الخدمات المتعلقة, الأمن و البيئة.
AA 1000	مساعدة المؤسسة للحصول على احتياجاتها المختلفة , التسيير الجيد و تحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي و الاجتماعي .
SD 21000	دليل إستشادي بالأخذ بعين الاعتبار الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة من طرف المؤسسة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة .

المصدر : إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة _ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ جامعة أبو بكر ص . [1]

المطلب الثالث : مراحل إدماج التنمية المستدامة و تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية :

إن فرض التنمية المستدامة لوجودها في عالم المؤسسات الاقتصادية جعلت من هذه الأخيرة مطالبة بإدماج الابعد الاجتماعية و البيئة في الإدارة بصورة متوازنة متكاملة مما أظهر مجالات جديدة تدرج عن تقييم الأداء الكلي لها و المتعلقة بمساهمتها في إطار المسؤولية الاجتماعية .

أولا : المراحل

إن إدماج التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية يمكن أن يمر عبر المراحل التالية :

1_ إدماج التنمية المستدامة في الاستراتيجية : في هذه المرحلة تفرض المؤسسة إدماج و مراعاة قضايا التنمية المستدامة في توجهاتها الاستراتيجية من خلال تطبيق الأنظمة و السياسات الوقائية اللازمة في المؤسسة الاقتصادية المستدامة ذات رؤيا مستقبلية ترى أبعد من فوائد الاستعمال الحكيم للاستراتيجية الخضراء القائمة على ممارسة الأعمال الملائمة للبيئة و المجتمع و التي تحقق نتائج تفوق التوقعات , كما أن المؤسسة الاقتصادية التي تود المحافظة على قدرها التنافسية في العصر الحالي عليها أن تدمج و بشكل تدريجي و مستمر كل ما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة و خاصة الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها و مخططاتها بعيدة المدى و التي من شأنها العمل على تحسين الأداء البيئي للمؤسسة و تحصيل فوائد جمة ذالك ما بينته أحد الدراسات التي أجريت في فرنسا في 2003 على 6دول أروبية بحيث كانت نتائجها تتمثل في الانعكاسات الايجابية من انتهاج المؤسسة التنمية المستدامة في استراتيجياتها كما هو موضح في النسب التالية :

_14 % من العينة ترى أن المؤسسة لديها القدرة على استقطاب يد عاملة مؤهلة قصد توظيفها .

_27% من العينة يرون أنها تحسن العلاقة مع أصحاب رؤوس الأموال .

_33% من العينة يرون أنها أداة من أدوات تحفيز العمال .

_47% ترى أنها تساعد على تحسين العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة و منظمات غير حكومية.

_ 56% من العينة ترى أنها تساعد على تحسين العلاقة مع السلطات العمومية .

_ 92 % من العينة ترى أنها تساعد على تحسين صورة المؤسسة .

المصدر : إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة _ مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية _ جامعة أبو بكر ص 115.

المقاربة التنظيمية : و التي تهدف إلى وضع نظام متكامل للإدارة يحمل في طياته مختلف الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة و ذالك يأتي من خلال حصول المؤسسة و تبنيها للمواصفات القياسية الدولية و المحلية الخاصة بأبعاد التنمية المستدامة مثل نظام الإدارة البيئية**I S O 14001**

المقاربة الإنتاجية : و التي تهدف إلى تجديد السيرورة الإنتاجية من خلال **تبني مفهوم الإنتاج الأنظف المتأتي من مساهمة الابتكار التكنولوجي .**

المقاربة المالية : يتم من خلالها توفير الأموال التي توفرها المؤسسة للحصول على شهادة الإيزو المتعلقة بالجانب البيئي (**I S O 14001**)**, إضافة إلى منح حو افز مالية للمؤسسات التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة** في إطار التنمية المستدامة

استخدام آليات تجسيد التنمية المستدامة :مثل الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية و البيئية .

مقاربة المؤشرات : و هي معايير الأداء الكلي المستدام للمؤسسة في إطار التنمية المستدامة .

7_ **مقاربة الشفافية :** و هي الإفصاح عن الصورة الحقيقة لأداء المؤسسة الداخلي و الخارجي يتجلى في إرساء قواعد حوكمة الشركات .[1]

ثانيا : وظائف المؤسسة الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة :

إن إدراج البعد البيئي في مختلف وظائف و أنشطة المؤسسة في ظل متطلبات التنمية المستدامة يعد أمرا ضروريا لاستمرارية و استدامة نشاطها من خلال تبني سياسة الإنتاج الأنظف و تطبيق مفهوم و فلسفة التسويق الأخضر و إدراج العنصر البيئي في كل من وظيفتي المحاسبة و البحث و التطوير و نلخص هذه الوظائف فيما يلي:

أ_ **المحاسبة الخضراء :** جاءت من منطلق أنها تعمل على تغطية جميع النواحي المحاسبية و التي من الممكن أن تتأثر باستجابة المؤسسة للأمور البيئية و الاجتماعية المرتبطة بالممارسات الاقتصادية للمؤسسة .

ب_ **الإنتاج الأنظف :** و هو عملية إنتاجية حكومية تقوم باستبعاد الملوثات قبل حدوثها و هذا بدلا من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف و القائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه و عليه فهو يستند على قاعدتين أساسيتان هما حماية المستهلك و البيئة و تحسين استغلال الموارد و الطاقة , و تكمن فوائده في :

- ✓ المحافظة على الموارد الأولية و الطاقة و الماء من خلال تحسين كفاءة التصنيع
- ✓ اجتناب نفايات في كل مرحلة من عملية التصنيع أو الخدمة

[1] Emmanuelle Reynaud le développement durable au cœur de le entreprise édition dynode paris 2012 P 61

- ✓ خفض مستوى السمية في جميع الانبعاث
- ✓ تشغيل الوحدات الإنتاجية بطريقة تحمي البيئة و الصحة
- ✓ إدماج الاعتبارات الصحية و البيئية في كافة عمليات الإنتاج
- ✓ تقليل النفايات في المصدر و يشمل الترتيب و التنظيم
- ✓ إعادة تدوير و استعمال و استرداد المنتجات الثانوية إلى أقصى حد ممكن .[1]

ج_ إدارة الموارد البشرية البيئية :يستلزم على إدارة الموارد البشرية تبني نظام متكامل لاستقطاب و تكوين وإعداد الكوادر البيئية المختلفة داخل المؤسسة , حيث يتم صياغة رؤيا واضحة للهيكل الوظيفي الذي يتم بموجبه ترقية هاته الكوادر , كما يجب توفير بيئة عمل مريحة للإطارات المتخصصة في مجال البيئة داخل المؤسسة و منه يتم إدراج الغرض البيئي ضمن اهتمامات وظيفة الموارد البشرية من خلال السعي لتحقيق :

_ وضع خطة طويلة المدى تهدف إلى تكوين الإطارات العليا في المؤسسة و توعيتهم بأهمية الجانب البيئي عند وضع الإستراتيجية العامة للمؤسسة ,

_ تكوين العاملين و تدريبهم على المستوى ووظيفتي الإنتاج والتسويق و تحسسهم بمدى أهمية تبني نظام الإنتاج الأنظف و التسويق الأخطر .

-نشر الثقافة البيئية و إدراجها بصفة مؤكدة ضمن ثقافة المؤسسة ,

من خلال ما سبق فإن وظيفة الموارد البشرية ليس لها علاقة مباشرة بالعنصر البيئي و لكن يظهر دورها من خلال محاولة نشر المسؤولية الاجتماعية و البيئية بين مختلف الوظائف التي لها علاقة بالعنصر البيئي .[2]

التسويق الأخضر: إن المؤسسة الاقتصادية و خاصة تلك التي تنشط في المجال الصناعي و تعتبرها المسؤولية الأولى عن التدهور البيئي الحاصل ,مما أدى بها إلى إعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية و الأخلاقية و البيئة في أنشطتها المؤثرة على البيئة بشكل مباشر و على رأسها ممارساتها التسويقية لذالك أصبحت تعطي البعد البيئي أهمية في إستراتيجياتها التسويقية من هنا بدأ الاهتمام بنم جديد في التسويق عرف ب التسويق الأخضر أين عرف أنه " مدخل نظمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة و تعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذالك و العمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع بشكل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحطة النهائية الحفاظ على البيئة و حماية المستهلك و تحقيق هدف الربحية ", و منه نجد أن المؤسسة تعتبر التسويق الأخضر هو إلتزاها بالتعامل

[1] بوغوسفوكسيان _ الانتاج الأنظف و مستقبل الصناعة _ مجلة البيئة و التنمية _ مجلة 6 العدد 39

[2] أحمد نزار النوري _ ثامر البكري _ التسويق الأخضر _ دار اللازوردي للنشر و التوزيع _عمان _ الأردن _ 2008 _ ص 47

مع المنتجات الغير ضارة بالمجتمع و البيئة و القيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام القوي بالمسؤولية الاجتماعية و البيئية أي هو عملية تطوير و تسعير و ترويج و توزيع المنتجات التي لا تلحق أي ضرر بالبيئة و المجتمع في آن واحد و تكمن فوائده في :

- تحقيق الميزة التنافسية من خلال التوجه البيئي .
- تحقيق الأمان في تقديم المنتجات و إدارة العمليات أي التركيز على إنتاج سلع آمنة و صديقة للبيئة .
- ديمومة الأنشطة من خلال تجنبها للملاحقات القانونية و تأييد المجتمع لها يمكنها من الاستمرار في تقديم منتجات صديقة للبيئة .

البحث و التطوير البيئي :إن المؤسسة أكثر نجاحا تستخدم إستراتيجية البحث و التطوير التي تربط الفرص الخارجية بجوانب القوة الداخلية و بالأهداف . فالبحث و التطوير البيئي هو النشاط الإبداعي الذي يتم على أساس قواعد علمية بهدف زيادة المخزون المعرفي للبيئة في المؤسسة و استخدامها في تطبيقات جديدة في النشاط الإنتاجي و تحقيق عائد مجزي و يأتي ذالك من خلال تطوير المنتجات الجديدة في العمليات الإنتاجية للمؤسسة و كذا تعديل و إدخال التكنولوجيا الجديدة و كذا تعديل المنتجات لكي تتلاءم مع أذواق و متطلبات و تطلعات العملاء و مقتضيات حماية المستهلك .[1]

_ إن إدارة البحث و التطوير خاصة من الناحية البيئية تبدأ أساسا بجمع المعلومات عن المحيط الخارجي و الداخلي للمؤسسة و من ثم تأتي مرحلة تقديم و غربلة الأفكار و التي تترجم إلى معلومات من الأبحاث منها أبحاث تهدف إلى تقليل من التلوث الهوائي عن طريق إيجاد طرق ووسائل تخفض من إنبعاثات الغازات . أبحاث تهدف إلى الحد من المخلفات السامة , و اكتشاف منتجات جديدة صديقة للبيئة .

[1] نادية العارف _ الإدارة الإستراتيجية , الدار الجامعية , الإسكندرية , مصر , 2000 _ ص 387

خاتمة الفصل:

و في الختام يمكن القول أ ن التنمية المستدامة هى مفهوم جديد على المؤسسات الإقتصادية فقد وجدت صعوبة في التأقلم مع هذا الوضع و لم تستطع كل المؤسسات بالتأقلم مع هذا الوضع و بالتالي باتت تضع المؤسسات إستراتيجيات لمجابهة هذا الوضع و تشمل هذه الإستراتيجة جميع أهداف المؤسسة المراد الحصول عليها كما أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة تمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد و التي تمس المجتمع و البيئة , هذه المسؤولية ناجمة عن نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة و الذي يهم العديد من الفاعلين قد يكون للبعض منهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة و البعض الأخر لا تربطه علاقة تعاقدية معها و لكل بعد من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه .

الفصل الثالث

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الجانب النظري إلى مفاهيم للمؤسسات الاقتصادية و التنمية المستدامة و إبراز دور الإستراتيجية في هذه المؤسسات تحت ظل التنمية و سنحاول تدعيم ما قمنا بتقديمه بالجانب النظري بدراسة ميدانية من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة حيث سيتم في هذا الفصل إسقاط ما جاء في الجانب النظري على الشركة الوطنية للمنتجات المنجمية وحدة مستغانم (إينوف) و ذالك من خلال التعريف بالمؤسسة محل الدراسة , من جهة و من جهة أخرى توضيح المنهج المستخدم و مصادر جمع المادة العلمية بالإضافة إلى التعرف على دور الإستراتيجية في ظل التنمية المستدامة ,

ولقد انتهجنا في هذه الدراسة أسلوب دراسة حالة باستخدام منهج التحليل الإحصائي من خلال توزيع الاستبيان المقدم لموظفي وحدة مستغانم (إينوف) , وقمنا باستعمال البرنامج الإحصائي **spss 22 Version**لتحليل نتائج الاستبيان .

و لأجل تحقيق هذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

_ المبحث الأول: التعريف بميدان المؤسسة.

_ المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية .

المطلب الأول : نبذة تاريخية عن المؤسسة

وحدة مستغانم هي من أقدم الوحدات وجودا بالغرب الجزائري . أنشئت سنة 1952 من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي و تم تسييرها بإدعاء الأمر من طرف مؤسسات فرنسية تمثلت في مؤسسة **Ota . Seral**وفي الأخير مؤسسة **C E CA** التي بقيت حتى بعد الاستقلال إلى غاية 1983 عندما أصبحت المؤسسة تحت الوصاية الجزائرية و ذالك بتأسيس مؤسسة **Sonarem**التي مقرها بالعاصمة في 16جويلية 1983حسب المرسوم الرئاسي 91-441 و تغيير اسم المؤسسة من **ENOF**إلى **SONREM** , التي أصبحت تعمل تحت وصاية وزارة الطاقة و المناجم .

_ المؤسسة تختص باستغلال حوالي 25 موردا منجمينا منها الزئبق , الزنك , الرصاص , البانتونيك كربونات الكالسيوم , الديكورانت , متضمنة بذالك 6 مؤسسات فرعية كانت تسميتها في بادئ الأمر _ _ **SOLFELD** _ALGRAM _ SOMIBAR_ DIATAL _ SOALKA يختص كل فرع بإنتاج موارد معنية إضافة إلى فرع **BENTAL** الذي تنتمي إليه وحدتي مغنية و مستغانم غير أنه حاليا أصبحت كل الفروع تحت تسمية **ENOF**يختص **ENOF**بمستغانم حاليا بإنتاج مادتي البانتونيت (**BENTONIT**) و كربونات الكالسيوم (**CALCIUM de CARBONAT**) إذ كان الفرع ينتج في بادئ الأمر إضافة إلى لبانتونيت و كربونات الكالسيوم منتوجا ثالثا تمثل في الديكولورانت غير أنه في سنة 1985 التخلي نهائيا عنه و يعود السبب في ذالك إلىا لخطورة التي تنجم عنه أثناء القيام بالعملية الإنتاجية مما يسبب حوادث عمل قد تؤدي إلى أعطاب بشرية رغم العائدات التي كان يحققها من خلال الكميات التي تم بيعها سواء داخل الوطن أو التي تم تصديرها للخارج علما أن وحدة مغنية تعتبر المؤسسة الوحيدة التي تقوم بإنتاجه [1]

أما لبانتونيت فهو إحدى الموارد التي ازداد عليها الطلب في الآونة الأخيرة إذ يستعمل هذا المنتج عند القيام بحفر أبار البترول و هذا لمنع تسرب المياه عند الحفر مما جعل سنطراك الزبون الرئيسي لهذه المادة إضافة إلى استخدامات أخرى كصناعة الفخار و الدهون و غيرها , بينما مادة كربونات الكالسيوم تدخل في صناعة مواد التجميل , الدهون , الفخار , استصلاح الأراضي .....إلخ .

[1] مطبوعات مؤسسة إينوف وحدة مستغانم

المطلب الثاني : التعريف بالمؤسسة :

كما سبقت الإشارة أن المؤسسة أنشئت سنة 1952 برأسمال قدر ب 110000000 مليون دينار و تتربع على مساحة 1هكتار تقريبا عدد العمال الإجمالي 101 عامل و عاملة بينهم 90 عامل في قسم الإنتاج و 10 رؤساء أقسام و إداريين .

_ و هي عبارة عن وحدة تابعة للمؤسسة الوطنية لإنتاج المنتجات الحديدة و المنتجات النافعة و عرفت ب إينوف مستغانم .

وتقع مقرها في وسط ميناء مستغانم (المدخل الشمالي) على يمين المؤسسة العسكرية البحرية داخل الميناء و لها مدخل رئيسي واحد في وسط الميناء و تبعد عن الشركة الأم ب 350 كيلو متر الكائن مقرها في الجزائر العاصمة طريق 31 محمد حطاب حسان بالحراش

و تضع دائما رقم هاتف المؤسسة و بريدها الالكتروني تحت تصرف الزبائن و المتمثلين في -73 47 27 40 213
E-mail : bental _ mosta@yaho.fr _00

_ خطوات العمل في المؤسسة : يتم جلب المادة الأولية المتمثلة في التربة من منطقة أولاد مع الله التي تبعد عن المدينة (مستغانم) ب 70 كيلومتر و ذالك بالاستعانة بالشاحنات المملوكة من طرف المؤسسة حيث يتم تفتيت المادة الأولية بعد القيام بدراستها في المخابر الموجودة في مصنع المؤسسة حيث يتم الموافقة أو الرفض لهذه المواد الأولية CONCSSAGE ARROSAGE D'EAU ثم خلطها MALAXGE ثم التجفيف ثم السحق BROYAGEو في الأخير التعبئة بإضافة كربونات الصودا .

_ و بعد الإطلاع على المؤسسة تبين لنا أن لها مكانة في السوق ينبغي الحفاظ عليها وذالك بتوفير الطلب من خلال دراسة إستراتيجية محكمة يتم النظر فيها من قبل مدير التسويق , خاصة في الآونة الأخيرة أمام تذبذب أسعار البترول و أسعار البترول و انتهاج سياسة التنويع في الصناعات مما جعل الإقبال على هذه الموارد يزداد في الأشهر الماضية و هذا ما يشكل إشكالا لدى المسؤولين فأحيانا يكون الطلب أقل من الكمية المنتجة مما يسبب تراكم الكميات في المخازن و بالتالي يلجأ مدير التسويق إ لى خلق إستراتيجية فعالة لبيع هذه المنتجات و هنا يكمن الدور الأساسي لإستراتيجية المؤسسة .

_و أحيانا يكون الطلب أكثر من الكمية المنتجة فيسبب عدم الوفاء للزبون خاصة و أن الطاقة الإنتاجية للمواد التي تقوم بها المؤسسة بإنتاجها قدرت ب 61 طن في اليوم بالنسبة لمادة البانتونيت و أكثر من 61 طن في اليوم بالنسبة لمادة كربونات الكالسيوم و هذا بنظام ساعي ب 24 ساعة حيث يقسم العمال إلى فوجين فوج صباحي و فوج مسائي باستثناء أيام الأعياد (عيد الفطر , عيد الأضحى , و الأعياد الوطنية) .

_ و أمام الأوضاع التي تعرفها المؤسسة نظرا لزيادة الطاقة الإنتاجية للمادتين بعد التخلي عن المنتوج الثالث و مواجهة الطلب المتزايد بعد انهيار أسعار البترول إلا أنها أصبحت كغيرها من المؤسسات تعمل وفق خطط إستراتيجية بديلة و مواكبة الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد المتمثلة في تفشي وباء كورونا الذي أدى إلى تراجع اسعار البترول و بالتالي قلة نسبة الشراء من قبل شركة سنطراك كونها الزبون الرئيسي للمؤسسة و بالتالي خلق إستراتيجية تنقذ الوضع الراهن .[1]

_ كما أن المؤسسة تقوم بدراسة إستراتيجياتها تشمل جميع جوانب الاقتصادية و التجارية و البيئية خاصة و هذا من خلال العمل على المحافظة على البيئة و إدماج مفاهيم و أبعاد التنمية المستدامة كمفهوم جديد على المؤسسة حيث تقوم المؤسسة بإضافة معلومات عن التنمية المستدامة خلال الدورات التدريبية التي تقوم بها خلال فترات معينة و هذا ما قاله مدير التسويق خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة

_ منتجات المؤسسة :

من أهم منتجات المؤسسة مادة البانتونيت التي سبق ذكرها و التي تقوم العديد من نطاقاته المنتجة من رواسب متعددة الطبقات و من أهمها : بانتونيت لحفر ا لطين و مسبك البانتونيت حيث مجالات استخدامات هذه المادة واسعة تتمثل في الحفر القصيرة , الهندسة المدنية , السيراميك , الأحمال الصناعية , المبيدات الحشرية , علف الماشية , معالجة المياه , فضلات القطط , مستحضرات التجميل .

_ البانتونيت لحفر البترول و تعبئ في أكياس 40كلوغرام مغطاة بالبلاستيك و يكمن دوره في إضافة اللزوجة لحفر الطين .

_ البانتونيت للحفر بالزيت و تعبئ في أكياس بروبلين 40 كيلوغرام مغطاة في كيس كبير مع التكييف و يكمن دورها في إضافة اللزوجة لطين البترول .

_ مادة هيدروليكي البانتونيت يكمن دورها في إضافة اللزوجة للحفر الهيدروليكية .

_ مادة البانتونيت لحفر المياه تعبئ في نفس أكياس البر وبيلين و لها نفس خصائص المواد السابقة .

_ الصناعات الكيماوية.

_ الصناعات المعدنية.

_ تكرير الزيوت المعدنية و النباتية.

[1] مطبوعات مؤسسة إينوف وحدة مستغانم

_ البانتونيت للتحميل الصناعي , و تكمن مجالات استخداماته في السيراميك , صناعة الدهان , مستحضرات التجميل , صناعة الصابون , المبيدات الحشرية , و فضلات الحيوانات , علف المواشي ,

_ و مادة البانتونيت الصناعي و تكمن مجالات استخدامه في نفس خصائص المنتجات السابقة .[1]

[1] مطبوعات مؤسسة إينوف وحدة مستغانم

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة إينوف (وحدة مستغانم) :

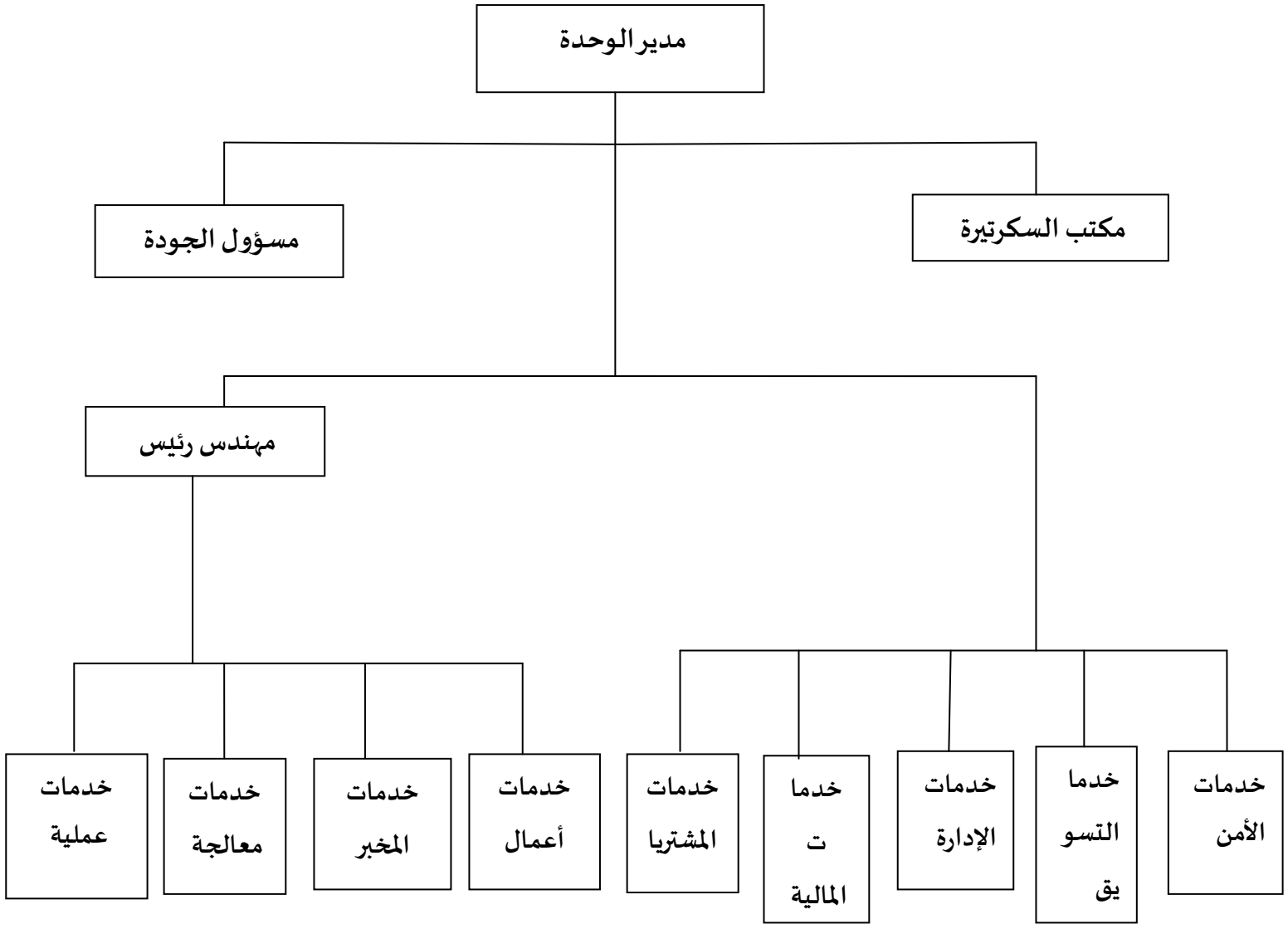

المصدر : من إعداد الطالبتين من خلال مطبوعات المؤسسة المقدمة باللغة الأجنبية

مدير الوحدة :

يعين المدير من قبل الرئيس العام للمؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية و الحديدية و المواد النافعة و يساعده في تأدية مهامه مجموعة من المدراء و المساعدون ذو دراسات عليا و يعنهم مدير الوحدة و يقوم بالمهام التالية :

- تنفيذ قرارات المجلس الإداري و قرارات الشركة الأم .
- إعطاء أوامر صرف النفقات داخل الوحدة .

رئيس مهندس :

ويعينه رئيس الوحدة بالإطلاع على دراساته و خبرته في المجال و يقوم بتعين جميع المرؤوسين و تقسيم الخدمات عليهم

المجلس الإداري :و ينقسم إلى رئيس دائرة العمليات و رئيس الخدمات و رئيس المختبر و رئيس قسم الصيانة بتعين من رئيس الوحدة بالتشاور مع مهندس رئيس

رئيس دائرة العمليات :و نجد فيه قسمين و لكل قسم مسؤول : مسؤول العمليات و مسؤول التضاريس

1- مسؤول العمليات : و هو المسؤول عن عملية نقل المادة الأولية و هو ويتكون مجموع القسم من :

- رئيس العمليات
- المواصلات
- السائقين
- مسؤول الحفر

2_مسؤول التضاريس : و هو المسؤول عن دراسة المنطقة التي يتم جلب المادة الأولية منها و يتكون من:

- مهندس طوبوغرافي
- مهندس دراسات طرق

رئيس الخدمات:و هو من يحدد المهام والخدمات للعمال و تنظيمهم و إعطاء و تنفيذ أوامر رئيس الوحدة و نجد فيه:

- 4 رؤساء أقسام
- 8 معدي التعبئة
- 4 سائقي رافعة شوكية
- 4 روافع
- 4 مشرفي كسارات
- 4 تحميل و تفريغ

رئيس خدمة المخبر: و هو المسؤول عن نوعية و جودة المادة الأولية ودراستها و القيام بالفحوصات اللازمة عليها بآلات حديثة من قبل عمال و تقنيين نجد فيه :

- 1 مدير جودة
- 4 فنيين في المختبر

رئيس قسم الصيانة : وهو المسؤول عن الآلات الموجودة في المصنع وتجيزها وصيانتها وتصليحها لتصبح جاهزة للقيام بالعمليات الصناعية داخل المصنع ويتكون من :

- **3 كهربائي**
- **1 ميكانيكي الغازولين**
- **1 كهربائي تلقائي**
- **2 عامل صيانة**
- **1 مسؤول غلاية لحام**

أما بالنسبة للوظائف الإدارية في الوحدة فهو مقسم إلى أربع أقسام و هي قسم التموين , التسويق , المحاسبة و المالية , الخدمات الإدارية ,الحراسة و الأمن و نجد في كل قسم رئيس و مهام موزعة على مرؤوسيه .

أ_ **قسم التموين :** و يترأسه رئيس مسؤول عن عمليات الشراء و عن المحل و عن إدارة المخزون و يتكون من

- 1 مدير مخزن
- 1عميل مخزن
- 1 بائع مباشر

ب_ قسم التسويق : وهو مسؤول عن التعامل مع الزبائن وتحديد خطط إستراتيجية لبيع منتجات المؤسسة ويتكون من :

- **1 إطار تجاري**
- **1 رئيس فريق المعالجة**

ج_ **قسم المالية والمحاسبة** و يتم فيه ترتيب و تنظيم الميزانية الخاصة بالمؤسسة و إعداد الكشوفات و الفواتير و تجميع مختلف التقديرات و تنظيم رواتب العمال و يتكون هذا القسم من :

- 1رئيس المالية
- 2 محاسبين أساسيين
- 1 محاسب فرعي

ب_ **قسم الخدمات :** و يتم فيه تنظيم الخدمات و ترتيبها و الرقابة عليها و نجد فيه :

- 1 رئيس قسم إدارة العاملين
- **رئيس قسم الرواتب**
- **1 أمين محفوظ**
- **1** سائق وحدة
- **1**وكيل أعمال الصيانة
- 1 وكيل متعدد الجوانب و الاستعمالات

ج_ قسم الحراسة و الأمن : ويتم فيه تقسيم الحراس على المصنع و المناوبة عليها من كل الجوانب و نجد فيه:

- **13 حارس دوريات**

المبحث الثاني : عرض و تحليل البيانات الميدانية الخاصة بالاستمارة :

يعرض في هذا المبحث نتائج التحليل الإحصائي للبيانات و ذالك بغرض اختبار فمروض الدراسة _ الميدانية حسب النموذج المتبع لذالك , حيث تم توزيع 40 استمارة على عينة الدراسة و تم استرجاع منها 36 استمارة و هو ما يعادل 95 من إجمالي الاستمارات الموزعة .

المطلب الأول : مجتمع و عينة الدراسة :

1_ **أسلوب الدراسة :** من أجل إعطاء الموضوع مصداقية أكثر و جعل المعلومات الواردة و البيانات أكثر مصداقيا , مع استخدام البرنامج الإحصائي المعروف باسم الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss version** لتحليل البيانات التي تحصلنا عليها من الاستمارات الموزعة على مدراء المؤسسات , و قمنا باستخدام مقياس لبكرت الخماسي " likartscale" وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب فيه من المدراء الذين وجهت لهم الاستمارة أن يحددو درجة موافقتهم أو عدم موافقتهم على خيارات محددة و هذا المقياس مكون غالبا من 5 خيارات متدرجة من الرقم 01 الذي يشير إلى ضعف وجود الخاصية بينما يمثل الرق 5 الذي يشير إلى ضعف وجود الخاصية بينما يمثل الرقم 5 أعلا درجات توفير الخاصية , و يشير المدير إلى واحد منها و هي على النحو التالي :

1- غير متوفر إطلاقا 2_ غير متوفر 3_ محايد 4_ متوفر 5_ متوفر بشكل جيد

2_ **البيانات الثانوية :** قمنا بمراجعة الكتب و المجالات و الرسائل الجامعية و المقالات و أوراق البحث المقدمة في الملتقيات و المؤثرات العلمية المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة و الهدف من اللجوء إلى المصادر الثانوية هو التعرف

على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات و كذالك أخذ تصور عام من آخر المستجدات ذات الصلة بموضوع البحث .

3_ مجال الدراسة : تم إعداد الدراسة الميدانية في إطار مجموعة من الحدود الزمانية و المكانية

الحدود المكانية : لقد تم اختيار المؤسسة الوطنية للمنتجات المنجمية و الحديدية و المواد النافعة (وحدة مستغانم) بميناء مستغانم لتكون مجالا للدراسة التطبيقية

الحدود الزمانية : استغرقت فترة الدراسة الميدانية مدة شهر و تم من خلالها القيام بعدة زيارات للمؤسسة المذكورة سابقا و إجراء مقابلات مختلفة مع مدراء المؤسسة و إطاراتها بعدة زيارات للمؤسسة المذكورة سابقا و إجراء مقابلات مع مختلف رؤساء الأقسام داخل الوحدة ثم توزيع الاستمارة على عينة البحث ليتم بعد ذالك تحصيلها .

مجتمع الدراسة : يمثل مجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث حيث يتمثل مجتمع الدراسة المستهدف في مجموع العاملين في وحدة مستغانم **ENOF**

عينة الدراسة :نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة , فقد قمنا باختيار عينة عشوائية , أين تم توزيع 40 استمارة و استرجاع منها 36 استمارة حيث كانت كل الاستمارات المسترجعة صالحة للدراسة و قابلة للتحليل الإحصائي

متغيرات الدراسة :يمكن تمثيل متغيرات الدراسة بالمعادلة التالية : **(y = f(x حيث أن:**

- متغير الدراسة التابع **y**: يمثل إستراتيجية المؤسسة
- متغير الدراسة المستقل x: يمثل التنمية المستدامة في المؤسسة

أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة :للإجابة على أسئلة البحث و اختبار صحة الفرضيات , ثم استخدام برامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **spss من خلال الاعتماد على المقاييس التالية :**

- مقاييس الإحصاء الوصفي : و ذالك لوصف مجتمع البحث و إظهار خصائصه بالاعتماد على :

تحليل التكرارات: و ذالك لمعرفة تكرار اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان, حيث يقوم بحساب نسبة الإجابة عن كل سؤال من أسئلة الاستمارة.

النسبالمؤوية: لمعرفة نسبة اختيار كل بديل من بدائل أسئلة الاستبيان.

المتوسط الحسابي: للحصول على متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان أي احتساب القيمة التي يعطيها أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات.

معامل الارتباط : لتأكيد الصدق البنائي و صدق الاتساق الداخلي و قد تم استخدام معامل الارتباط الخطي البسيط بيرسون و يهدف للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة من حيث قوة العلاقة و اتجاهاتها و يتراوح معامل الارتباط بين 1+ و 1_ و كلما اقترب من 1+ دل على قوة العلاقة و إيجابياتها

_ الفرضيات :

الفرضية الرئيسة :

فرضية الوجود : H1 : تتأثر مؤسسة إينوف (وحدة مستغانم) بالإستراتيجية المدروسة من أجل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الأولى :

فرضية الوجود H1 : تتأثر إستراتيجية مؤسسة إنوف تغيير رؤيا المؤسسة

الفرضية الثانية :

فرضية الوجود : H1تتأثر إستراتيجية المؤسسة عندما توجه أهداف المؤسسة نحو جودة المنتج و حماية البيئة

_ الاستبيان: تم إعداد الاستبيان بشكل يخدم أغراض الدراسة حيث تضمن الاستمارة ما يلي :

معلومات شخصية : و الذي يتم من خلالها التعرف على الخصائص الديموغرافية من حيث الجنس , العمر , المستوى التعليمي , المنصب الوظيفي , الخبرة

محاور الدراسة :

المحور الأول : دور الإستراتيجية في مؤسسة إينوف

المحور الثاني : التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة و تحليلها و تفسيرها:

1_ عرض و تحليل المعلومات الشخصية :

للتعرف على نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة يتم توزيع أفراد العينة على حسب فئات العمر , المستوى التعليمي , فئات الأقدمية و الوظيفة التي يشغلونها

1 – توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

يلخص الجدول رقم (3_1) النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب الجنس :

جدول رقم (3_1) : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس / البيانات	التكرارات	النسبالمؤوية %
ذكر	89	88 ,12
أنثى	12	88,11
المجموع	101	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3_1) يتضح أن غالبية أفراد عينة البحث كانوا ذكورا في حين بلغ عددهم 89 أي ما يعادل نسبة 12,88 % , أما عدد الإناث بلغ عددهم 12 أي ما يمثلون نسبة 11,88 % من الحجم الإجمالي للعينة , و هذا يعكس لنا تركيبة الموارد البشرية في المستويات الثلاثة . و الشكل التالي يوضح ذالك

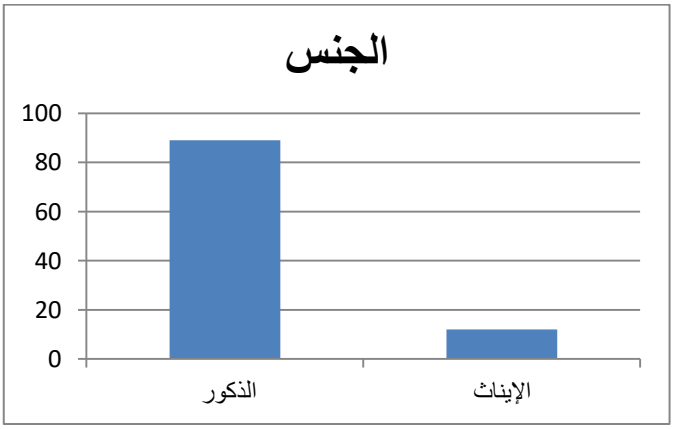

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

2_ توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

يلخص الجدول رقم (3_2) النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم (3_ 2) توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

البيانات / المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية %
دراسات عليا	25	24,75
الثانوي	10	9,90
متوسط	46	45,54
دون المستوى	20	19,80
المجموع	101	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

أما فيما يخص متغير المستوى التعليمي تبين أن غالبية أفراد العينة هم حملة شهادة المتوسط و هم 46 أي ما يعادل 45,54% و يأتي بعدها حملة شهادة الدراسات العليا ب 25إطار أي ما يعادل نسبة 24,75% . و نسبة 19,80 % هم دون المستوى في حين بلغت نسبة حملة المستوى التعليمي 9,90 % تحت عدد10 و هنا تجدر الإشارة أن غالبية أفراد العينة هم دون المستوى تعليمي و كل رؤساء الأقسام هم ذو دراسات عليا و هذا ما يعكس فتوة مجتمع الدراسة و الشكل التالي يوضح ذالك :

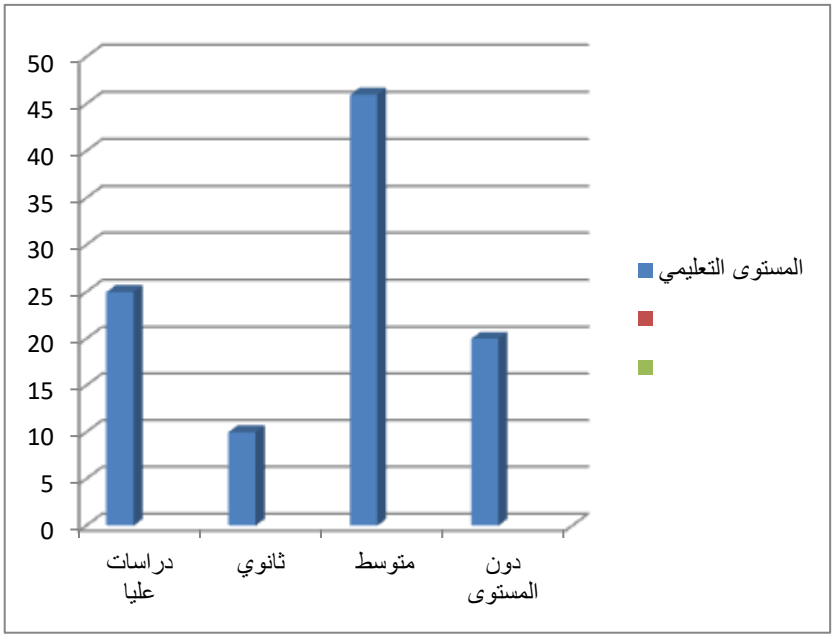

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

3_ توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي :

يلخص الجدول رق (3_3) النتائج المتحصل عليها بخصوص توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

الجدول رقم (3_3) توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

البيانات / المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
مدير عام	1	0,99
رئيس مصلحة	10	9,90
موظف	90	89,11
المجموع	101	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة لمتغير المنصب الوظيفي أظهرت نتائج التحليل أن غالبية أفراد العينة يشغلون منصب موظف تحت عدد 90 أي ما يعادل نسبة 89,11 % و تليها نسبة 9,90% لمنصب رئيس مصلحة تحت رقم 10و 1 و يمثل مدير الوحدة بنسبة 0,99% و هي نتيجة تعكس توافق نظم الإدارة العلمية و الشكل التالي يوضح ذالك :

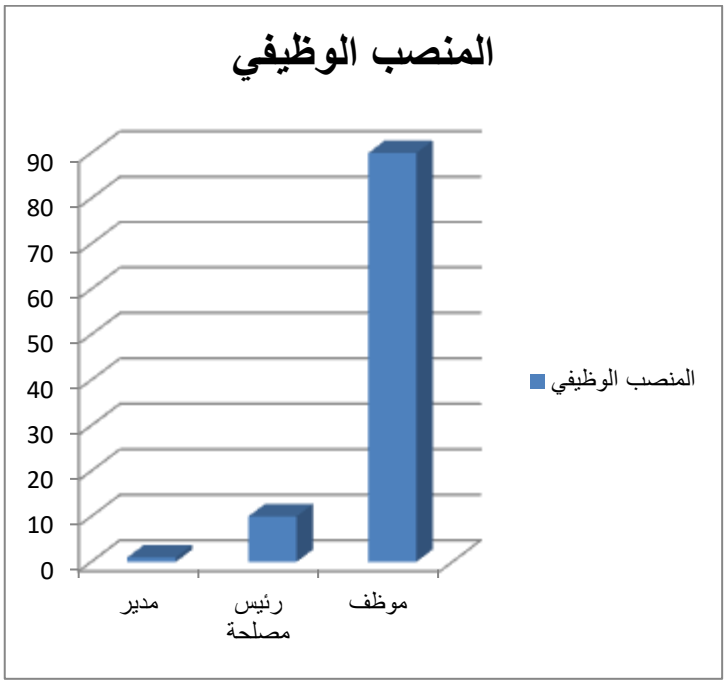

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

4_ توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

يلخص الجدول رقم (3_ 4) النتائج المتوصل إليها بخصوص توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (3_4) : **توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة**

البايانات / سنوات الخبرة	التكرارات	النسبةالمؤوية %
من 0إلى 5 سنوات	28	%27,72
من 5سنوات إلى 10 سنوات	21	%20,79
من 10سنوات إلى 15سنة	17	%16,83
من 15سنة إلى 20سنة	08	%7,92
من 20سنة إلى 25سنة	11	%10,89
من 25سنة إلى 30 سنة	14	%13,86
أكثرمن 30 سنة	02	1,98
المجموع	101	100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

بالنسبة لسنوات الخبرة لدى أفراد العينة نجد أن 27,8 % تقع خبرتهم في المجال من 0 إلى 5سنوات , أما بنسبة 20,8 % تقع خبرتهم في المجال من 05سنوات إلى 10 سنوات , أما الأفراد الذين بلغت خبرتهم من 10إلى 15 سنة فقد تقع نسبتهم ب 16,95% , أما نسبة 13,9 % فقط أعطيناها للأفراد الذين تقع خبرتهم في المجال من 25 إلى 30 سنة أما الأفراد الذين تقع خبرتهم في المجال من 20 إلى 25 سنة قد حددت بنسبة 10,9 و الأفراد الذين حددت خبرتهم في المجال من 15إلى 20 سنة فنسبتهم بلغت 7,9% أما الأفراد الأكثر من 30 سنة خبرة حددت نسبتهم ب 1,98 و هذا يعني أن أفراد العينة تملك خبرة في مجال العمل و هذا ما يوضحه

الشكل التالي:

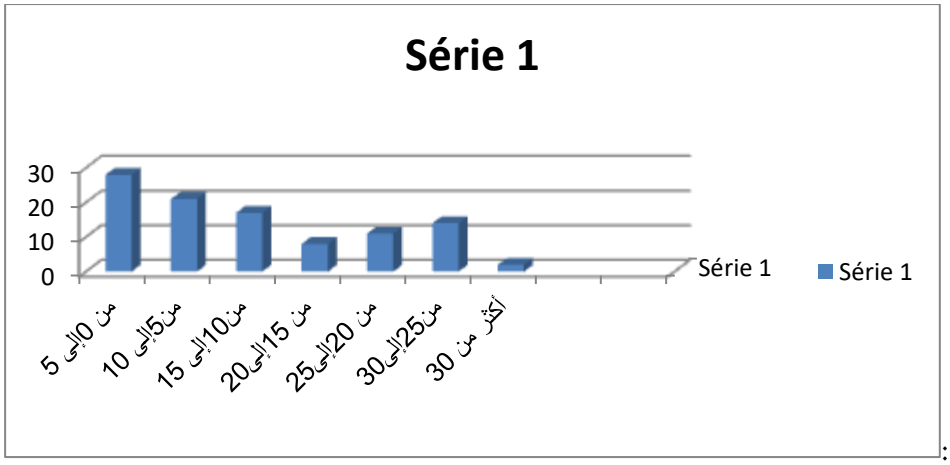

:

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

2_ تحليل محاور الاستبيان :

سيتم في هذا العنصر عرض نتائج التحليل الإحصائي الذي تم بغرض معرفة مدى استجابات أفراد عينة مجتمع الدراسة , و ذالك من خلال استخدام المعاملات الإحصائية (على مقياس لكارت 1_5) لإجابات أفراد العينة عن عبارات الاستمارة .

أولا: تحليل و تفسير استجابات أفراد العينة الدراسة حول دور الإستراتيجية في المؤسسة ويتناول هذا البعد أراء و استجابات أفراد الدراسة (العاملين في المؤسسة) الدور الذي تلعبه الإستراتيجية في المؤسسة

المحور الأول : دور الإستر اتيجية في المؤسسة

السؤال الأول : تعمل المؤسسة وفق إستراتيجية يشارك في تخطيطها جميع مدراء الأقسام .

الجدول رقم (3_5) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال 1

السؤال 1	التكرارات	**النسبة المئوية %**
غير متوفر إطلاقا	00	%0
غير متوفرا	00	%00
محايد	04	%11,11
متوفر	07	%19,44
متوفر بشكل جيد	25	%69,44
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 69,44 % للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يدل على أن أغلبية أفراد العينةبأن المؤسسة تهتم بالإستراتيجية و جميع إطارات المؤسسة تشارك في إعدادها.

السؤال الثاني :التغيير في الإستراتيجية يعرضحياة المؤسسة للخطر

الجدول رقم (3_6) : تو زيع أفراد العينة حسب السؤال الثاني

السؤال 2	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	27	75,00
متوفر	07	%19,44
متوفر بشكل جيد	02	%5,55
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبةهي 75% للإجابة محايد و هذا يعني أن التغيير في الإستراتيجية لا يؤثر على المؤسسة وهذا نظرا لقلة المنافسين و سيطرة المؤسسة على السوق .

السؤال الثالث :العمل وفق خطة إستراتيجية خلقت ميزة تنافسية للمؤسسة .

الجدول رقم (3_7) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الثالث

السؤال 3	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	01	%2,7
متوفر	09	%25
متوفر بشكل جيد	26	%72,2
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يدل على أن أغلبية العمال متفقون على أن الإستراتجية تخلق ميزة تنافسية في المؤسسة

السؤال الرابع :دور الخطة الإستراتيجية هو الحصول على ميزة تنافسية .

الجدول رقم (3_ 8) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الرابع

السؤال 4	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	20	%55,55
غير متوفرا	13	%36,11
محايد	00	%8,33
متوفر	00	%00
متوفر بشكل جيد	00	%00
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 55,55% للإجابة غير متوفر إطلاقا و هذا لأن المؤسسة تجتاح كل السوق و مسيطرة على كل زبائن الوحدة ولا داعية للميزة التنافسية في نظرهم .

السؤال الخامس :كل عمال المؤسسة يساهمون في تطبيق الإستراتيجية

الجدول رقم (3_ 9) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الخامس

السؤال 05	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	01	%2,77
متوفر	15	%41,66
متوفر بشكل جيد	20	%55,55
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 55,55 % للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يعني أن جميع العمال في المؤسسة يشاركون في تحديد الإستراتيجية و التي تتمثل في تحقيق الهدف المشترك بينهم و هو تعظيم الأرباح

السؤال السادس :المستوى الثقافي للعمال له دور في تحقيق أهداف المؤسسة

الجدول رقم (3_ 10) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال السادس

السؤال 06	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00

غير متوفرا	00	%00
محايد	03	%8,33
متوفر	24	%66,66
متوفر بشكل جيد	09	%25
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة 66,66% للإجابة متوفر على و هذا يعني أن جميع العمال متفقون على أن المستوى الثقافي له دور في الوصول إلى أهداف المؤسسة

السؤال السابع : يتم التوظيف داخل المؤسسة على أساس الكفاءة و الخبرة المهنية لا على أساس القرابة و الواسطية

الجدول رقم (3_ 11) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال السابع

السؤال 07	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	03	%8,33
متوفر	06	%16,66
متوفر بشكل جيد	27	%75
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 75 % للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يفسر نمط التوظيف داخل الوحدة و أن التوظيف يتم عن طريق الخبرة و كفاءة المهنية .

السؤال الثامن :توفر المؤسسة دورات تدريبية لتطوير كفاءة عمالها

الجدول رقم (3_12) توزيع أفراد العينة حسب السؤال الثامن

السؤال 08	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00

متوفر	06	%16,66
متوفر بشكل جيد	30	%83,33
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي83,33 % للإجابة متوفر بشكل جيد , و هذا يعني أن العمال توفر لهم المؤسسة دورات تدريبية و تكوينية لتطور من أدائهم و قد لاحظنا هذا عند قيامنا بزيارة المؤسسة

السؤال التاسع: التعرف على ردود أفعال المنافسين يساهم في تطوير الإستراتيجية

الجدول رقم (3_13) توزيع أفراد العينة حسب السؤال التاسع

السؤال 09	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	28	%77,77
محايد	08	%22,22
متوفر	00	%00
متوفر بشكل جيد	00	%00
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 77,77 % للإجابة غير متوفر و هذا يعني أن المؤسسة لاتهتم بردود أفعال المنافسين لأن المؤسسة تعتبر الوحيدة في مجال تخصصها

السؤال العاشر:الآلات المستخدمة تسمح بخلق الجودة في المؤسسة

الجدول رقم (3_ 14) توزيع أفراد العينة حسب السؤال العاشر

السؤال 10	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	07	%19,44
متوفر	12	%33,33
متوفر بشكل جيد	17	%47,22
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة 47,22 % للإجابة متوفر بشكل جيد لأن المؤسسة توفر آلات جديدة و التي تمكنها بخلق جودة في منتجاتها

عبارات المحور الثاني : التنمية المستدامة في مؤسسة إينوف (وحدة مستغانم)

السؤال الحادي عشر: هل مصطلح التنمية المستدامة متداول بين العمال

الجدول رقم (3_15) توزيع أفراد العينة حسب السؤال الحادي عشر

السؤال 11	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	10	%27,77
غير متوفرا	16	%44,44
محايد	10	%27,77
متوفر	00	%16,66
متوفر بشكل جيد	00	%83,33
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 44,44 % للإجابة غير متوفر و هذا يعني أن العمال لا يملكون أية فكرة عن مصطلح التنمية المستدامة

السؤال الثاني عشر: من أولويات المؤسسة المحافظة على البيئة .

الجدول رقم (3_ 16) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الثاني عشر

السؤال 12	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00
متوفر	06	%16,66
متوفر بشكل جيد	30	%83,33
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 83,33% للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يدل على اهتمام المؤسسة بالبيئة

السؤال الثالث عشر: تتحمل المؤسسة المسؤولية الاجتماعية لها

الجدول رقم (3_ 17) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الثالث عشر

السؤال 13	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00
متوفر	04	%11,11
متوفر بشكل جيد	32	%88,88
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 88,86 % للإجابة متوفر بشكل جيد و يعني هذا أن الوحدة تتحمل جميع الأضرار المسؤولة عنها من الناحية الاجتماعية و البيئية .

السؤال الرابع عشر: المؤسسة برامج لإدماج أبعاد التنمية المستدامة

الجدول رقم (3_18) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الرابع عشر

السؤال 14	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00
متوفر	05	%13,88
متوفر بشكل جيد	31	% 86,11
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 86,11 % للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يعني المؤسسة تستعمل برامج لإدماج أبعاد التنمية و منها الإيزو كما تطرقنا إليه في الجانب النظري

السؤال الخامس عشر: إدماج التنمية المستدامة ضمن إستراتيجياتها المستقبلية

الجدول رقم (3_19) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الخمس عشر

السؤال 15	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00
متوفر	07	%19,44
متوفر بشكل جيد	29	% 80,55
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 80,55% للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يدل على أن المؤسسة تعمل على دمج التنمية المستدامة و أبعادها في الخطط الإستراتيجية المستقبلية ,

السؤال السادس عشر: نمط التسيير داخل المؤسسة يراعي متطلبات التنمية المستدامة و البيئة

الجدول رقم (3_ 19) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال السادس عشر

السؤال 16	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	10	%27,77
متوفر	20	%55,55
متوفر بشكل جيد	06	%16,66
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 55,55 % للإجابة متوفر و هذا يدل على أن نمط التسيير داخل المؤسسة يراعي متطلبات التنمية المستدامة ,

السؤال السابع عشر:المحافظة على البيئة ضمن إستراتيجياتها المعمول بها داخل المؤسسة

الجدول رقم (3_ 20) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال السابع عشر

السؤال 17	التكرارات	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00

محايد	00	%00
متوفر	05	%13,88
متوفر بشكل جيد	31	%86,11
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 86,11 % للإجابة متوفر بشكل جيد و هذا يدل على أن المؤسسة من أولوياتها الحفاظ على البيئة

السؤال الثامن عشر:المواصفات القياسية الدولية من بين الوسائل المستخدمة لحماية البيئة و الوصول للأهداف المرجوة

الجدول رقم (3_ 21) : توزيع أفراد العينة حسب السؤال الثامن عشر

السؤال 18	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	03	%8,3
متوفر	16	%44,44
متوفر بشكل جيد	17	%47,22
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 47,22 % للإجابة متوفر بشكل جيد بحيث إتفق جميع العمال و المدراء على المؤسسة تستخدم القياسات الدولية لحماية البيئة .

السؤال التاسع عشر : تحرص المؤسسة على توعية العمال للحفاظ على البيئة

الجدول رقم (3- 22) توزيع أفراد العينة حسب السؤال التاسع عشر

السؤال 19	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	00	%00

متوفر	05	%13,88
متوفر بشكل جيد	31	%86,11
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن اكبر نسبة هي 86, 11 % للإجابة متوفر بشكل جيد و تدل هذه الإجابة على أن المؤسسة تحرص على توعية العمال للحرص على المحافظة على البيئة

السؤال عشرون :المستوى الثقافي للعمال لا يسمح لهم بتطبيق إستراتيجية المؤسسة فيما يخص حماية البيئة .

الجدول رقم (3_ 23) توزيع أفراد العينة حسب السؤال العشرين

السؤال 20	**التكرارات**	النسبة المئوية %
غير متوفر إطلاقا	00	%00
غير متوفرا	00	%00
محايد	33	%91,66
متوفر	03	%8,33
متوفر بشكل جيد	00	%00
المجموع	36	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ أن أكبر نسبة هي 91,66% للإجابة محايد و هذا دال على أن المستوى الثقافي ليس له علاقة بتطبيق الإستراتيجية المتبعة داخل المؤسسة .

_ من خلال إجابات أفراد العينة على جميع أسئلة الاستبيان التي تشير إلى الموافقة العالية على أن وحدة إينوف مستغانم تعمل وفق خطط إستراتيجية تلعب دورا في تطبيق مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة و حماية البيئة و تتحمل المسؤولية الاجتماعية من خلال التوعية و الدورات التدريبة للعمال .

المطلب الثاني: علاقة الإستراتيجية بالتنمية المستدامة في مؤسسة إينوف _ وحدة مستغانم _

تكمن العلاقة بين الإستراتيجية و التنمية المستدامة من خلال الفرضيات المقترحة **و من خلال إجابات العمال و المدراء في المؤسسة .**

الفرضية الرئيسة : تتأثر مؤسسة إينوف (وحدة مستغانم) بالإستراتيجية المدروسة من أجل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة

فمن خلال إجابات العمال فإن الفرضية صحيحة لأن المؤسسة تحاول إدخال مفاهيم التنمية المستدامة في خططها المستقبلية و تطبيق أبعادها و دمج رؤيا مستقبلية للقيام بإنتاج منتجاتها مع المحافظة على البيئة

الفرضيات الفرعية :

الفرضية الأولى : تتأثر مؤسسة إينوف (وحدة مستغانم) بالإستراتيجية المدروسة من أجل تطبيق أبعاد التنمية المستدامة

فإن هذه الفرضية صحيحة حسب إجابات المدراء في المؤسسة لأن مفهوم التنمية المستدامة مصطلح جديد يصعب على كل العمال تفهم و تطبيق أبعاده لذالك تلعب الإستراتجية دورا في تطبيق أبعاد الإستراتجيةة

الفرضية الثانية : تتأثر الإستراتيجية في المؤسسة عندما توجه أهدافها نحو جودة المنتوج و حماية البيئة

الفرضية صحيحة حسب إجابات العمال فإن كل إستراتجية مخطط لها في المؤسسة تكون بالدرجة الأولى حول جودة المنتجات و خلوها من العيوب و بالدرجة الثانية حول حماية البيئة و تطبيق أبعاد التنمية المستدامة فإن الإستراتجية تلعب دورا مهما في وصول المؤسسة لأهدافها أو فشلها في ذالك .

نتائج الدراســـــة الميدانية :

بعد عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية و مناقشتها في ضوء الفرضيات توصلت هذه الدراسة إلى جملة من الحقائق المتعلقة بدور إستراتيجية مؤسسةإينوف مستغانم في ظل التنمية المستدامة و التي يمكن عرضها فيما يلي :

1_ بالنسبة للموارد و الكفاءات :

- ضعف الكفاءات داخل المصنع و اختلال في المستوى الثقافي
- توفر الموارد المالية في المؤسسة
- تتميز المؤسسة بعلاقة جيدة مع محيطها الخارجي خاصة الاجتماعي

- تتميز المؤسسة باجتياحها كل السوق منذ بداياتها

2_ بالنسبة لتوجهات العامة للنمو:

- تتخذ المؤسسة إستراتجية التنويع للوصول إلى أهدفها المتمثلة في الدخول للسوق العالمية
- تعمل المؤسسة على إستراتيجيةتتسق مع عاملين رئيسيين وهما تطوير المنتجات و حماية البيئة معا
- تسعى المؤسسة على الحفاظ على مكانتها الوطنية و المساهمة في الاقتصاد الوطني .
- تعمل المؤسسة على تدريب عمالها وفق أبعاد التنمية المستدامة و حماية البيئة
- المسؤولية الاجتماعية من أولويات المؤسسة و تدخلها ضمن إستراتيجياتها
- تهتم المؤسسة بالموارد الملموسة من أجل إسغلالها في تحقيق الإستراتيجية المتبعة .

فمن خلال النتائج السابقة نستنتج بأن الإستراتجية لها دور كبير في النهوض بالمؤسسة و تحقيق أهدافها و تطبيق أبعاد التنمية المستدامة في آن واحد.

الخلاصـــــة:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على مدى أهمية الإستراتيجية في الحفاظ على مكانة المؤسسة محل الدراسة و مساهمتها في إدخال التطورات الراهنة و تطبيق أبعاد التنمية المستدامة و تحمل المسؤولية الاجتماعية لها

فأن للإستراتيجية دور كبير في تحسين قدرات المؤسسة لمواكبة عجلة النمو و إدراك المفاهيم الجديدة و حماية البيئة إلا أننا التمسنا من دراستنا هذه أن مفهوم التنمية المستدامة جديد بالنسبة للعمال و هذا نظرا للاختلال الثقافي لديهم فتعمل المؤسسة جاهدة في توفير دورات تدريبية لإدخال هذا المصطلح ضمن إستراتيجياتها المتبعة

و قد تم التوصل إلى أن المؤسسة تضع خططها الإستراتجية لتحقيق أهداف المؤسسة وحماية البيئة في آن واحد

فقد أبرز النتائج التي أشارها الجانب التطبيقي أن هناك علاقة بين الإستراتيجية المتبعة و التنمية المستدامة في المؤسسة .

صحة الفرضيات بأن المؤسسة تتأثر بالإستراتيجية المتبعة لما لها من أهمية كبيرة في المحافظة على المؤسسة و نتائج الدراسة جاءت لتأكد ذالك .

الخاتمة العامة

خاتمة عامة :

_أخيرا نرى أن التغيرات في المحيط الخارجي و التطورات الحديثة في الوظائف و الأنظمة المختلفة تجبر المؤسسة الاقتصادية الجزائرية على إعادة التفكير المستقل و إعادة النظر في استراتيجياتها و أساليب إداراتها, و هياكلها التنظيمية, و كفاءة مواردها المالية و البشرية.....الخ,

فالبحث عن أساليب و تقنيات جديدة لتأهيلها و تكيفها مع المعطيات الجديدة و استعدادها لمواجهة العولمة الاقتصادية و المنافسة حيث أصبح أمرا ضروريا , خاصة و أن الجزائر تسير بخطى حثيثة من أجل الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية و مواكبة التكتلات الاقتصادية و خاصة تكتل الاتحاد الأوروبي , و بالتالي بات لازما على هذه المؤسسات التزود بوسائل الحماية التي تقيمها من سلبيات هذا الانفتاح , و بعيدا عن الحماية التي طبقت لفترات طويلة في ظل التوجه الاشتراكي.

_ فلقد هدفت الدراسة إلى معرفة و تحليل و تحليل دور الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة باعتبارها أن المؤسسة الاقتصادية هي النموذج الأمثل لتطبيق مبادئ و أبعاد التنمية المستدامة من خلال أداءها الفعال في نماء أي دولة من خلال تدرج مفهوم التنمية المستدامة و هي الجوانب الاقتصادية, الاجتماعية , و البيئية و تدعيمه بمعطيات من الواقع الجزائري من خلال تناول مثال عن قطاع صناعة المنتجات المنجمية و المواد النافعة (إينوف وحدة مستغانم) بالجزائر .

فمن خلال هذه المذكرة توصلنا إلى التأكيد أن مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة فيمكن إشراك المصطلحين في تعبير واحد فالنظر إلى العبارتين , من خلال التعاريف التي قدمناه , فأن المسؤولية الاجتماعية للشركات و التنمية المستدامة يشيران إلى مفهوم واحد و هو التنمية , لهذه الأخيرة مجموعة من الدلالات منها التطور و منها العلاقة بين الشمال و الجنوب و منها الاستدامة و منها النمو , هذه الدلالات كلها يمكن حصرها في عبارة واحدة و هي قدرة المؤسسة على ضمان بقاءها في العالم الذي تنشط فيه , و عليه فإن عبارة المسؤولية الاجتماعية للشركات أو عبارة التنمية المستدامة , يقودان إلى نفس الفكرة و يتبعان نفس الاتجاه في التطور سواء على المستوى الكلي أي على المستوى الدولة أو على مستوى المنظمات الدولية .

_ كما أن مساهمة المؤسسة في وضع خططها الإستراتيجية وفقا لمعطيات التنمية و التطور من خلال دمج أبعاد التنمية المستدامة و التي تمس الاقتصاد و المجتمع و البيئة و هذه المسؤولية ناجمة عن نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة و الذي يهم العديد من الفاعلين يكون للبعض منهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة و البعض الآخر لا تربطه علاقة تعاقدية معها و لكن من الأبعاد الثلاثة هدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه ,

فالبعد الاقتصادي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية و البعد الاجتماعي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية , أما البعد البيئي فينبثق منه هدف الجودة البيئية .

_و من خلال الدراسة التي قمنا بها اتضح لنا أهمية الدور الذي تلعبه إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة و الإقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا في مجال هذا الأخير و السير على خطاه خاصة فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة المؤسسة .

أولا نتائج الدراسة :

من خلال دراستنا للجانب النظري للموضوع فإننا توصلنا إلى بعض النتائج نذكر منها ما يلي :

- زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية لتلبية الطلب المتزايد مع الحفاظ على جودة المنتوج و التكلفة المنخفضة في اقل وقت ممكن , و مواكبة تطورات البيئة الخارجية و تحقيق التنمية المستدامة .
- أن مفهوم التنمية المستدامة الحديث يركز على مجموعة من المبادئ و الأبعاد و المؤشرات .
- من خلال استعراضنا للجانب التطبيقي و جدنا أن هناك مجموعة من المعايير و المواصفات القياسية العالمية مرتبطة بصفة أساسية بالتنمية المستدامة و تتماشى مع أبعادها الأساسية و من بينها **ISO 9001 _ ISO 14001.**
- توصلت الدراسة النظرية أنه في ظل التوجه نحو التنمية المستدامة على المستوى الكلي لابد من إشراك هذا الأخير ضمن الخطط الاستراتيجية وذالك من خلال تأهيل أهم وظائفها للأخذ بمفاهيم و مهام التنمية المستدامة .

ثانيا : نتائج الجانب التطبيقي :

فإن أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال الجانب التطبيقي تؤكد بأن هناك علاقة بين متغيرات الدراسة في المؤسسة و من بين أهم النتائج ما يلي :

- ظهور التنمية المستدامة ألزم الاقتصاد عموما و المؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص بأخذ عناصره و معطياته بعين الاعتبار في بلورة السياسات و الخيارات الاقتصادية الوطنية .
- في مجال تكنولوجيا صناعة المواد النافعة و الغير منجمية لا يترقب المختصون تطورا تكنولوجيا معتبرا قد يساعد المصانع في التخفيف من أثرها البيئي

- وحدة إينوف لايمكنها التقليل من حجم إنتاجها من أجل الحد من انبعاثاتها الغازية نظرا لحجم الطلب الذي هو في تزايد مستمر .

ثالثا : اختبار صحة الفرضيات :

1- الفرضية الأولى:

إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية هي رؤيا مستقبلية تسمح للمؤسسة بخلق ميزة تنافسية

انطلاقا من عرض و تحليل الاستمارة الموجه للعاملين و من خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين أن مؤسسة إينوف تحدد إستراتيجياتها وفقا لتطلعاتها المستقبلية من أجل التميز و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

2_ الفرضية الثانية: تعمل المؤسسة الاقتصادية وفق خطط إستراتيجية تشمل كل المحيط الخارجي بما في ذالك البيئة .

تتخذ مؤسسة إينوف إستراتيجياتها ضمن تحقيق أهدافها و جودة منتجاتها و تطبيق أبعاد التنمية المستدامة لكونها تعمل على جلب المادة الأولية من الطبيعة و هذا ما أكدته مختلف إجابات العاملين و هذا ما يثبت صحة الفرضية

3 _ الفرضية الثالثة:

يكمن دور الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية ظل التنمية المستدامة هو إنتاج منتوجات ذو جودة و غير مضرة بالبيئة .

فمن خلال ما سبق فإن المؤسسة تعمل وفق حدود حماية البيئة و المجتمع و إنتاج منتجات صديقة للبيئة و العمل وفق المقاييس الدولية و هذا ما تم استنتاجه من تحليل إجابات العاملين و بالتالي هذا يثبت صحة الفرضية الثالثة.

و من خلال ما سبق ونتيجة لاختبار الفرضيات الفرعية للدراسة التي تم إثبات صحتها , نكون قد أجبنا على الإشكالية الرئيسة للبحث , و بالتالي فإن الإستراتيجية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة داخل مؤسسة إينوف بمستغانم.

الاقتراحات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الحالية يمكن تقديم بعض المقترحات و التوصيات التي تسهم في تطوير الإستراتيجيات في المؤسسات الاقتصادية وفق منظومة بيئية محددة و ذالك على النحو التالي:

- تطوير كفاءة العاملين لتسهيل عملية تطبيق الإستراتيجية في المؤسسة
- تكثيف دورات تدريبية لتحسيس بأهمية البيئة حماية البيئة و المجتمع من خلال تطبيق أبعاد التنمية المستدامة
- وضع قوانين صارمة لمعاقبة العاملين المخالفين لقواعد حماية البيئة .
- وضع لجان مختصة في حماية البيئة و التكفل بالمسؤولية الإجتماعية
- توعية العاملين بضرورة المسؤولية الاجتماعية و أهميتها في خلق مؤسسة ناجحة و متطورة تتسارع على اجتياح السوق العالمية .

أفاق البحث :

أثناء بحثنا في متغيرات البحث وجدنا عدة مواضيع أخرى للبحث في هذا المجال ونحبذ لو يتطرق لها باحثون آخرون مستقبلا بشكل متوسع و تعميم للدراسة الحالية على باقي القطاعات الاقتصادية في مجال التنمية المستدامة حيث يمكن إقتراح بعض الإشكاليات التالية :

1_ تأثير التنمية المستدامة على اقتصاد المؤسسات الجزائرية .

2_ أساليب و أنماط التسيير في مجال التنمية المستدامة

3_ دور المؤسسات الاقتصادية في التحلي بالمسؤولية الاجتماعية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب باللغة العربية :

1. صوتيا فهد , نظم المعلومات الإدارية , دار الإشعاع للنشر . مصر 2003 .
2. غول فرحات : الوجيز في اقتصاد المؤسسة , دار الخلدونية للنشر و التوزيع , الجزائر , 2008
3. د خبابة عبد القادر _ بوقره رابح , الوقائع الاقتصادية , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية 2009
4. دوناتور ماتو الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة , دمشق , المركز الوطني للسياسات الزراعية 2003
5. أحمد عبد الفتاح ناجي , التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة , الإسكندرية , المكتب الجامعي الحديث ,2013 .
6. دوغلاس مرسشث , مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شاهين , القاهرة , الدار الدولية 1997
7. بومدين طاشمة , التنمية المستدامة و إدارة البيئة بين واقع و مقتضيات التطور , مكتب الوفاء القانونية الطبعة الأولى 2016 الإسكندرية
8. رياض العنان , التربية البيئية دار الفكر المعاصر , سوريا 1997
9. عامر طراف, حياة حسنين , المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة , المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع , بيروت الطبعة الأولى 2012
10. شهير إبراهيم , حاجم الهيثي , الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة , منشورات الجدلي الحقوقية , لبنان , الطبعة الأولى
11. عايد عبد الله العصيمي , المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة , الطبعة العربية , دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع , عمان 2015
12. محمد الصيرفي , المسؤولية الاجتماعية للإدارة , دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الطبعة الأولى مصر 2007
13. أ حمد نزار النوري ثامر البكري , التسويق الأخضر , دار البازوردي للنشر و التوزيع . عمان , الأردن . 2008

الملتقيات و المجلات :

1. مقال الإتحاد الدولي لحفظ الطبيعة , برنامج الأمم المتحدة للبيئة(Carmingfor the Earth) 29_ 03_2009 نسخة محفوظة 17 مارس 2012 على موقع وأي باك مشين
2. فروحات حدة , إستراتجية المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة , دراسة حالة الجزائر , مجلة الباحث , العدد السابع 2009_ 2010 ,

3. ريدة ديب _ رسالة مهنا _ التخطيط من أجل التنمية المستدامة , مجلة جامعة دمشق , المجلد الخامس و العشرين _ العدد الأول 2009 .
4. تقريرا لأمم المتحدة , بشان البيئة و التنمية , ربو ديجانيرو , 03_14_ جوان 1992 مجلد واحد
5. ناصر مراد , التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر , مجلة بحوث اقتصادية عربية , مركز دراسات الوحدة العربية , العدد 46 _ 2006 .
6. كمال رزيق _ التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية _ مجلة العلوم الإنسانية السنة الثالثة , العدد 25
7. القانون رقم 88_01 المؤرخ في12 جانفي 1988 , المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية العدد 2 معدل و متمم
8. مفتاح صالح رزقي محمد _ استخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في تقييم الأداء الكلي للمؤسسة _ الملتقى الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة _ جامعة مسيلة , الجزائر 10_11_11_ 2009
9. عبد الرزاق بن حبيب _ اقتصاد و تسيير المؤسسة _ ديوان المطبوعات الجامعية
10. بوغوس غوكسيان _ الإنتاج الأنظف و مستقبل الصناعة _ مجلة البيئة و التنمية _ مجلة العدد 6

المراجع باللغة الفرنسية :

_ Observatoire de la responsabilité social des entrepris développement durable. un défi pour les manager édition AFNOR _ 2004_paris

_ Emmanuelle Reynaud le développement durable au cœur de l'entrepris Edition dunod, paris 2012

المذكرات و الرسائل :

1. زيد المال صافية _ حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القوانين الدولية _ مذكرة ماجستير _ جامعة مولود معمري _ تيزي وزو 2013
2. تامر حبيبة _ دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية _ مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه – جامعة محمد بوضياف _ مسيلة 2012
3. إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة , مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبو بكر 2009.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تخصص : تسيير إستراتيجي

استمارة معلومات

دور إستراتيجية المؤسسات الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة

أخي الموظف , أختي الموظفة

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي صممت لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها بقصد استكمال شهادة الماستر في علوم التسيير بعنوان دور إستراتيجية المؤسسة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة _إينوف مستغانم _

وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور الإستراتيجية في ظل التنمية المستدامة و نظرا لأهمية رأيكم نرجو منكم التكرم بالإجابة على جميع عبارات الاستمارة بدقة وشفافية و حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على دقة إجاباتكم لذالك نأمل منكم أن تولوا هذه الاستمارة اهتمامكم و كل المعلومات المحصلة منها ستظل سرية و لن تستعمل إلا لأغراض علمية فقط بصدد إجراء دراسة حول " **دور إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة** " , في إطار تحضير رسالة الماستر

ملاحظات عامة :

- يرجى بيان اتفاقك مع كل فقرة من الفقرات من خلال وضع علامة (√) في المكان المناسب الذي يتفق مع رأيك
- ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة،فنحن نطلب رأيك الصريح و الدقيق اتجاه العبارة المطروحة
- يرجى عدم ترك أي عبارة من دون الإجابات عليها،لأن ذالك يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل

أولا المعلومات الشخصية :

الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

المنصب الوظيفي :

مدير عام ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف ☐

المستوى التعليمي :

دراسات عليا ☐ ثانوي ☐ متوسط ☐ دون المستوى ☐

سنوات الخبر:

من 0إلى 5 سنوات ☐ من 5سنوات إلى 10 سنوات ☐ من 10سنوات إلى 15سنة ☐

من 15سنوات إلى 20سنة ☐ من 20سنة إلى 25سنة ☐ من 25سنة إلى 30 سنة ☐

أكثر من 30 سنة ☐

المحور الأول الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية :

الرقم	العبارة	المعيـــــار				
		غير متوفر إطلاقا	غير متوفر	محايد	متوفر	متوفر بشكل جيد
01	: تعمل المؤسسة وفق إستراتيجية يشارك في تخطيطها جميع مدراء الأقسام .					
02	التغيير في الإستراتيجية يعرض حياة المؤسسة للخطر					
03	العمل وفق خطة إستراتيجية خلقت ميزة تنافسية للمؤسسة					
04	دور الخطة الإستراتيجية هو الحصول على ميزة تنافسية					
05	كل عمال المؤسسة يساهمون في تطبيق الإستراتيجية					
06	المستوى الثقافي للعمال له دور في تحقيق أهداف المؤسسة					
07	يتم التوظيف داخل المؤسسة على أساس الكفاءة و الخبرة المهنية لا على أساس القرابة و الوسطية					
08	**توفر المؤسسة دورات تدريبية لتطوير كفاءة عمالها**					

09	التعرف على ردود أفعال المنافسين يساهم في تطوير الإستراتيجية					
10	الآلات المستخدمة تسمح بخلق الجودة في المؤسسة					

المحور الثاني : التنمية المستدامة في مؤسسة إينوف

الرقم	العبارة	المعيار				
		غير متوفر إطلاقا	غير متوفر	محايد	متوفر	متوفر بشكل جيد
11	هل مصطلح التنمية المستدامة متداول بين العمال					
12	من أولويات المؤسسة المحافظة على البيئة					
13	تتحمل المؤسسة المسؤولية الاجتماعية لها					
14	المؤسسة برامج لإدماج أبعاد التنمية المستدامة					
15	إدماج التنمية المستدامة ضمن إستراتيجياتها المستقبلية					
16	نمط التسيير داخل المؤسسة يراعي متطلبات التنمية المستدامة و البيئة					
17	المحافظة على البيئة ضمن إستراتيجياتها المعمول بها داخل المؤسسة					
18	المواصفات القياسية الدولية من بين الوسائل المستخدمة لحماية البيئة و الوصول للأهداف المرجوة					
19	تحرص المؤسسة على توعية العمال للحفاظ على البيئة					
20	المستوى الثقافي للعمال لا يسمح لهم بتطبيق إستراتيجية المؤسسة فيما يخص حماية البيئة .					

شكرا لكم

الملخص :

تسعى أغلب المؤسسات الاقتصادية على وضع إستراتيجية تشمل مختلف جوانب المحيط الخارجي لذالك إن الإستراتيجية المتبعة في هذه المؤسسات لها دوركبيرفي تقدم وتطورهذه الأخيرة من ناحية الجودة، الكفاءة وخاصة من الناحية البيئية وتحمل المسؤولية الاجتماعية لها

فإن التنمية المستدامة هي مفهوم جديد على المؤسسات الاقتصادية فقد أصبح تحديد الإستراتيجية وفقا على دراسة قواعد حماية البيئة وهو ما أصبح محل دراسة العديد من المفكرين فنجاح المنظمة لا يعود على قدرتها على تحقيق الأرباح فقط بل على وعيها البيئي والاجتماعي بالدرجة الثانية وهذا ما قد يضع المدراء إلى تحديد رؤيا المؤسسة بيئيا واجتماعيا واقتصاديا

الكلمات المفتاحية : إستراتيجية المؤسسة _ التنمية المستدامة _ المسؤولية الاجتماعية _ المؤسسات الاقتصادية _البيئة .

Résumé:

La plupart des institutions économiques cherchent à développer une stratégie qui inclut divers aspects de l'environnement extérieur, de sorte que la stratégie suivie dans ces institutions a un grand rôle dans le progrès et le développement de ces dernières en termes de qualité, d'efficacité, notamment en termes d'environnement et d'en assumer la .responsabilité sociale

Le développement durable est un nouveau concept pour les institutions économiques, c'est pourquoi la définition de la stratégie est devenue selon l'étude des règles de protection de l'environnement, qui est devenue le sujet d'étude de nombreux penseurs. Le succès de l'organisation n'est pas seulement dû à sa capacité à faire des profits, mais à sa conscience environnementale et sociale au second degré, et Les managers pour définir la vision de l'institution sur les plans environnemental, social et économique

Mots clés: stratégie d'entreprise, développement durable, responsabilité sociale, .institutions économiques, environnement